تعقبات الإمام الذهبي
على الحافظ الأزدي

في كتابه: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"
دراسة نقدية

الباحث

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

حولية
كلية
الدراسات
الإسلامية

حولية
كلية
الدراسات
الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

حولية
كلية
الدراسات
الإسلامية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ثم أما بعد ...

فقد حظيت السنة النبوية المطهرة بجهود عظيمة وخدمات جليلة، وذلك من خلال الكتب الكثيرة جليلة القدر وعظيمة الشأن التي قدَّمها المحدثون قديمًا وحديثًا، والتي أظهرت عنايتهم بالسنة المطهرة حفظًا وفهمًا، وجمعًا وتطبيقًا، وشرحًا وتبليغًا، وبيانًا ونقدًا لمتونها وأسانيدها.

وقد درج العلماء جيلًا بعد جيل على الاستفادة بجهود من سبقهم من المصنفين في فنهم، وذلك بشرح كلامهم، أو توضيح مرادهم، أو تكميل مصنفاتهم؛ أو إتمام بحوثهم؛ أو بترجيح احتمال تركوه، أو تصريح بشيء لم يذكروه، أو بإضافة نكت مفيدة، أو فوائد نادرة، وكذا بالتذييل والاستدراك والتعقب عليها ، أو ببيان أوهامهم، أو نقد كلامهم، على اختلاف مناهجهم في تدوين ذلك إيمانًا منهم بأن العلم رَحِمٌ بين أهله، ويقينًا منهم بالمقولة السائرة المشهورة: «كم ترك المتقدم للمتأخر».

ولا يخفى على أهل العلم ما للتعقبات العلمية من قيمة عالية وأهمية بالغة، لا سيما الصادرة من إمام مُطلّع، أو ناقد معتبر، أو حافظ معتمد؛ وذلك لأجل ما اشتملت عليه من نقد وتنقيح، وتمحيص وتصحيح لبيان وجه الصواب ما أمكنه إلى ذلك سبيلًا، وفي هذا الصدد يقول الإمام مسلم رحمه الله: «فَلَيْسَ من نَاقِلِ خَبَرٍ وحَامِلِ أَثَرٍ مِن السَّلفِ الماضينَ إلى زَمَانِنا، وإن كَانَ مِن أَحْفَظِ النَّاسِ وَأَشَدِّهِمْ تَوقِيًّا وإتْقَانًا لمَا يَحْفَظُ ويَنْقِلُ إِلَّا

إِنَّ الْغَلَطَ والسَّهْوَ مُمْكِنٌ فِي حِفْظِهِ وَنَقْلِهِ»[1].

ولا يجهل أحدٌ أن السهو والغلط قد يقع في حفظ الحافظ، أو في نقل الناقل، أو في كتابة الكاتب، أو يكون الوهمُ في حكم الحاكم، أو نقد الناقد على غير الصواب، فإنه من المعلوم أن جهد البشر لا يخلو من نقصان، وإن رام صاحبه الكمال، ويلحقه السهو، وإن طلب صاحبه الصوابَ وقصده.

ولذا أخذ العلماء على عاتقهم حراسة العلم، وأمانة نقله وتداوله على الوجه الصواب – ما أمكنهم – والتزموا بيان ضعيف الأقوال ومردودها، وتفنيد باطلها ومرذولها؛ إذ هم على ذلك مؤتمنون، ففائدة هذه التعقبات إذن هي ضمان سلامة مصنفات العلماء، وتنقية كتبهم من الأخطاء والأوهام التي وقعت فيها، وكذلك صيانة القاريء والمُطالع من متابعة المؤلف على خطئه ووهمه.

قال الحافظ الخطيب البغدادي في مقدمة كتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق»:

«وَلما جعل الله تَعَالَى فِي الْخلق أعلامًا، وَنصب لكل قوم إِمَامًا؛ لزم المهتدين بمبين أنوارهم، والقائمين بِالْحَقِّ فِي اقتفاء آثَارهم؛ مِمَّن رزق الْبَحْث والفهم، وإنعام النّظر فِي الْعلم؛ بَيَان مَا أهملوا، وتسديد مَا أغفلوا؛ إِذْ لم يَكُونُوا معصومين من الزلل، وَلَا آمِنين من مقارفة الْخَطَأ والخطل، وَذَلِكَ حق الْعَالم على المتعلم، وواجب على التَّالِي للمتقدم»[2].

ولم يكن مقصود العلماء من وراء ذلك إلَّا إظهار الحق، والحرص على

١() ينظر: «التمييز»، للإمام مسلم: (صـ: ١٧٠).

٢() ينظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق»: (١٣/١).

هداية الخلق، ولم يخشوا في ذلك لومة لائم، قال العلامة ابن الوزير اليماني رحمه الله: «ولو أنّ العلماء . رضي الله عنهم . تركوا الذّبَّ عن الحقّ خوفًا من كلام الخلق؛ لكانوا قد أضاعوا كثيرًا، وخافوا حقيرًا»(١).

وكم لهذه التعقبات من فضلٍ كبير في حل إشكال، أو بيان إغفال وإهمال، أو إيضاح وهم وإيهام.

بل إن العلماء المنصفين والأفذاذ المتجردين طلبوا ذلك ممن يُطالع مصنفاتهم ويستفيد من مؤلفاتهم؛ فصنيع البخاري – رحمه الله – حينما عرض «صحيحه» على أئمة عصره، وجهابذة جيله خير شاهد على ما أقول، قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله: «قَالَ أَبُو جَعْفَر مَحْمُود بن عَمْرو الْعقيلِيّ: لما ألف البُخَارِيّ كتاب «الصَّحِيح» عرضه على أَحْمد بن حَنْبَل، وَيحيى بن معِين، وعَلى بن الْمَدِينِيّ، وَغَيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا لَهُ بِالصِّحَّةِ إلا فِي أَرْبَعَة أَحَادِيث. قَالَ الْعقيلِيّ: وَالْقَوْل فِيهَا قَول البُخَارِيّ وَهِي صَحِيحَة»(٢).

وكذلك صنع الإمامُ مسلمٌ – رحمه الله – قال مَكيُّ بنُ عَبْدَانِ – أحدُ حفاظِ نيسابور: «سَمِعت مُسلمًا يَقُول: عَرَضْتُ كتابي هَذَا «الْمُسْنَد» على أبي زرْعَة الرَّازِيّ، فَكلُّ مَا أَشَارَ أَن لَهُ عِلّة تركته، وكل مَا قَالَ إِنَّه صَحِيح وَلَيْسَ لَهُ عِلّة أخرجته»(٣).

١() ينظر: «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم»: (١٧/١).

٢() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٧).

٣() ينظر: «صيانة صحيح مسلم»: (صـ: ٦٧، وصـ: ١٠٠)، وينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٦٨/١٢).

وكذا صنع غيرُهُم من العلماء حتى كان العرض والمقابلة أساسًا عند المحدثين في كتابة الكتب، واقتناء النُّسخ؛ وذلك لضمان سلامة الكتب ودقة المعلومات المتضمنة فيها، وقد كان قصد العلماء من وراء تعقبات بعضهم لبعض هو بيان الحق، وهذا ما أوضحه الإمام العراقي – رحمه الله – في مقدمة تعقباته على أبي الحجاج المزي في «تحفة الأشراف» حين قال: «فليس القصد سوى بيان الحق، لا كثرة القال»[1].

ومن العلماء الذين أسهموا بقسط وافر ونصيب كبير من الإضافات العلمية المفيدة، والتعقبات المنهجية الجليلة الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي، وقد لفت نظري وحرَّك فيَّ داعية البحث تعقباته واستدراكاته على الحافظ الأزدي – رحمهما الله تعالى – في كتابه: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، فقد وافقه في مواطن كثيرة ربت على (٥٠٠) موضع، وتعقبه في مواطن ليست بالقليلة أيضًا فقمت في هذا البحث بجمعها رغبةً مني في دراستها ومناقشتها وَفق منهج الدراسات الحديثية.

فالإمام الذهبي – رحمه الله – ألَّفَ كتاب «الميزان»؛ ليكون سجلًا حافلًا للرواة الذين تُكُلِّم فيهم ولو بأدنى ضعف، واستفاد بكتب الرجال التي أُلِّفَت قبله عامة، وبكتب الضعفاء خاصة.

ومن هذه الكتب التي استفاد منها ورجع إليها: كتاب «الضعفاء» للحافظ أبي الفتح الأزدي، وقد شرح الله – تعالى – صدري لجمع التعقبات التي

١() ينظر: «الإطراف بأوهام الأطراف»، هكذا استفدته من د محمد عبد الرحمن طوالبة من بحثه: «تعقبات الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» على كتاب «الضعفاء والمتروكين» للإمام ابن الجوزي»: (صـ: ١) بحث منشور في جامعة اليرموك بتاريخ: ٢٠٠٠/٤/٢٥م.

تعقبها الإمام الذهبي في «ميزانه» على الإمام الأزدي، والنظر والتحقيق فيها، إيمانًا مني بالمساهمة في الاستفادة من تلك الجهود التي بدأها وأسسها وارتفع بها علماؤنا العظام، والتفكه من قطاف ثمارهم، والاغتراف من بحار علومهم.

ومما ينبغي التنبه له أن مثل هذه التعقبات من الحفاظ والأئمة على بعضهم البعض لا تُنقِص من أقدارهم وفضلهم، ولا تغض من مكانتهم ومنزلتهم، لا سيما وقد كانت بأدب كامل، وذوق بالغ، وقد كانوا يعتقدون أن تعقباتهم حفظًا لمقام العلم، وصيانة لجناب الشريعة، بخلاف كثير ممن يتعقب على العلماء اليوم فإنه تقوم نفسه كبرًا وتيهًا إن وجد تعقبًا على هذا الإمام أو ذاك، ويروح يملأ الدنيا ضجيجًا وصخبًا وتعاليًا إذا وجد وهمًا عند حافظ أو خطأ لدى إمام ناقد، فإذا وقف على شيء فى كلام أحد الأكابر من المتقدمين من أمثال أحمد، والبخاري، وأبي حاتم، والدارقطني، وأمثال هؤلاء الجبال الشوامخ كاد ينقلب على ظهره من شدة ما رفع رأسه إلى السماء إعجابًا بنفسه واعتدادًا برأيه.

فينبغي لمن يشتغل في تعقبات العلماء بعضهم على بعض أن يحفظ لهم مقامهم، وأن تظل جلالتهم على ما هي عليه في نفسه؛ لأنهم ما تكلموا ولا صَنَّفُوا إلا ولسان حالهم يقول : «نحن بشر، ولسنا بمعصومين»، وما جعل الله لهم من الجلالة والإمامة فى الدين إلا لأنهم نقلة الشرع الشريف، وحفظة الدين الحنيف، فلا خير فيمن يجترؤون على مقام العلماء، ويعملون على إزالة جلالتهم وحرمتهم من القلوب، ويَدْعُونَ الناس إلى ذلك، وشعارهم في ذلك: «نحن رجال، وهم رجال».

ولست أبالغ إن قلت: إنه كم من وَهْمٍ من أوهام العلماء يستفيد منه الباحثُ الفوائدَ الجليلةَ والنكاتِ الدقيقةَ أكثر مما لو كان أصاب فيه هذا

العالم؛ فقد جعل الله ـ تعالى ـ من بركة أهل العلم وبركة الأدب معهم الفائدةَ والنفعَ فى صوابهم ووهمهم على السواء، فالناظر في علم العلل وعلم قرائن الترجيح، وعلم الجمع بين المتعارضات يجد أن كل هذه العلوم استجدت للتعامل مع أوهام الرواة وأخطائهم، فالناظر بعين الإنصاف يستوثق أنه: «رُبَّ ضَارةٍ نَافِعَة»، وهذا يدلل على أن من حكمة الله تعالى أن يكون الخطأ والصواب؛ ليستمسك المرء بالصواب، ويتعلم كيف يجتنب الخطأ.

وفي الختام أسأل الله أن يقبل مني مساهمتي المتواضعة تلك، وأن يوفقني فيها للصواب، وأن يحشرني بسببها فى زمرة العلماء والصالحين، فالمرء مع من أحب وإن لم يكن مثلهم، قضى بذلك نبينا وحبيبُنا وشفيعنا – صلى الله عليه وسلم، وإني ـ والله ـ أحبُّ اللهَ تعالى، وأحبُّ دينَه، وأحبُّ رسولَه، وأحب سُنَّتَهُ وصحابتَه وآلَ بيته، وعلماءَ شريعتِهِ الكرام، فلا تحرمني اللهم من صحبتهم، ولا من بركتهم فى الدنيا والآخرة.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

الباحث

خطة البحث

ينقسم البحث إلى تمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهرس:

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان معنى التعقبات.

المطلب الثاني: منج الباحث في دراسته.

الفصل الأول: التعريف بالإمامين الذهبي، والأزدي وكتابيهما، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ويتضمن «التعريف بالإمام الذهبي، وكتابه»، وتحته مطلبان:

المطلب الأول:

ترجمة موجزة للإمام الذهبي اشتملت على: (اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ومولده، ونشأته، وطلبه للعلم، ورحلاته في طلب العلم، وشيوخه، وتلاميذه، وثناء العلماء عليه، ومناصبه العلمية، وتصانيفه، ووفاته).

المطلب الثاني:

التعريف بكتاب «ميزان الاعتدال» وقد تضمن: (مميزاته ـ منهج مؤلفه فيه بإيجاز ـ جهود العلماء حول الكتاب).

المبحث الثاني: ويشتمل «التعريف بالإمام الأزدي، وكتابه»، وتحته مطلبان:

المطلب الأول:

ترجمة موجزة للإمام الأزدي اشتملت على: (اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، وشيوخه، وتلاميذه، وأقوال العلماء فيه، ومؤلفاته، ووفاته).

المطلب الثاني:

التعريف بكتاب «الضعفاء» للأزدي .

وأما الفصل الثاني فيشتمل على «الدراسة التطبيقية المتعلقة بالتعقبات»:

ويتضمن (ستة وثلاثين «٣٦») تعقبًا للإمام الذهبي على الحافظ الأزدي.

الخاتمة والنتائج.

الفهارس.

التمهيد

المطلب الأول: بيان معنى التعقبات:

التعقبات جمع مفرده التَعَقُّب، ويعني التتبع والتفحص والتدبر والنظر مرة بعد مرة؛ لبيان الصواب، وإصلاح الخطأ، والتعليق على كلام المُتَعَقَّبِ عليه.

يُقال: تَعَقَّبَ فلانٌ فلانًا أي تتبع أمره[١].

وقال الخليل: تَعَقَّبْتُ ما صَنَعَ فُلانٌ: أي تَتَبَّعْتُ أثره[٢].

وفي «التعريفات الفقهية»: يُقال: تَعَقَّبَه: إذا طلب عورتَه أو عثرته.

وتعقب عن الخبر: إذا شك فيه وعاد للسؤال عنه[٣].

وقال صاحب «تكملة المعاجم العربية»: وتعقبَّ: بمعنى رَاقَبَ وفَتَّشَ.

وتعقَّب على فلان: صَحَّحَ كلامَه وعَلَّقَ عليه[٤].

وقال الدكتور سعدي أبو حبيب: يُقال: عَقَّبَ الحاكمُ على حكم من قبله: إذا حكم بعد حكمه بغيره؛ ومنه قول القرآن العزيز: {وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ}[٥]، أي: لا أحد يتعقب حكمه – جلَّ جلاله – بنقض ولا تغيير[٦].

١() ينظر: «المعجم الوسيط»: (٦١٣/٢)، و«معجم الفروق اللغوية»: (صـ: ٣٦٤)، و«القاموس الفقهي»: (صـ: ٢٥٤)، و«معجم لغة الفقهاء»: (صـ: ١٣٦).

٢() ينظر: «العين»: (١٨٠/١)، و«مقاييس اللغة»: (٧٩/٤).

٣() ينظر: «التعريفات الفقهية»: (صـ: ٥٩).

٤() ينظر: «تكملة المعاجم العربية»: (٢٤٨/٧).

٥() [الرعد: آية: ٤١].

٦() ينظر: «القاموس الفقهي»: (ص: ٢٥٤).

وقال ابن منظور: عَقَبَه إذا جاءَ بَعْدَهُ. وكلُّ شيءٍ جاءَ بَعْدَ شَيْءٍ، وخَلَفه، فَهُوَ عَقْبُه[1]. والمُعَقِّبُ: الَّذِي يَكُرُّ عَلَى الشيءِ[2].

وتَعَقَّبَ الخَبَر: تَتَبَّعَه. وَيُقَالُ: تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إذا تَدَبَّرْته. والتَّعَقُّبُ: التَّدَبُّرُ، والنظرُ ثَانِيَةً. وَيُقَالُ: لَمْ أَجد عَنْ قَوْلِكَ مُتَعَقَّبًا أَي رُجوعًا أَنظر فِيهِ أَي لَمْ أُرَخِّصْ لِنَفْسِيَ التَّعَقُّبَ فِيهِ، لأَنْظُرَ آتِيه أَم أَدَعُه[3].

وقال الزبيدي: يُقَال: تعقَّبْتُ الخَبَر إِذَا سأَلتَ غيرَ مَنْ كنتَ سأَلْتَه أَوَّلَ مَرَّة[4].

والتَّعَقُّب والتعقيب بمعنى واحد فيفيدان التَّتبُّع والنظر والمراجعة للوصول إلى نتائج صحيحة.

قال المُناوي: التعقيب: أن يؤتى بشيء بعد آخر[5].

وقال صاحب «معجم لغة الفقهاء»: التعقيب: من تعقب، ما يثبته بعد التتبع؛ لإصلاح خطأ أو سد خلل[6].

ويقترب الاستدراك من معنى التعقب ومؤداه في أن كليهما لإصلاح خلل، أو دفع زلل؛ حيث إنَّ الاستدراك في اللغة: طلب تدارك السامع، وفي

١() ينظر: «لسان العرب»: (١/ ٦١٢).

٢() ينظر: «المصدر السابق»: (١/ ٦١٤).

٣() ينظر: «لسان العرب»: (٦١٩/١)، و«المحكم والمحيط الأعظم»: (٢٤٣/١).

٤() ينظر: «تاج العروس»: (٤١١/٣)، و«شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»: (٤٦٨٥/٧).

٥() ينظر: «التوقيف على مهمات التعاريف»: (صـ: ١٠٢).

٦() ينظر: «معجم لغة الفقهاء»: (ص: ١٣٦).

الاصطلاح: رفع توهُّمٍ نشأ من كلام سابق[١].

وعرَّفَ المناويُّ الاستدراكَ بأنه: تعقيب الكلام برفع ما يوهم ثبوته[٢].

وبناء على ما سبق يُراد بتعقُّب الإمام الذهبي على الإمام الأزدي في هذا البحث: تتبع أحكامه على الرواة، وتدبرها وإمعان النظر فيها، ومراجعتها وموازنتها بأقوال النقاد الآخرين غير الأزدي، والتفحص لهذه الأحكام بغية الوصول إلى حكم صحيح ونظر صائب وترجيح مقبول في حال الراوي الذي حكم عليه الأزدي حكمًا يراه الذهبيُّ – بحسب ما ظهر له – أنه حكم غير صائب.

والله تعالى أعلى وأعلم.

١() ينظر: «التعريفات»: (صـ: ٢١)، و«الكليات»: (صـ: ١١٥).

٢() ينظر: «التوقيف على مهمات التعاريف»: (صـ: ٤٨).

المطلب الثاني: (منهجي في هذا البحث)

اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي النقدي، على التفصيل الآتي:

١. صَدَّرتُ بمقدمة تتحدث عن التعقبات وقيمتها، والغرض منها، واستعرضت بعض جهود العلماء في هذا الباب.

٢. ترجمت للحافظ الذهبي ترجمة مختصرة، وكذا للحافظ الأزدي من خلال الكتب المتخصصة في ذلك.

٣. تكلمت عن كتابي الذهبي والأزدي موضحًا أهميتهما، ومنهج مؤلفيهما، وبعض مميزاتهما.

٤. استعرضت كتاب: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» كاملًا، وسجلت تلك التعقبات على سبيل الاستيعاب، وليس على سبيل الانتقاء.

٥. استعرضت كتب الذهبي الأخرى؛ مثل: «المغني في الضعفاء»، و«السير»، و«الكاشف»، و«تذكرة الحفاظ»، و«تاريخ الإسلام»، و«ذكر من تُكُلِّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث»، وغيرها من كتبه رحمه الله للموازنة بين قوله في «الميزان» على الراوي محل الدراسة، وأقواله في الكتب الأخرى عليه.

٦. اعتنيت بمراجعة كتب الحافظ ابن حجر العسقلاني التي تناولت تراجم الرواة المُترجم لهم في هذا البحث؛ خاصة «لسان الميزان»، و«تهذيب التهذيب»، «وتقريب التهذيب»، وغيرها من كتبه المفيدة، التي أفدت منها جدًّا.

٧. ترجمت للرواة ترجمة وافية بحسب ما اطلعت عليه من كتب التراجم والطبقات والكتب المساعدة في بيان أحوال الرواة؛ والغرض من ذلك الوصول إلى تحرير القول في الراوي، والنظر في حاله للحكم على صحة قول الأزدي أو الذهبي أو خلاف ذلك بحسب ما تُظهر النتائج.

الفصل الأول: التعريف بالإمامين الذهبي، والأزدي وكتابيهما

المبحث الأول: التعريف بالإمام الذهبي وكتابه:

إن الحديث عن الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – و«ميزانه» ومنهجه فيه حديث واسع متنوع لا يمكن في هذه التقدمة اللطيفة أن أوفيه حقه في عجالة؛ لذا سأذكر منه ما لابد من ذكره، وما لا يحسن تركه.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام الذهبي:

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه:

هو الإمامُ العلَّامة المتفنن الحافظ المتقن المؤرخ المقريء المُعَدِّل شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي التركماني الأصل، ثم الدمشقي[١].

مولده:

ولد الإمام الذهبي في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وست مئة (٦٧٣هـ).

نشأته، وطلبه للعلم:

عاش الإمام الذهبي طفولته بين أكناف عائلة علمية متدينة، فكانت مرضعته وعمته ست الأهل بنت عثمان، الحاجة أم محمد، أَجَازَ لَهَا ابْنُ أَبِي الْيُسْرِ، وَجَمَالُ الدِّينِ ابْنُ مَالِكٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ عُمَرَ الزُّرْعِيُّ، وَجَمَاعَةٌ، وروى الذهبي عنها[٢].

١() ينظر: الوافي بالوفيات (١١٤/٢)، «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»: (٨٩٤/٦٦/٥).

٢() ينظر: معجم الشيوخ الكبير للذهبي: (٢٨٥/١).

وكان خاله عَلِيُّ بْنُ سُنْجُرَ قد طلب العلم، وروى عنه الذهبي في «معجم شيوخه»، وقال: «عَلِيُّ بْنُ سُنْجُرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَوْصِلِيُّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ الذَّهَبِيُّ الْحَاجُّ الْمُبَارَكُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ خَالِي».

وَسَمِعَ بِإِفَادَةِ مُؤَدِّبِهِ ابْنِ الْخَبَّازِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ الأَنْمَاطِيِّ، وَبَهَاءِ الدِّينِ أَيُّوبَ الْحَنَفِيِّ، وغيرهما[1].

وطبيعي أن تعتني مثل هذه العائلة المتدينة التي كان لها حظ من العلم بأبنائها، لذلك استجاز أخوه من الرضاعة علاء الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الشافعي للذهبي سنة مولده، فانتفع الذهبي بعد ذلك بهذه الإجازة انتفاعًا شديدًا[2].

ويمضي به أهله إلى أحد المؤدبين هو عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلَبِيِّ عَلاءُ الدِّينِ الْبُصْبُصُ، كَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ خَطًّا، وَأَخْبَرِهِمْ بِتَعْلِيمِ الصِّبْيَانِ، أقام عنده فِي مَكْتَبِهِ أَرْبَعَةَ أَعْوَامٍ وَتَعَلَّمَ عِنْدَهُ خَلائِقُ، وأنشده وهو صغير سنة شعرًا لأبي محمد القاسم الحريري[3].

وقد اتجه الذهبي بعد ذلك إلى شيخة مَسْعُودِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الأَغْزَازِيِّ الْمُقْرِيءِ الصَّالِحِ، ولَقَّنَه جَمِيعَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ جَوَّدَ عَلَيْهِ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ خَتْمَةً[4].

وبدأ الصبي بالحضور إلى مجالس الشيوخ؛ ليسمع منهم، ويتعلم على أيديهم، ولما بلغ الفتى الثامنة عشرة من عمره توجهت عنايته في طلب العلم إلى فنيْن كريمين وعلميْن عظيمين هما: القراءات، والحديث

١() ينظر: معجم الشيوخ الكبير للذهبي: (٢٧/٢).

٢() ينظر: «الدرر الكامنة»: (٤/٤).

٣() ينظر: «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي: (٥٢/٢).

٤() ينظر: المصدر السابق: (٣٣٩/٢).

الشريف، فاهتم الذهبي بقراءة القرآن الكريم، ودراسة علم القراءات، كما مالت نفسه إلى سماع الحديث، واعتنى به عناية فائقة، وكان لهذه العناية أثر كبير في أن يصير الذهبي من أكابر محدثي عصره.

رحلاته في طلب العلم:

كان الذهبيُّ يتحسر على الرحلة إلى البلدان الأخرى؛ لما لذلك من أهمية بالغة في تحصيل علو الإسناد، وقدم السماع، ولقاء الحفاظ، والمذاكرة لهم، والاستفادة عنهم.

إلا أن اهتمامه بوالدته ورعاية خاطره، والقيام على مصالحه، والخوف من عقوقه حالت دون ارتحاله في طلب العلم، بل منعه في بعض الأحيان، قال في ترجمة أَبي الْفَرَجِ الْبَغْدَادِيّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ وُرَيْدَةَ، الْحَنْبَلِيّ مُسْنِدِ الْعِرَاقِ، شيخ المستنصرية: «وَقَدْ هَمَمْتُ بِالرِّحْلَةِ إِلَيْهِ، ثُمَّ تَرَكْتُهُ لِمَكَانِ الْوَالِدِ»[١].

وقال الذهبي أيضًا: «وكنت أتحسر على الرحلة إليه، وما أتجسر خوفًا من الوالد، فإنه كان يمنعني»[٢].

وقال الذهبي في موضع ثالث: «ولم يكن الوالد يُمَكِّنُني من السفر»[٣].

وقال الذهبي أيضًا: «وكنت قد وعدت أبي وحلفت له، أني لا أقيم في الرحلة أكثر من أربعة أشهر، فخفت أعقه».

ويظهر أن والده قد سمح له بالرحلة حينما بلغ العشرين من عمره، وذلك

١() ينظر: المصدر السابق: (٣٦٦/١).

٢() ينظر: «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار»: (ص: ٣٧٣).

٣() ينظر: «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار»: (ص: ٣٧٠)، ترجمة المكين الأسمر الأستاذ أبي محمد اللخمي الإسكندراني.

سنة ٦٩٣ هـ.

على أنه سمح له برحلات قصيرة لا يقيم في كل منها أكثر من أربعة أشهر في الأغلب[١]، وكان يرافقه في هذه الرحلات القصيرة بعض من يعتمد عليهم، بل كان أبوه يرافقه أحيانًا بنفسه.

وكانت أول رحلاته داخل البلاد الشامية، حيث تشير المصادر إلى أنَّ أول رحلة له كانت إلى بعلبك سنة (٦٩٣ هـ).

ورحل بعد ذلك إلى حلب، وحمص، وحماة، وطرابلس، والكرك، والمعرة، وبصرى، ونابلس، والرملة، والقدس، وتبوك.

وكانت رحلته إلى البلاد المصرية من أبرز رحلاته، وارتحل كذلك إلى فلسطين.

وفي سنة ٦٩٨ هـ، أي بعد وفاة والده بقليل رحل الذهبي للحج وقد سمع بمكة، وعرفة، ومنى، والمدينة من مجموعة من الشيوخ[٢].

<u>شيوخه:</u>

سمع الذهبيُّ من أكثر من ألفي شيخ، وأجازه قريب من ألف شيخ؛ من أشهرهم: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي الشافعي (ت: ٧٤٢ هـ)، وتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم المعروف بابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨ هـ)، وعلم الدين أبو محمد القاسم بن محمد البرزالي (ت: ٧٣٩هـ)، وقاضي القضاة تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد القشيري (ت: ٧٠٢ هـ)، والعلامة شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت: ٧٠٥ هـ)، وغيرهم كثير.

١() ينظر: «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٣٧٤).

٢() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٧٠٢/١٥).

تلاميذه:

كان الذهبي مدرسةً قائمةً بذاتها خَرَّجَت العديدَ من الحفاظ والعلماء؛ من أشهرهم:

تلميذه صلاح الدين الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ، وتقي الدين ابن رافع السلامي (ت: ٧٧٤ هـ)

وسمع منه التاج السبكي، والبرزالي، والعلائي، وعماد الدين ابن كثير، وابن رجب وخلائق من مشايخه ونظرائه.

مناصبه العلمية:

تقلد الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ عدة مناصب علمية؛ منها:

ـ تولى خطابة مسجد كفر بطنا من قرى دمشق (من سنة: ٧٠٣ هـ إلى سنة: ٧١٨هـ).

ـ تولى مشيخة دار الحديث بتربة أم الصالح، وكانت من أكبر دور الحديث بدمشق سنة: ٧١٨هـ[١].

ـ تولى مشيخة دار الحديث الظاهرية بدمشق سنة: ٧٢٩هـ[٢].

ـ تولى مشيخة دار الحديث بالمدرسة النفيسية بدمشق سنة: ٧٢٩هـ[٣].

ـ تولى مشيخة الحديث في دار الحديث والقرآن التنكزية بدمشق سنة: ٧٢٩هـ[٤].

ـ تولى مشيخة دار الحديث الفاضلية بدمشق.

١() ينظر: «البداية والنهاية»: (٨٨/١٤) دار الفكر.

٢() ينظر: «المصدر نفسه»: (١٤٣/١٤) دار الفكر.

٣() ينظر: «الوافي بالوفيات»: (١٦٦/٢).

٤() ينظر: «البداية والنهاية»: (١٨٤/١٤).

ثناء العلماء عليه:

أتاحت له معرفته العظيمة الواسعة بالحديث وعلومه والتاريخ وفنونه مكانة مرموقة بين علماء عصره، وقد تقدم أن الذهبي تولى مناصب تدريسية كثيرة، نعرف منها مشيخة الحديث في تربة أم الصالح، ودار الحديث الظاهرية، والمدرسة النفيسية، ودار الحديث التنكزية، ودار الحديث الفاضلية، ودار الحديث العروية.

وقال تلميذه صلاح الدين الصفدي (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ): «الشيخ الإمام العلامة الحافظ شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، حافظ لا يجارى، ولافظ لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس، ذهن يتوقد ذكاؤه، ويصح إلى الذهب نسبته وانتماؤه، جمع الكثير، ونفع الجم الغفير، وأكثر من التصنيف، وَوَّفَر بالاختصار مؤونة التطويل في التأليف..اجتمعتُ به وأخذتُ عنه وقرأت عليه كثيرًا من تصانيفه، ولم أجد عنده جمود المحدثين ولا كودنة النقلة»[1].

وقال تاج الدين السبكي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) في حقه: «شيخنا وأستاذنا، الإمام الحافظ، محدث العصر، اشتمل عصرنا على أربعة من الحفاظ، بينهم عموم وخصوص: المزي والبرزالي والذهبي والشيخ الإمام الوالد، لا خامس لهؤلاء في عصرهم، وأما أستاذنا أبو عبد الله – يعني الذهبي – فبصر لا نظير له، وكنز هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظا، وذهب العصر معنى ولفظًا، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل

١() ينظر: «الوافي بالوفيات»: (١٦٣/٢)، والكودنة: بمعنى البلادة وقلة الفهم. ينظر: «المعجم الوسيط»: (٧٨٠/٢).

الرجال في كل سبيل، وهو الذي خَرَّجَنَا في هذه الصناعة، وأدخلنا في عداد الجماعة»[١].

وقال أيضًا: «وسمع منه الجمع الكثير، وما زال يخدم هذا الفن إلى أن رسخت فيه قدمه، وتعب الليل والنهار، وما تعب لسانه وقلمه، وضربت باسمه الأمثال، وسار اسمه مسير لقبه الشمس إلا أنه لا يتقلص إذا نزل المطر، ولا يُدْبِرُ إذا أقبلت الليالي، وأقام بدمشق يرحل إليه من سائر البلاد، وتناديه السؤالات من كل ناد»[٢].

ووصفه تلميذه الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥ هـ) بأنه «الشيخ الإمام العلامة، شيخ المحدثين، قدوة الحفاظ والقراء، محدث الشام ومؤرخه ومفيده[٣].

وقال الحسيني في موضع آخر: «وكان أحد الأذكياء المعدودين والحفاظ المبرزين»[٤]

وقال تلميذه عماد الدين ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ): «الشيخ الحافظ الكبير، مؤرخ الإسلام، وشيخ

المحدثين... وقد ختم به شيوخ الحديث وحفاظه»[٥].

ووصفه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ) بأنه «الحافظ الهمام مفيد الشام، ومؤرخ الإسلام» [٦].

١() ينظر: «الطبقات الكبرى»: (١٠٠/٩ ـ ١٠١).

٢() ينظر: «المصدر نفسه»: (١٠٣/٩).

٣() ينظر: «ذيل تذكرة الحفاظ»: (صـ: ٢٢).

٤() ينظر: «المصدر نفسه»: (صـ: ٣٦).

٥() ينظر: «البداية والنهاية»: (٢٢٥/١٤) دار الفكر.

٦() ينظر: «الرد الوافر»: (صـ: ٣١ ـ ٣٢).

وقال ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ): «قرأت بخط البدر النابلسي في «مشيخته»: كان علامة زمانه في الرجال وأحوالهم، حديد الفهم، ثاقب الذهن، وشهرته تغني عن الإطناب فيه»[١].

ويقول ابن شاكر الكتبي: «حافظ لا يجارى، ولاحظ لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأبان الإبهام في تواريخهم والإلباس، جمع الكثير، ونفع الجَمَّ الغفير، وأكثر من التصنيف، وَوَّفَر بالاختصار مؤنة التطويل في التأليف»[٢].

وقال السيوطي في نهاية ترجمته: «وَالَّذِي أقوله: إِن الْمُحدثين عِيَال الْآن فِي الرِّجَال وَغَيرهَا من فنون الحَدِيث على أَرْبَعَة: الْمزي، والذهبي، والعراقي، وَابْن حجر»[٣].

<u>تصانيفه:</u>

خَلَّفَ الذهبي في هذا الفن عددًا ضخمًا من الآثار جاوزت المئات من الكتب والأجزاء، ابتدأها باختصار أمهات الكتب المؤلفة فيه، كالتواريخ المحلية، والوفيات، والأنساب، والتراجم، والسير، والطبقات، ومصطلح الحديث، والجرح والتعديل، والقراءات، ولذا سأقتصر على أهم كتبه التي عُني العلماء بها:

١. «ذكر مَن تُكُلِّمَ فيه وهو موثق، أو صالح الحديث».

٢. «ميزان الاعتدال».

٣. «سير أعلام النبلاء».

١() ينظر: «الدرر الكامنة»: (٤٢٧/٣).

٢() ينظر: «فوات الوفيات»: (٣٧٠/٢).

٣() ينظر: «طبقات الحفاظ»: (صـ: ٥٢٢).

٤. «تذكرة الحفاظ».

٥. «الموقظة في علم مصطلح الحديث».

٦. «الكبائر».

٧. «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام».

٨. «ديوان الضعفاء والمتروكين».

٩. «العبر في خبر من عبر».

١٠. «طبقات الشيوخ».

١١. «معجم الشيوخ الكبير».

١٢. «المغني في الضعفاء».

١٣. «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم».

١٤. «بيان زغل العلم والطلب».

١٥. «تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

١٦. «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة».

١٧. «المقتنى في سرد الكنى».

١٨. «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار».

١٩. «المشتبه في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب».

وغيرها من الكتب كثير جدًّا[1].

<u>وفاته:</u>

أضر الذهبيُّ في أخريات سني حياته، قبل موته بأربع سنين أو أكثر،

١() ينظر: «نكث الهميان»: (صـ: ٢٢٨)، و«الوافي بالوفيات»: (١١٥/٢)، «ذيل تذكرة الحفاظ»: (صـ: ٢٢)، وغيرها.

بماء نزل في عينيه، فكان يتأذى ويغضب إذا قيل له: لو قدحت هذا لرجع إليك بصرك، ويقول: ليس هذا بماء، وأنا أعرف بنفسي، لأنني ما زال بصري ينقص قليلا قليلا إلى أن تكامل عدمه[١].

وتوفي بتربة أم الصالح ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة قبل نصف الليل سنة ٧٤٨ هـ عن عمر يُقارب خمسة وسبعين عامًا، ودفن بمقابر باب الصغير، وحضر الصلاة عليه جملة من العلماء كان من بينهم تاج الدين السبكي[٢]، وقد رثاه كثير من تلاميذه؛ منهم الصلاح الصفدي[٣] والتاج السبكي[٤]، وغيرهما.

١() ينظر: «نكث الهميان»: (صـ: ١٢٨).
٢() ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى»: (١٠٥/٩ ـ ١٠٦).
٣() ينظر: «الوافي بالوفيات»: (١٦٥/٢).
٤() ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى»: (١٠٩/٩ ـ ١١١).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب «ميزان الاعتدال»:

إن التعريف بكتاب مهم ومفيد في علم الرجال مثل كتاب: «ميزان الاعتدال» لا يكفيه ورقة ولا ورقتان، وإنما هو بحاجة إلى رسالة علمية كبيرة تُفرِد له مئات الصفحات، ولكني في هذه التقدمة اللطيفة لبحثي المتواضع هذا سأكتفي بالكلام عن مميزات هذا الكتاب، ومنهج مؤلفه فيه، وجهود العلماء حوله، والله الموفق والمعين.

أولًا: مميزات الكتاب:

يُعَدُّ كتاب: «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي – رحمه الله – من أهم المصنفات التي صُنِّفَت في نقد الرجال، وأبدعها وأجودها عند المتأخرين من أئمة هذا الشأن، وأنه حوى من الفوائد، واشتمل على الفرائد التي لا يجدها الطالب في عشرات الكتب غيره.

قال أبو المحاسن الحسيني أثناء ترجمته للذهبي: «صَنَّفَ الكتبَ المفيدةَ؛ فمن أطولها «تاريخ الإسلام»، ومن أحسنها «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»[1].

ويُعتَبَر هذا الكتاب من الكتب التي ظهر فيها نبوغ الإمام الذهبي . رحمه الله . في ميدان الرواة، ومعرفة أحوالهم جرحًا وتعديلًا، ويظهر لكل مَن يطلع على هذا الكتاب، أو يستفيد منه الجهد المحمود الذي بذله الذهبي . رحمه الله . في طول هذا السفر الجليل وعرضه؛ قال رحمه الله تعالى:

«فهذا كتاب جليل مبسوط في إيضاح نقلة العلم النبوي، وحملة الآثار، ألفته بعد كتابي المنعوت بـ «المغني»، وطَوَّلْتُ العبارة، وفيه أسماء عدة من الرواة زائدًا على مَن في «المغني»، زدت معظمهم من الكتاب

١() ينظر: «ذيل تذكرة الحفاظ»: (صـ: ٢٢).

«الحافل» [١] المذيل على «الكامل» لابن عدي»[٢]. وقد قال الحافظ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ . رحمه الله . أثناء ترجمته للإمام الذهبي: «وَله «الْمِيزَان فِي نقد الرِّجَال» أَجَاد فِيهِ» [٣].

وليس بعجيب أن يكون هذا الكتاب كتابًا فذًّا؛ لأنَّ مؤلفه كان بارعًا في الرجال شهد له بذلك الحافظ ابن حجر – رحمه الله – حين قال:

«والذَّهبيُّ مِن أَهْلِ الاستِقراءِ التَّامّ في نَقْدِ الرِّجالِ» [٤].

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: «كَانَ آيَةً فِي نقد الرِّجَال، عُمْدَة فِي الْجرْح وَالتَّعْدِيل»[٥].

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . رحمه الله: «وقال شيخ مشايخنا محدث الهند إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري الدُّيوبَنْدي (ت: ١٣٥٢هـ) في كتابه: «فيض الباري على صحيح البخاري»: (١/١٧٩): «والذهبي مِمَّن قيل في حقِّه: إنه لو أقيم على أكمة، والرواة بين يديه، لعَرَفَ كلًّا منهم بأسمائهم وأسماء آبائهم»[٦].

١() «الحافل» للشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن مفرج البناني الإشبيلى المعروف بابن الرومية ت: ٦٢٧هـ، وهو ذيل يقال له: «الحافل في تكملة الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة لابن عدي الجرحاني» ت: ٣٦٥ هـ.

٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/١).

٣() ينظر: «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»: (٦٦/٥).

٤() ينظر: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»: (صـ: ١٣٨).

٥() ينظر: «الرد الوافر»: (صـ: ٣١).

٦() ينظر: «ذكر مَن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل»: (صـ: ٣١).

وبالجملة فكتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» من أهم مصادر النقد في الجرح والتعديل، ومن أجمع ما أُلِّف في باب الضعفاء، وأنفعها، انتقى فيه مؤلفه مِن كتب مَن تقدّمه . انتقاء حافظ خبير برواة الحديث . أهمَّ ما قيل في كل راو، وإن كل مشتغل بعلم الحديث، مهتم بشأن الرواة ليُدرك منزلته، ويعرف قدره.

منهج الإمام الذهبي في كتابه بإيجاز :

١. قدَّم المؤلف لكتابه بمقدمة بيَّن فيها موضوع الكتاب، وأنواع الرواة الذين اشتمل عليهم الكتاب، وأشار فيها إلى شيءٍ من منهجه فيه، وذكر المصنفات في الرواة الضعفاء، فاحتوى الكتاب . كما ذكر الذهبي في خطبته . على ذكر الكذابين، والمتهمين، والمتروكين، والحفاظ المطعون في عدالتهم، والمحدثين الضعفاء من قِبلِ حفظهم، أو في حفظهم لين، واحتوى على خلق كثير من المجهولين.

لكن المصنِّف . رحمه الله . لم يستوعب جميع ما ذكر؛ لتعذر ذلك؛ لأنه يحتاج إلى أعمار وأعمار، ولذلك ذَيَّل عليه مَن أتى بعده كالحسيني، والعراقي، وابن حجر في «لسان الميزان».

٢. أراد الذهبي – رحمه الله – أن يذكر في هذا الكتاب كل من تُكُلِّمَ فيه، ولو كان هذا الجرح غير مؤثر وقادح، أو كان الجرح تعنُّتًا؛ فذكر فيه مَنْ تُكلِّم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فهو بذلك يذكر المجروح ليدافع عنه، ويردّ على مَن أوردوه في كتب الضعفاء.

قال الذهبي – رحمه الله: «فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين، خوفًا من أن

يُتَعَقَّبَ عليَّ، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي»[١].

٣. رتَّب المؤلف الرواة في هذا الكتاب على حروف المعجم في أسمائهم، وأسماء آبائهم، فقال في المقدمة: «والساعة فقد استخرت الله عزوجل في عمل هذا المصنف، ورتبته على حروف المعجم حتى في الآباء؛ ليقرب تناوله»[٢].

٤. يذكر الذهبي – رحمه الله – اسمَ الراوي، واسمَ أبيه، وجده، وكنيته، ونسبه، ولا يُطيل في ذلك، ويذكر بعض شيوخه، وبعض تلاميذه على سبيل الاختصار؛ لأن الذي يعنيه من الترجمة بيان حال صاحبها، ثم يذكر ما قيل فيه من جرحٍ أو تعديل، من غير أن يسوق هذه الأقوال بالإسناد، وفي أحايين قليلة يسوقها مسندة، ثم يسوق من حديث هذا الراوي ما يُدلِّل به على ضعف حديثه.

٥. لم يتعرض الذهبي . رحمه الله . في هذا الكتاب لذكر مَن قيل فيه: «صدوق»، أو «محله الصدق»، أو «لا بأس به»، أو «صالح الحديث»، أو «يكتب حديثه»، أو «شيخ»؛ لأنه قال فيهم: «فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق»[٣].

٦. ربما ساق المؤلف ما وقع له من حديث الراوي بإسناده هو؛ ومثال ذلك: ما ذكره في ترجمة داود بن عمرو الضبي البغدادي: قال الذهبي – رحمه الله: أخبرنا عبد الخالق بن بدران، ويوسف بن أحمد، قالا: أخبرنا موسى بن عبد القادر، أخبرنا سعيد بن البناء، أخبرنا علي ابن البسري،

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢/١).

٢() ينظر: «المصدر السابق»: (٢/١).

٣() ينظر: «المصدر السابق»: (٤/١).

أخبرنا أبو طاهر المخلص، حدثنا أبو القاسم البغوي، حدثنا داود بن عمرو المسيبي سنة سبع وعشرين ومائتين، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَحْلَاءَ، عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ».

قال الذهبي: أخرجه مسلم من حديث ابْنِ طَحْلَاءَ»[١].

٧. كثيرًا ما يحكم الذهبي – رحمه الله – على الأسانيد التي يسوقها صحةً وضعفًا؛ ومن الأحكام التي استعملها الذهبي على الأحاديث قوله: «هذا حديث غريب»[٢]، وقوله: «هذا حسن قوى الإسناد»[٣]، وقوله: «هذا حديث منكر جدًّا»[٤]، وقوله: «هذا حديث منكر»[٥]، وقوله: «هذا حديث صالح الإسناد غريب»[٦]، ويُرجح بين الروايات بقوله: «الصحيح موقوف»[٧]، وأمثال ذلك كثير.

٨. استخدم الذهبي – رحمه الله – رموزًا للاختصار، فقال في المقدمة:

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٧/٢)، والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الْأَشْرِبَةِ، بَاب: فِي ادِّخَارِ التَّمْرِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَقْوَاتِ لِلْعِيَالِ (١٦١٨/٣)، برقم: (٢٠٤٦)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَحْلَاءَ، به بلفظه.

٢() «ميزان الاعتدال»: (٢١٠/١).

٣() المصدر السابق: (٢٤٢/١).

٤() المصدر السابق: (٢٦٣/١).

٥() المصدر السابق: (٣٨٦/١).

٦() المصدر السابق: (٣٢٧/١).

٧() المصدر السابق: (٢٦٥/١).

«ورمزت على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه برموزهم السائرة، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز «ع» وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز «عو»»[١].

ورمز أيضًا بالرمز «صح» قبل اسم الراوي إشارة إلى أن العمل على توثيقه.

٩. شرط الذهبي ـ رحمه الله ـ أن يكون قوله في الراوي: «مجهول» بإطلاق من كلام أبي حاتم فيه فقال في ترجمة: أبان بن حاتم الأملوكي: «مجهول. ثم اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائل فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه، وسيأتي من ذلك شئ كثير جدًّا فاعلمه، فإن عزوته إلى قائله كابن المديني وابن معين فذلك بين ظاهر، وإن قلت فيه جهالة أو نكارة، أو يجهل، أو لا يعرف، وأمثال ذلك، ولم أعزه إلى قائل فهو من قبلي، وكما إذا قلت: ثقة، وصدوق، وصالح، ولين، ونحو ذلك، ولم أضفه»[٢].

١٠. أخذ الذهبي ـ رحمه الله ـ على عاتقه ألا يذكر أحدًا من الصحابة؛ لجلالتهم، وقال: «فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم»[٣]، لكن لم يلتزم بهذا الشرط فقد ورد في الكتاب بعض مَن له صحبة؛ مثل: مدلاج

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢/١).

٢() ينظر: «المصدر السابق»: (٦/١).

٣() ينظر: «المصدر السابق»: (٢/١).

بن عمرو السلمي[١]، ومسرع بن ياسر[٢]، وعتبة بن عويم بن ساعدة[٣]، وقد ذكرهم الذهبي نفسه في «تجريد أسماء الصحابة».

١١. صَرَّحَ الذهبي . رحمه الله . أنه لا يذكر في كتابه من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا؛ لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، «فإن ذكرت أحدًا منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس»[٤].

١٢. يُؤخذُ على الذهبي . رحمه الله . أنَّه اقتصر في بعض التراجم على التضعيف دون أن يُعقِّب بذكر توثيق العلماء أو أحدهم له، مثل قوله: «حماد بن دليل [د] قاضى المدائن. عن الحسن بن صالح وغيره. ضعفه أبو الفتح الأزدي وغيره» [٥]، وقد وثقه ابن معين، وابن عمار، وأبو داود، وابن حبان، وأبو حاتم، وقال ابن حجر: وقال الأزدي: ضعيف، والأزدي لا يعتد به[٦]، وكذا حصل في ترجمة: عبد ربه أبي نعامة[٧]، وترجمة عبد الرحمن بن وردان[٨].

١٣. كان الذهبي – رحمه الله – في كتابه هذا من أهل الاعتدال في الجرح والتعديل؛ فلم يكن متعنتًا، ولا متساهلًا، بل كان من أهل الوسطية فلا

١() ينظر: «المصدر السابق»: (٨٦/٤).
٢() ينظر: «المصدر السابق»: (٩٦/٤).
٣() ينظر: «المصدر السابق»: (٢٩/٣).
٤() ينظر: «المصدر السابق»: (٢/١).
٥() ينظر: «المصدر السابق»: (٥٩٠/١).
٦() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١١/٨/٣).
٧() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٥٤٥/٢).
٨() ينظر: «المصدر السابق»: (٥٩٦/٢).

إفراط ولا تفريط، ويشهد لهذا قوله في ترجمة: أبان بن تغلب الكوفي: «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته ... فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلًا من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق.

فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضًا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلًا صادقًا ولا مأمونًا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرْفِهِم هو من تَكَلَّمَ في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية – رضي الله عنهم – وطائفة ممن حارب عَلِيًّا – رضي الله عنه – وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضًا، فهذا ضال معثر، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلًا، بل قد يعتقد عَلِيًّا أفضل منهما»[1].

١٤. لم يكن الذهبي ـ رحمه الله ـ مجرد ناقل لآراء السابقين فحسب دون تمحيص ولا تحقيق، وإنما كان يعترض ويناقش إذا ظهر له الحق في خلاف ما نقله؛ مثاله: ما قاله في ترجمة: زيد بن وهب الجهني «من أجلة

١() ينظر: «المصدر السابق»: (١/٥ ، ٦).

التابعين وثقاتهم، ومتفق على الاحتجاج به إلا ما كان من يعقوب الفسوي فإنه قال في «تاريخه»: في حديثه خلل كثير، ولم يصب الفسوي». ثم ساق ثلاث روايات انتقدها الفسوي على زيد ثم قال الذهبي: «فهذا الذي استنكره الفسوي من حديثه ما سبق إليه، ولو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا كثيرًا من السنن الثابتة بالوهم الفاسد»[١].

وانتقد على العقيلي إيراده لحافظ عصره علي ابن المديني في كتابه «الضعفاء الكبير» بقوله: «أحد الأعلام الأثبات، وحافظ العصر، ذكره العقيلي في كتاب «الضعفاء» فبئس ما صنع»[٢].

ومن ذلك أيضًا: نقده لبعض المصادر التي أخذ منها مثل قوله في ترجمة: «أبان بن يزيد العطار»: «وقد أورده أيضًا العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في «الضعفاء»، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق، ولولا أنَّ ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلًا»[٣].

١٥. استفاد الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ من مصادر كثيرة، ومراجع عديدة استقى منها مادة كتابه، مثل كتب أئمة هذا الشأن ابن معين، وأحمد، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، والبخاري، ومسلم، والجوزجاني، والنسائي، وابن خزيمة، والدولابي، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، وابن أبي حاتم، والدارقطني، والحاكم النيسابوري، وابن الجوزي، وغيرها من

١() ينظر: «المصدر السابق»: (١٠٧/٢).

٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٣٨/٣)، و«الضعفاء الكبير»: (٢٣٩/٣).

٣() ينظر: «المصدر السابق»: (١٦/١).

المصنفات[1]، ومن أراد الإلمام بهذه المصادر فليرجع إلى رسالة الأستاذ الدكتور: قاسم علي سعد: «موارد الإمام الذهبي في كتابه: «مِيزَان الاعتدال»» طبعة دار البشائر الإسلامية.

<u>جهود العلماء حول الكتاب:</u>

نظرًا للأهمية التي تميز بها «الميزان» فقد تناوله جمع من الحفاظ، وعلماء الرجال بالنقد، والتعليق، والاستدراك، والتلخيص، وأورد بعض هذه الدراسات عليه:

١. علَّق عليه تلميذه أبو المحاسن الحسيني، قال ابن حجر العسقلاني: «وَله تَعْلِيق على «الْمِيزَان» بَيَّنَ فِيهِ كثيرًا من الأوهام، واستدرك عَلَيْهِ عدَّة أَسمَاء وقفت على قدر يسير مِنْهُ قد احترقت أَطْرَافه لما دخلت دمشق سنة سِتّ وَثَلَاثِينَ وثمان مئة»[2].

٢. وكذلك ألَّف تلميذه الحافظ ابن كثير كتاب: «التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل»، وقد جمع فيه بين «تهذيب الكمال» للمزي، «ومِيزَان الاعْتِدال» للذهبي، مع زيادات ... [3].

١() ينظر: مقدمة «الميزان» تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م) (صـ: ٨٧ - صـ: ٩٢)، ومقدمة «الميزان» أيضًا بتحقيق محمد رضوان العرقسوسي، دار السالة العالمية الطبعة الأولى (١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م)، (صـ: ٧ - صـ: ١٣).

٢() ينظر: «الدرر الكامنة»: (٣١٤/٥).

٣() ينظر: «الذهبي ومنهجه في كتابه «تاريخ الإسلام»: (صـ: ٩٩).

٣. وقد ذَيَّلَ عليه الحافظ العراقي، قال شمس الدين السخاوي: «وقد ذَيَّل عليه الزين العراقي في مجلد»[١]، وطبُع بعنوان: «ذيل ميزان الاعتدال»[٢].

٤. واختصره الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي في مصنَّف سماه: «نثل الهِمْيان في معيارِ الميزان»، لكنه كما قال الحافظ ابن حجر: «لم يُمْعِن النظر فيه»[٣].

٥. وأجل ما صُنِّف على «الْمِيزَان» هو كتاب: «لسان الْمِيزَان»؛ لابن حجر العسقلاني، قال ابن حجر: «ومن أجمع ما وقفت عليه في ذلك كتاب «الْمِيزَان»الذي ألفه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، وقد كنت أردت نسخه على وجهه فطال عليَّ فرأيت أن أحذف منه أسماء من أخرج له الأئمة الستة في كتبهم أو بعضهم فلما ظهر لي ذلك استخرت الله – تعالى – وكتبت منه ما ليس في «تهذيب الكمال»[٤].

٦. وقد ذكر حاجي خليفة أن السيوطي جمع «زوائد اللسان على الميزان»[٥].

١() ينظر: «الإعلان بالتوبيخ»: (صـ: ٥٨٧).

٢() تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥م)، في مجلد واحد.

٣() ينظر: «الرسالة المستطرفة»: (صـ: ١٤٦)، والْهِمْيَان: شَدَّاد السَّرَاوِيل، وكيس للنَّفَقَة يشد فِي الْوسط. المعجم الوسيط (٩٩٦/٢).

٤() ينظر: «لسان الميزان»: (٤/١).

٥() ينظر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»: (١٩١٧/٢)، وينظر مقدمة «الميزان» تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥م)، ومقدمة «الميزان» أيضًا بتحقيق محمد رضوان العرقسوسي، دار السالة العالمية الطبعة الأولى (١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩م).

المبحث الثاني: التعريف بالإمام الأزدي وكتابه

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام الْأَزْدِيّ:

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه:

هو الإمامُ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بن بُرَيْدَة بن النُّعْمَان، أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيّ الحافظ. نزيل بغداد[1].

شيوخه:

حدث عن أَبِي يَعْلَى المَوْصِلِيّ، وَأَحْمَدَ بنِ الحَسَنِ بنِ عَبْدِ الجَبَّارِ الصُّوْفِيّ، وَمُحَمَّدِ بنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيّ، وَمُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ البَاغَنْدِيّ، وَالهَيْثَمِ بنِ خَلَفٍ الدُّوْرِيّ، وَأَبِي عَرُوْبَةَ الحَرَّانِيّ، وَأَبِي القَاسِمِ البَغَوِيّ، وغيرهم كثير[2].

تلاميذه:

حدث عنه أَبُو نُعَيْمٍ الحَافِظُ الأصبهاني، وَإبراهيمُ بنُ عمرَ أَبُو إِسْحَاقَ البَرْمكِيُّ، وَأَحْمَدُ بنُ الفَتْحِ بنِ فَرْغَانَ، وعَبْدُ الغَفَّارِ بنُ مُحَمَّدِ المُؤَدِّبُ، ومُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَلَّانَ الشروطيُّ، وجماعة[3].

أقوال العلماء فيه:

قال الخطيب البغداديُّ: «كان حافظًا، وفي حديثه غرائب ومناكير، صَنَّفَ كُتُبًا في علومِ الحديثِ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ عَلانَ عَنْهُ فَذَكَرَهُ بِالْحِفْظِ، وَحُسْنِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ».

فَحَدَّثَنِي أَبُو النَّجِيبِ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الأُرْمَوِيُّ، قَالَ: «رَأَيْتُ أَهْلَ الْمَوْصِلِ يُوهِنُونَ أَبَا الْفَتْحِ الأَزْدِيَّ جِدًّا، وَلا يَعُدُّونَهُ شَيْئًا».

١() ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٦/٣) ت بشار.

٢() ينظر: «السابق».

٣() ينظر: «السابق».

قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَدَقَةَ الْمَوْصِلِيُّ أَنَّ أَبَا الْفَتْحِ قَدِمَ بَغْدَادَ عَلَى الأَمِيرِ، يَعْنِي: ابْنَ بُوَيْهِ، فَوَضَعَ لَهُ حَدِيثًا: «أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صُورَتِهِ».

قَالَ: فَأَجَازَهُ وَأَعْطَاهُ دَرَاهِمَ كَثِيرَةً.

ثم قال: سألتُ أَبَا بَكْرٍ البَرْقَانِيَّ عن أبي الفتح الأزدي، فأشار إلى أنه كان ضعيفًا، وَقَالَ: «رأيته في جامع المدينة وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأسًا، ويتجنبونه»(١).

وقال ابن الجوزي: «كَانَ حَافِظًا وَلَكِن فِي حَدِيثه مَنَاكِير، وَكَانُوا يضعفونه»(٢).

وقال ابن عَرَّاق الكِنانيُّ: «مُتَّهم بِالْوَضْعِ» (٣).

وقال الذهبي: «الحافظ البارع، صَاحبُ كِتَابِ «الضُّعَفَاءِ» وَهُوَ مُجَلَّدٌ كَبِيْرٌ»(٤).

وقال في موضع آخر: «الحافظ العلامة، جَمَعَ وصَنَّفَ»(٥).

وَقال ابن كثير: «ضَعَّفَهُ كَثِيرٌ مِنْ حُفَّاظِ زَمَانِهِ، وَاتَّهَمَهُ بَعْضُهُمْ بِوَضْعِ

١() ينظر: «السابق»، وينظر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (٣٠٨/١٤).

٢() ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (٢٩٥٣/٥٣/٣).

٣() ينظر: «تنـزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (١٠٣/١).

٤() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٥٠/٣٤٧/١٦) ط الرسالة.

٥() ينظر: «تذكرة الحفاظ»: (١١٧/٣)، و«العبر في خبر من غبر»: (٢ /١٤٣).

حَدِيث»[١].

وقال عز الدين ابن الأثير: «كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ»[٢].

وذكر ابن حجر في ترجمة: أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطِي قول أبي الفتح الأزدي فيه: منكر الحديث غير مرضى، ثم قال: «لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضي»[٣].

وقال في «هدي الساري» في ترجمته أيضًا: «وَقَالَ أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيّ: مُنكر الحَدِيث غير مرضِي، وَلَا عِبْرَة بقول الْأَزْدِيّ؛ لِأَنَّهُ هُوَ ضَعِيف فَكيف يعْتَمد فِي تَضْعِيف الثِّقَات»[٤].

وقال أيضًا في ترجمة: إِسْرَائِيل بن مُوسَى الْبَصْرِيّ: «وَقَالَ أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيّ: فِيهِ لين، والأزدي لَا يعْتَمد إِذا انْفَرد فَكيف إِذا خَالف»[٥].

وقال في موضع آخر في ترجمة أيوب بن موسى بن عمرو المكي: «وشذ الأزدي فقال: لا يقوم إسناد حديثه، ولا عبرة بقول الأزدي»[٦].

وقال أيضًا في ترجمة: عَليّ بن أبي هَاشم بن طبراخ الْبَغْدَادِيّ: «من شُيُوخ البُخَارِيّ، قَالَ أَبُو حَاتِم: صَدُوق، تَركه النَّاس؛ للْوَقْف فِي الْقُرْآن. وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: ضَعِيف جدًّا. قلت: قدمت غير مرّة أَن الْأَزْدِيّ لَا يعْتَبر تجريحه؛ لضَعْفه هُوَ، وَقد بَيَّنَ أَبُو حَاتِمٍ السَّبَب فِي توقف من توقف عَنهُ

١() ينظر: «البداية والنهاية»: (٤١٩/١٥) ط هجر.

٢() ينظر: «الكامل في التاريخ»: (٤٠٧/٧).

٣() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٦٥/٣٦/١).

٤() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٣٨٦).

٥() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٣٩٠).

٦() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٧٥٧/٤١٣/١).

وَلَيْسَ ذَلِك بمانع من قبُول رِوَايَته»[١].

وقال أيضًا في ترجمة: خثيم بن عرَاك بن مَالك الْغِفَارِيّ: «وَثَّقَهُ النَّسَائِيُّ، وابنُ حِبَّان، والعقيلي، وشذ الْأَزْدِيّ فَقَالَ مُنكر الحَدِيث، وغفل أَبُو مُحَمَّد ابن حزم فَاتبع الْأَزْدِيّ وأفرط فَقَالَ: لَا تجوز الرِّوَايَة عَنهُ، وَمَا درى أَن الْأَزْدِيّ ضَعِيف فَكيف يقبل مِنْهُ تَضْعِيف الثِّقَات»[٢].

وقال أيضًا في ترجمة: دَاوُد بن عبد الرَّحْمَن الْعَطَّار الْمَكِّيّ: «وَقَالَ الْأَزْدِيّ: يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ. قلت: الأزدي قد قَررنَا أَنه لَا يعْتد بِهِ»[٣].

وقال الحافظ السيوطي: «الحافظ العلامة»[٤].

مؤلفاته:

للحافظ أبي الفتح الأزدي – رحمه الله – مؤلفات؛ منها:

١. «المخزون في علم الحديث»، وهو مطبوع[٥].

٢. «أسماء من يعرف بكنيته من الصحابة»، وهو مطبوع أيضًا[٦].

١() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤٣٠).

٢() ينظر: «المصدر السابق»: (صـ: ٤٠٠).

٣() ينظر: «المصدر السابق»: (صـ: ٤٠٢)، وقد أكثر الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» من كشف شذوذات الأزدي، وأنه ضعيف، فلا يجوز الاعتماد عليه في تجريح الثقات. انظر «هدي الساري»: (صـ: ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٢١، ٤٣٧، ٤٥٢ ، ٤٨٤).

٤() ينظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي: (صـ: ٣٨٦/برقم: ٨٧٦).

٥() طبعته الدار العلمية ـ دلهي ـ الهند، في مجلد واحد، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي.

٦() طبعته الدار السلفية بومباى ـ الهند، في مجلد واحد، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م)، تحقيق: أبي عبد الرحمن إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوبري.

٣. «الكنى لمن لا يعرف له اسم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم»، وهو مطبوع أيضًا[١].

٤. «ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرًا أو نهيًا، ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث من جميع الأمصار»، وهو مطبوع أيضًا[٢].

٥. «من وافق اسمه اسم أبيه»، وهو مطبوع أيضًا[٣].

٦. «من وافق اسمه كنية أبيه»، وهو مطبوع أيضًا[٤].

٧. «من يعرف بكنيته ولا يعلم اسمه ولا دليل يدل على اسمه»، وهو مخطوط[٥].

١() طبعته الدار السلفية بومباى ـ الهند، في مجلد واحد، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م)، تحقيق: أبي عبد الرحمن إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوبري.

٢() طبعته دار ابن جزم، في مجلد واحد، الطبعة الأولى (بدون تاريخ)، تحقيق: أبي شاهد ضياء الحسن محمد السلفي، مراجعة: نظام يعقوبي.

٣() طبعته جمعية إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث، في مجلد واحد، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، تحقيق: د/ باسم فيصل أحمد الجوابرة، وطبعته أيضًا دار عمار ـ الأردن.

٤() طبعته جمعية إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث، في مجلد واحد، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، تحقيق: د/ باسم فيصل أحمد الجوابرة، وطبع هذا الكتاب مع الكتاب السابق: «من وافق اسمه اسم أبيه» للأزدي.

٥() هذه المخطوط في بضع أوراق في مجموع بجامعة الرياض «رقم: ١٢٨٠»، ومخطوطات جامعة الرياض: «٥: ١٠٦»، ينظر: «الأعلام»: للزركلي (٩٨/٦).

٨. «أحاديث منتقاة في غرائب ألفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يحتاج إلى استعماله»، وهو مخطوط[١].

٩. «الضُّعَفَاء والمتروكين» وهو مفقود، ولكن يدل على نسبته إليه عزو الإمام الذهبي في أكثر من كتاب من كتبه إلى هذا الكتاب، ونسبة النقل للأزدي، وكذلك يفعل الحافظ المزي كثيرًا في «تهذيب الكمال»، والحافظ ابن حجر العسقلاني في «تهذيب التهذيب»، وغيرهم من العلماء مثل ابن الصلاح وغيره، وقد ذكرت من النقول ما يدل على ذلك في المطلب الثاني: «التعريف بكتاب الضعفاء للإمام الأزدي» الآتي بعد قليل بإذن الله تعالى.

<u>وفاته:</u>

اختلف العلماء في تحديد سنة وفاة الحافظ أبي الفتح الأزدي على قولين:

<u>القول الأول:</u> قرأت بخط أبي القاسم ابن الثلاج: توفي أبو الفتح الأزدي في سنة أربع وسبعين وثلاث مئة بالموصل (٣٧٤هـ)[٢]. وذكره ابن الجوزي والذهبي، والسيوطي فيمن تُوفي سنة (٣٧٤هـ)[٣].

<u>القول الثاني:</u> قال الخطيب البغدادي: قَالَ لنا عبد الغفار بن محمد المؤدب: مات أبو الفتح الأزدي في سنة تسع وستين وثلاث مئة (٣٦٩هـ)[٤]، ولكنَّ الخطيبَ رجَّحَ الأول.

والذي أميل إليه ترجيح القول الأول وهو أنه تُوفِيَ فِي سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِيْنَ

١() هذه المخطوط نُشرَ في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

٢() ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٦/٣) ت بشار.

٣() ينظر: «المنتظم»: (٣٠٩/١٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣٤٨/١٦)، و«طبقات الحفاظ»: (صـ: ٣٨٦).

٤() ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٦/٣) تحقيق: د/ بشار عواد معروف.

وَثَلَاثِ مئَةٍ (٣٧٤هـ). وهو اختيار المحققين من العلماء مثل الخطيب، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر، والسيوطي، وغيرهم[1]، إضافة إلى أن القول الثاني ذكروه بصيغة التمريض؛ وهي: «وقيل».

١() ينظر أيضًا: «ميزان الاعتدال»: (٣ /7416/٥٢٣)، و«العبر»: (١٤٣/٢)، وينظر أيضًا: «شذرات الذهب»: (٣٩٨/٤)، و«لسان الميزان»: (٩٠/٧) تحقيق: د/ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب «الضعفاء» للإمام الأزدي

يظهر أنَّ كتاب «الضُّعَفَاءِ والمتروكين» للحافظ الأزدي – رحمه الله – جمع عددًا كبيرًا من تراجم رواة السنة المطهرة، غير أن عوادي الزمن، وطوارق الليالي عَدَتْ على هذا «السِّفر القَيِّم» وأودعته في طيّ النسيان ومجاهل الفقدان، لكنَّ عناية المحدثين بتراثهم واهتمامهم بعلومهم حفظت لنا طائفة كثيرة من أقوال الحافظ الأزدي – رحمه الله – في الجرح والتعديل؛ فقد ضمَّن الحافظ المزي في كتابه «تهذيب الكمال» أقوالًا كثيرة؛ لتكون أمارة حق، وبرهان صدق، وشاهد خير على علم وإمامة وحفظ ومكانة هذا الحافظ الجليل – رحمه الله تعالى.

وكذا استفاد بهذا الكتاب غيره من العلماء أمثال الحافظ ابن الجوزي في «الضُّعَفَاءِ والمتروكين» استفاد منه كثيرًا، والحافظ الذهبي الذي استفاد منه في أكثر من كتاب من كتبه، وكذا الحافظ ابن حجر – رحمهم الله جميعًا – وغيرهم من العلماء الذين عُنوا بتراجم الرواة عامة؛ والضعفاء والمتروكين منهم خاصة.

وتظهر أهمية هذا «الكتاب» في أننا قَلَّ ما نجد كتابًا من كتب الجرح والتعديل قد صُنِّفَ بعد عصره إلَّا والتقط من أقواله، واستفاد من نقده مما يدل دلالة واضحة على القيمة العلمية للكتاب.

ونظرًا لفقد كتاب: «الضُّعَفَاءِ والمتروكين»، للحافظ الأزدي، فإن المعلومات عن الكتاب لا يمكن التزود بها إلا من خلال النصوص والنقول التي وقفتُ عليها للعلماء الذين استفادوا من هذا الكتاب مثل الحافظ ابن الصلاح، والحافظ المزي، والإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر وغيرهم.

<u>ومن مراجعة كثير من هذه النقول ظهر لي ما يلي:</u>

١. أن الإمام الأزدي حافظ بارع، وعلامة مُصنِّف، وناقد مُطَّلِع.

٢. أن نسبة الكتاب للأزدي نسبة صحيحة، ولم أقف على من نازع في ذلك.

٣. أن كتاب: «الضُّعَفَاءِ والمتروكين» مجلد كبير، ويضم كثيرًا من تراجم الضعفاء، ومما يدلنا على كثرة الرواة المُتَرجَمِ لهم فيه أن الإمام المزي في كتابه «تهذيب الكمال» نقل أقوال الأزدي في (٤٧٧) ترجمة[١]، فما بالنا بإستفادات ابن الجوزي، والذهبي وابن حجر وغيرهم من كتاب الأزدي.

٤. أنه لا يُسلَّم للأزدي في كل الأحكام التي حكم بها على الرواة، بل عليه مؤاخذات في بعض أحكامه.

٥. أن تضعيف الأزدي للرواة أحيانًا يكون بلا مستند، وأحيانًا يكون قد وثَّقَ هذا الراويَ أئمة معتمدون.

٦. إن مما يدلل على نسبة هذا الكتاب للإمام الأزدي – رحمه الله – قول ابن الصلاح في ترجمة: «مُحَمَّد بن يحيى بن سراقَة بن الغطريف العامري الْبَصْرِيّ، أَبي الْحسن الْمَشْهُور بـ: ابْن سراقَة، الْفَقِيه الفرضي»:

«مَشْهُور، صَاحب تصانيف فِي الْفِقْه والفرائض وَغَيرهمَا. أَقَامَ بآمد، وَكَانَ حَيًّا سنة أَربع مئة، وَكَانَت لَهُ رحْلَة فِي الحَدِيث وعناية بِهِ، وَله: «تَهْذِيب كتاب الضُّعَفَاء» لأبي الْفَتْح مُحَمَّد بن الْحُسَيْن الْأَزْدِيّ الْموصِلِي، أَخذه عَنهُ، ثمَّ عرضه على الدَّارَقُطْنِيّ ... ورحل إِلَى الدينور فِي طلب معرفَة الضُّعَفَاء من الروَاة وَعلم أَسمَاء الرِّجَال، ثمَّ رَحل إِلَى بَغْدَاد فَكتب بهَا، ثمَّ

١() ينظر: «أقوال الحافظ الأزدي في الجرح والتعديل الواردة في كتاب: «تهذيب الكمال»، د/ قاسم طه محمد »: (صـ: ٢٨)، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية (عدد: (١١)، مجلد: (١٤) كانون الأول: (٢٠٠٧)).

ذُكِرَ لَهُ أَبُو الْفَتْح الْموصِلِي بالموصل، فَرَحل إِلَيْهِ، فَسمع تصانيفه فِي علم الحَدِيث، وَقَرَأَ عَلَيْهِ كِتَابه فِي «الضُّعَفَاء»»[١].

وقول أبو جعفر الضبيُّ (ت: ٥٩٩هـ) صاحب كتاب «بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس» في ترجمة: «إبراهيم بن بكر الموصلي»: «قدم الأندلس ودخل إشبيلية، وحدث بها عن أبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين الأزدي الموصلي بكتابه في الضعفاء والمتروكين»[٢].

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الأزدي: «الحافظ البارع، صَاحبُ كِتَابِ «الضُّعَفَاءِ» وَهُوَ مُجَلَّدٌ كَبِيْرٌ»[٣].

وقال في موضع آخر: «له مصنف كبير في «الضُّعَفَاءِ» وهو قوي النفس في الجرح وَهَّاهُ جماعةٌ بلا مستند طائل» [٤].

وقال في موضع ثالث: «الحافظ العلامة، جَمَعَ وصَنَّفَ، وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات»[٥].

وقال في موضع رابع: «وَعَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ فِي «الضُّعَفَاءِ» مُؤَاخذَاتٌ، فَإِنَّهُ ضَعَّفَ جَمَاعَةً بِلاَ دليلٍ، بَلْ قَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ قَدْ وَثَّقَهُمْ»[٦].

وقال ابن حجر في ترجمة: «إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الدمشقي

١() ينظر: «طبقات الفقهاء الشافعية»: (٢٨٥/١).

٢() ينظر: «بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس»: (صـ: ٢١٥).

٣() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٥٠/٣٤٧/١٦) ط الرسالة.

٤() ينظر: «تذكرة الحفاظ»: (١١٧/٣)، و«تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين»: (صـ: ١٨).

٥() ينظر: «تذكرة الحفاظ»: (١١٧/٣)، و«العبر في خبر من غبر»: (٢ /١٤٣).

٦() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٤٨/١٦) ط الرسالة.

الفراديسي مولى عمر بن عبد العزيز»: «روى له الأزدي في «الضعفاء»[1].

وقال أيضًا في ترجمة: «حريز بن عثمان الرحبي الحمصي»: «حكى الأزدي في «الضعفاء»[2]، وذكر حكاية.

وقال أيضًا في ترجمة: «السري بن يحيى بن إياس بن حرملة بن إياس الشيباني«: ذكره الأزدي في «الضعفاء»[3].

وقال ابن حجر أيضًا في ترجمة: «عيسى بن معمر الحجازي»: «قال الأزدي في «الضعفاء»: «عيسى بن معمر مولى جابر روى عنه عطاف بن خالد ضعيف الحديث له عنده حديث»[4].

كل هذه النقول وغيرها كثير تثبت صحة نسبة كتاب: «الضُّعَفَاءِ والمتروكين» للأزدي، ولكن مما ينبغي أن يُعلم في هذا الموطن أن علماء الجرح والتعديل كانوا ينقلون أقوال الأزدي بحذر، وكانوا يتعقبونه إذا لزم الأمر لسببين:

<u>الأول:</u> أن الحافظ الأزدي موصوف عند المحدثين الذين جاءوا بعده بأنه مسرفٌ ومُغَال في الجرح.

<u>الثاني:</u> أن الحافظ الأزدي ـ نفسه ـ له مناكير كثيرة ومفاريد وأوهام؛ فهو مجروح في نفسه فلا يأمن منه أن يخطيء في الحكم على رواة الحديث.

١() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٤١٠/٢١٩/١).

٢() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٤٣٦/٢٣٧/٢)، وينظر أيضًا: (٣/٣).

٣() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨٦١/٤٦٠/٣)، وينظر أيضًا: (٣١٣/٥)، و(٣٨٧/٥)، و(٣٠٤/٦)، و(٤٤١/٦)، و(٣٩٤/٧).

٤() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٤٣١/٢٣١/٨)، وينظر أيضًا: (١٤٥/٩)، و(١٨١/٩)، و(٢٠٨/٩)، و(٢٩٥/٩).

قال الإمام الذهبيُّ في «السير» أثناء ترجمة الحَارِثِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي أُسَامَةَ التَّمِيْمِيّ وقد ضَعَّفَهُ الأزدي: «هَذِهِ مجَازفَةٌ، لَيْتَ الأَزْدِيَّ عَرَفَ ضَعْفَ نَفْسِه»[١].

فلا يُجرَّح الثقة العدل الذي ثبتت عدالته وعُرِف توثيقه بكلام المجروح وتضعيف المُضَعَّف.

قال ابن حبان: «وَمِنْ أَمْحَلِ الْمُحَالِ أَنْ يُجَرَّحَ الْعَدْلُ بِكَلَامِ الْمَجْرُوحِ»[٢].

فالعلماء ينتقون من أقوال الحافظ الأزدي، ويأخذون من نقده ما يوافق فيه عامة النقاد، وما لا يخالفهم فيه مخالفة لا تُحتمَل، أو ما يتفرد به تفردًا غير مقبول؛ وذلك لأن الإمام الأزدي إمام حافظ، وعالم مُطلّع، لكنهم يُراعون ـ في الوقت نفسه ـ أنه له مناكير وأوهام وتفردات لا يُتابَع عليها.

ويظهر لي – والله أعلم – أن كتاب «الضعفاء والمتروكين» للأزدي كان مفقودًا أيضًا في زمن الإمام الذهبي، وأنه لم يكن يمتلك نسخة منه، ولكنه اهتم بنقل أقوال الأزدي عن ابن الجوزي في «الضعفاء»، ويُلاحَظ أيضًا أن الإمام ابن الجوزي – رحمه الله – كان ينقل لفظ «الأزدي» في الراوي، بينما الذهبي كان أحيانًا ينقل المعني، فمثلًا يقول ابن الجوزي: «قال الأزدي: ضعيف». فيقول الذهبي: «ضَعَّفَهُ الأزديُّ»، ومن المعلوم الذي لا يُشك فيه: أن نقل لفظ الناقد في الجرح والتعديل بلفظه أولى.

١() ينظر: «المصدر السابق»: (٣٨٩/١٣).

٢() ينظر: «الثقات»: (٢٣٠/٥).

حولية
كلية
الدراسات
الإسلامية

الفصل الثاني:
الدراسة التطبيقية:
تعقبات الإمام الذهبي
على الحافظ الأزدي
في "ميزان الاعتدال"

التعقب الأول:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

أَبَانُ بْنُ إِسْحَاقَ [ت][1] المَدَنِيُّ، عَنْ الصَّبَّاحِ بنِ مُحَمَّد. وَعَنْهُ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ.

قَالَ ابنُ مَعِينٍ[2]، وَغَيْرُهُ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: مَتْرُوكٌ[3].

قُلْتُ: لَا يُتْرَكُ، فَقَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ[4]، وَالعِجْلِيُّ[5]، وَأَبُو الفَتْحِ يُسْرِفُ فِي الجَرْحِ، وَلَهُ مُصَنَّفٌ كَبِيرٌ إِلَى الغَايَةِ فِي المَجْرُوحِينَ، جَمَعَ فَأَوْعَى، وَجَرَّحَ خَلْقًا بِنَفْسِه لَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ إِلَى التَّكَلُّمِ فِيهِم، وَهُوَ المُتَكَلَّمُ فِيه، وَسَأَذْكُرُهُ فِي المُحَمَّدِينَ[6].

١() هذا الرمز يشير إلى أن الترمذي أخرج له في «جامعه»: (٦٣٧/٤)، برقم: (٢٤٥٨).

٢() ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز»: (٨٠/١).

٣() نقله عنه ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكون»: (١٥/١).

٤() هكذا في «الميزان»: وثقه أحمد، والعجلي، ولكنه قال في: «المغني»: (١/٦/١): «وَقَالَ أَحْمد الْعجلِيّ: ثقة» بدون واو، ولعله الصواب؛ حيث لم أقف على توثيقه عند الإمام أحمد، وكذا لم يذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: (١٦٥/٩٣/١)، والله تعالى أعلم بالصواب.

٥() ينظر: «معرفة الثقات»: (١٣/١٩٨/١) .

٦() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٥/١). وينظر في ترجمة أبان: «التاريخ الكبير»: (١٤٤٨/٤٥٣/١)، و«الجرح والتعديل»: (١٠٩٩/٢٩٩/٢)، و«تهذيب الكمال»: (١٣٤/٥/٢)، وينظر: «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة»: (ص: ٥٥/ برقم: ١).

اختلف أئمةُ النقد في أَبَان بْنِ إِسْحَاقَ المَدَنيِّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد وثَّقَه العجلي بقوله: ثقة. وقال ابن معين: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في «الثقات»(١).

القول الثاني: تضعيفه. فقد قَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: مَتْرُوكٌ.

وقال الذهبي في «الكاشف»: فيه لين(٢).

وقال الذهبي أيضًا في «المغني في الضعفاء»: مَتْرُوك؛ قَالَه أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيّ(٣).

والذي يترجح عندي في هذا الراوي هو ما قاله الحافظ ابن حجر . رحمه الله . أنه: «ثِقَةٌ تَكَلَّمَ فِيهِ الْأَزْدِيُّ بِلَا حُجَّةٍ»(٤)، فقد وثقه العجلي، وابن معين، وابن حبان، وصحَّحَ له الحاكم في «مستدركه»، ووافقه الذهبي(٥)، وأن مَنْ ضَعَّفَهُ اعتمد على تجريح الأزديّ له، وقد رَدَّ الذهبيُّ في «الميزان» هذا التجريحَ ذاكرًا أنَّ الأزديَّ هو المُجَرَّح؛ لأنه مجازف في هذا الجانب وجَرَّحَ خَلْقًا لم يُسبق إلى تجريحهم.

والإمام الذهبي – رحمه الله – في «الكاشف» صرَّح بأنه فيه لين، وهذا عبارة تُفيد التضعيف، واعتمد في «المغني»قولَ الأزدي، بينما هنا في «الميزان» رجّحَ توثيقه، وردَّ تجريحه فلعله لم يسعفه الوقت، للتفتيش عن

١() ينظر: «الثقات»: (٨/١٣٠/١٢٥٨٠).

٢() ينظر: «الكاشف»: (١/٢٠٥/١٠٣).

٣() ينظر: «المغني»: (١/٦/١).

٤() ينظر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٨٦/ برقم: ١٣٥).

٥() ينظر: «المستدرك»: (٤/١٨٢/٧٣٠١)، و(٤/ ٣٥٩/٧٩١٥)، وينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١/ ١٥٧/١٧٢).

حال هذا الراوي، وهو يترجم له في «الكاشف»، و«المغني»، أو رأى أنه ضعيف، ثم ظهر له توثيقه فقال به واعتمده في «الميزان»، والله – تعالى – أعلم.

ولعله من نافلة القول أنْ أبَيّنَ هنا أنَّ النقادَ القائلين بالجرح والتعديل على أحد قسمين: الأول: أن يُعاصرالنُّقادُ هؤلاء الرواةَ فيكون تجريحُهُم بناءً على معرفةٍ مباشرةٍ بحالهم، أو الاطلاع على أصولهم، وهذا ما كان عليه النقادُ الأوائل؛ مثل: مالك، وشعبة، والثوري، وأحمد، وابن معين، وابن القطان، وابن مهدي، وأبي زرعة، وابن أبي حاتم، والبخاري، ومسلم، والنسائي، وأبي داود وغيرهم ممن هو في هذه الطبقات.

الثاني: أن يسبر الناقدُ مرويات هذا الراوي فيحكم عليه بناءً على سبر مروياته ومدى موافقته أو مخالفته للرواة الحفاظ الأثبات، فيعرف من خلال ذلك ضبطه وإتقانه، وهذا ما قام به مَنْ جاء بعد هؤلاء النقاد؛ مثل: ابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، والأزدي، وغيرهم، فكلام هؤلاء وأمثالهم عمّن تقدم طبقتهم لا يكون إلا عن بينة ودليل، فإذا جرَّح الناقدُ المتأخرُ بغير دليل مثل حال نقد الأزدي هنا فحكمه مردود؛ فإنه لا يُقبل الجرح إلا مُفسَّرًا.

قال أبو الحسنات اللكنوي: «... وَلَا يحل لَك أن تأخذ بقول كل جارحٍ فِي أَي راو كَانَ، وإن كَانَ ذَلِك الْجَارِحُ من الأئمة، أوْ من مشهوري عُلَمَاء الامة، فكثيرًا مَا يُوجَدُ أمْر يكون مَانِعًا من قبُولِ جَرْحِهِ، وَحِينَئِذٍ يُحْكَمُ بردِّ جَرْحِهِ، وَله صور كَثِيرَة لَا تخفى على مهرَة كتب الشَّرِيعَة؛ فَمِنْهَا أن يكونُ الْجَارِحُ فِي نَفسِهِ مجروحًا، فَحِينَئِذٍ لَا يُبَادر إلى قبُول جَرْحِهِ، وَكَذَا تَعْدِيلِهِ مَا لم يُوَافقهُ غَيره، وَهَذَا كَمَا قَالَ الذَّهَبِيّ فِي «مِيزَانه» فِي تَرْجَمَة: «أبان بن اسحاق الْمدنِي» بعد مَا نقل عَن أبي الْفَتْح الأزدي مَتْرُوك، فذكر قول

الذهبي السابق[١].

ويظهر لي أن هذا هو ما طبَّقه الإمام الذهبي . رحمه الله تعالى . هنا، حيث ردَّ تجريح الأزدي للراوي بدون حجة ولا مُستنَد، ويصير تَعَقُّبُهُ على الأزدي في محله، والله تعالى أعلى وأعلم.

التعقب الثاني:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ . رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

[صح] [٢] إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ بنِ سَرْجٍ، أَبُو إِسْحَاقَ الفِرْيَابِيُّ، ثُمَّ المَقْدِسِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ بِابنِ صَاحِبِ الثَّوْرِيِّ[٣].

رَوَى عَنْ ضَمْرَةَ، وَالوَلِيدِ بنِ مُسْلِمٍ، وَمُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ بنِ وَاقِدٍ الفِرْيَابِيِّ، وَخَلْقٍ.

وَعَنْهُ ابنُ قُتَيْبَةَ، وَجَعْفَرُ الفِرْيَابِيُّ، وَعِدَّةٌ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ[٤]، وَغَيْرُهُ: صَدُوقٌ.

وَقَالَ الأَزْدِيُّ وَحْدَهُ: سَاقِطٌ[٥].

١() ينظر: «الرفع والتكميل»: (صـ: ٢٦٥ ـ ٢٧١).

٢() رمز: [صح] صَرَّح الذهبي أن كتابته لهذا الرمز أول الاسم إشارة منه إلى أن العمل على توثيق الراوي المُترجم له بعدها، كما ذكر ابن حجر في «اللسان»: (٩/١) عن الذهبي أنه قال ذلك في ترجمة أبان العطار، وليس في نسخ «الميزان» المطبوعة بين أيدينا هذا التصريح، والله أعلم.

٣() هكذا ترجمه المزي في: «تهذيب الكمال»: (٢٣٧/١٩١/٢)، فقال: «نزيل بيت المقدس، وليس بابن صاحب سفيان الثوري».

٤() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٤١٢/١٣١/٢).

٥() ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (١١٧/٥٢/١)، وينظر: «المغني»: (١٦٥/٢٤/١).

قُلْتُ: لَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ الأَزْدِيِّ، فَإِنَّ فِي لِسَانِهِ فِي الجَرْحِ رَهَقًا[١].

اختلف الأئمة النقاد في إِبْرَاهِيمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ الفِرْيَابِيِّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ[٢]: صَدُوقٌ.

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: ثقة مشهور[٣].

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان من خيار عباد الله[٤].

وقال الهيثمي أثناء حكمه على حديث هو أحد رجال إسناده: «ورجاله رجال الصحيح غير إبراهيم بن محمَّد بن يوسف، وهو ثقة»[٥].

القول الثاني: تضعيفه. ذكر ابن حجر أن الساجي قال عنه: يحدث بالمناكير والكذب[٦].

لكن الحافظ مغلطاي قال: قال الساجي: يحدث بمناكير[٧]. وهو لم يذكر لفظة: «الكذب».

وقال الذهبي: وَقَالَ الأَزْدِيُّ وَحْدَهُ: سَاقِطٌ.

وقال الذهبي في «ديوان الضعفاء»: ضعيف[٨].

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٩٠/٦١/١).

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٤١٢/١٣١/٢)، وروى عنه أبو حاتم ببيت المقدس.

٣() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١/ ٢٨٥/٢٨٧).

٤() ينظر: «الثقات»: (١٢٣١٧/٧٧/٨).

٥() ينظر: «مجمع الزوائد»: (٣١٨/٥).

٦() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٢٨٥/٢٨٧/١).

٧() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٨٥/١٦١/١).

٨() ينظر: «ديوان الضعفاء»: (صـ: ٢٠).

قلت: قول الساجي يحتاج إلى تتبع مرويات إبراهيم الفريابي، واستقرائها، ومقارنتها بمرويات الثقات، فإذا وافقت رواياته روايات الثقات المعتبرين حُكِم بتوثيقه وضبطه، وكان وصف الساجي في هذه الحالة ليس في محله، هذا – بالطبع – بعد التأكد من صحة نسبة هذا القول للساجي.

والحاصل أن تعقب الذهبي هنا صحيح؛ حيث إنه يرجح قول أبي حاتم وغيره: بأنه صدوق، واعتبر أن قول الأزدي لا يُلتفت إليه، ولا يُعتبر به؛ لكونه يُجرِّح الراوي لأدنى مغمز، أو أنه ربما جرَّح بدون سبب، ولا تفسير، ويؤيد هذا الإتجاه قول الذهبي في «الكاشف»: صدوق[١].

كما أن الذهبي ذكره أيضًا في «مَن تكلم فيه وهو موثق، أو صالح الحديث»[٢].

وقد اتفق حكم ابن حجر مع حكم الذهبي فقال: «صدوق تكلم فيه الساجي»[٣].

وأما مَن نقل حكم الأزدي فهو ابن الجوزي في «الموضوعات»: (٢٧٢/٢)، فقال: «قَالَ الْأَزْدِيّ: إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُف سَاقِط».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: (١٤٤/٢)؛ فقال: «قَالَ الْأَزْدِيّ: إِبْرَاهِيم سَاقِط. ثم قال السيوطي: روى لَهُ ابْنُ مَاجَه، وقَالَ فِي «الْمِيزَان»: قَالَ أَبُو حَاتِم وَغَيره: صَدُوق.

وقَالَ الْأَزْدِيّ وَحده: سَاقِط. قَالَ ـ يعني الذهبي: وَلَا يلْتَفت إِلَى قَول الْأَزْدِيّ؛ فَإِن فِي لِسَانه فِي الْجرْح رهقًا».

١() ينظر: «الكاشف»: (١٩٨/٢٢٤/١).

٢() (صـ: ٦٨/ برقم: ٨).

٣() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٩٣/ برقم: ٢٤٢).

وممن استفاد بقول الذهبي أيضًا ابنُ حَجَر حيث قال: «قال الأزدي: ساقط، ورد ذلك «صاحب الميزان» على الأزدي –والله أعلم»[١].

ومما يؤيد حكم الذهبي وابن حجر السابق أن العراقيَّ . رحمه الله . حسَّنَ حديثه[٢].

والذي يترجّح عندي في حال هذا الراوي: أنه ثقة على قول الأكثرين، روى عنه بَقِيُّ بنُ مَخْلَد الأندلسي، وهو لا يروي إلا عن ثقة، وروى عنه أيضًا أبو حاتم الرازي ببيت المقدس، وقال عنه: «صدوق»، وهو وصف يستعمله أبو حاتم كثيرًا مع شيوخه الثقات، وقولهما مقدم فيه على قول غيرهما؛ لأنهما تلميذاه؛ وتلميذ الراوي أعرف به من غيره، كما وَثَّقَهُ مسلمة بن قاسم الأندلسي، والهيثمي، وذكره ابن حبان في «الثقات» كما تقدم.

وقال سبط ابن العجمي: «وَقد صحّح الذَّهَبِيُّ فِي أول اسْمه فِي «الْمِيزَان» فَالْعَمَل إِذن على توثيقه كَمَا شَرَطَهُ»[٣]، وقد ذكر ابن حجر في «اللسان» عن الذهبي أنَّ مَن يرمز له برمز: [صح] في أول ترجمته فهو إشارة منه إلى أن العمل على توثيق هذا الراوي وتصحيح حديثه[٤].

وأما الأزدي فغير معاصر للمترجم، بل هو مضعف في نفسه، ومُتَكَلَّمٌ فيه.

وأما الساجي فلم يذكر قوله في المترجم إلا ابن حجر . أظنه نقلًا عن مغلطاي . مع أن الذهبي قد اعتنى في «ميزانه» بذكر أقوال الساجي، ولم

١() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١٦١/١).

٢() ينظر: «تخريج الإحياء»: (٢٣/٣).

٣() ينظر: «الكشف الحثيث»: (صـ: ٣٨/ برقم: ١٨).

٤() ينظر: «لسان الميزان»: (٩/١).

يذكر هنا شيئًا عنه، ولهذا لا يمكن الجزم إن كان الساجي قد ذكر هذا الجرح الشديد في هذا الراوي أو لا، وإن صح قول الساجي ذلك فهو محجوج؛ لمخالفة قوله لقول من هو أقرب منه وأعرف بحاله، والله تعالى أعلى وأعلم.

التعقب الثالث:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

أُسَامَةُ بنُ حَفْص. عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ. صَدُوقٌ. ضَعَّفَهُ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ[١] بِلَا حُجَّةٍ.

وَقَالَ اللَّالَكَائِيُّ: مَجْهُولٌ. قُلْتُ: رَوَى عَنْهُ أَرْبَعَةٌ[٢].

تباينت أنظار النُّقَّاد في أُسَامَةَ بْنِ حَفْصٍ الْمَدَنِيِّ على ثلاثة مذهب:

المذهب الأول: توثيقه. حيث ذكره الإمام الدارقطني في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»[٣].

وقال الذهبي هنا: صدوق. وقال في «المغني»: ثِقَة ضعفه الأزدي وَحده[٤]. وقال أيضًا في «من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث»:

١() ينظر: «الضعفاء والمتروكون»: (٢٨٧/٩٥/١).

٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٧٠٤/١٧٤/١) .

٣() ينظر: (١١٩/٧٧/١).

٤() ينظر: «المغني في الضعفاء»: (٥١٨/٦٦/١).

صدوق مُقِلٌّ، سمع عبيد الله بن عمر ضعفه الأزدي[١].

وقال في «الديوان»: «ثقة ضعفه الأزدي»[٢].

ويُلاحظ هنا اختلاف أحكام الذهبي على هذا الراوي، ففي موضعين قال: ثقة، وفي موضعين آخرين قال: صدوق.

وقال ابن حجر: صدوق ضعفه الأزديُّ بلا حجة[٣]. وقال في موضع آخر: ضعفه الْأَزْدِيُّ، وَلَيْسَ بمرضي، وجَهَّلَه السَّاجِي، وَقد عرفه غَيره[٤]. وقال في موضع ثالث: ضعفه الْأَزْدِيّ. وَقَالَ أَبُو الْقَاسِم اللالكائي: مَجْهُول. قلت: لَهُ فِي الصَّحِيح حَدِيث وَاحِد فِي الذَّبَائِح بمتابعة أبي خَالِد الْأَحْمَر، والطفاوي، وقرأت بِخَط الذَّهَبِيّ فِي «مِيزَانه»: لَيْسَ بِمَجْهُول فقد روى عَنهُ أَرْبَعَة»[٥].

<u>المذهب الثاني:</u> تضعيفه. قال الذهبي: ضَعَّفَهُ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ بِلَا حُجَّةٍ. وَقَالَ اللَّالَكَائِيُّ: مَجْهُولٌ.

<u>المذهب الثالث:</u> التوقف. ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» فقال: أُسامة بْن حَفص، المَدِينِيّ. عَنْ هشام بْن عُروة، سَمِعَ منه مُحَمد بْن عُبَيد اللهِ[٦]. ولم يذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» بحسب النسخة

١() ينظر: «من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث»: (صـ: ٩٢/ برقم: ٢٥).

٢() ينظر: «ديوان الضعفاء»: (صـ: ٢٥/ برقم: ٣٠٣).

٣() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٩٨/ برقم: ٣١٤).

٤() ينظر: «هدي الساري»: (٤٦١/١).

٥() ينظر: «المصدر السابق»: (٤٦١/١).

٦() ينظر: «التاريخ الكبير»: (١٥٦٣/٢٣/٢).

المطبوعة. قال الذهبي: وأغفله ابن أَبِي حاتم[١]. وسكت عنه الذهبي في «الكاشف»[٢].

والذي يظهر لي من العرض السابق صحة ما قاله الذهبي . رحمه الله . وموافقة ابن حجر له، واستفاد بقول الذهبي فقال: «وقال الذهبي: ضعفه الأزدي بلا حجة»[٣]. وتابعهما القسطلانيُّ فقال: «ضعفه الأزدي بلا حجة»[٤]. فتضعيف الأزدي مبهم، لا دليل عليه، وأيضًا فإن الأزدي غير معتمد؛ لأنه هو مُتَكَلَّم فيه.

وأما وصفه بالجهالة الذي ادَّعاه أَبُو الْقَاسِم اللالكائي والساجي فمردود بقول ابن حجر السابق: «وقرأت بِخَط الذَّهَبِيّ فِي مِيزَانه»: لَيْسَ بِمَجْهُول فقد روى عَنهُ أَرْبَعَة»، وهؤلاء الأربعة كما ذكرهم المزي في «تهذيب الكمال» هم: إِبْرَاهِيم بْن حمزة الزبيري، ومحمد بْن الحسن بْن زبالة المخزومي، وأبو ثابت مُحَمَّد بْن عُبَيد اللَّهِ المديني، ويحيى بْن إِبْرَاهِيم بْن أَبي قتيلة. وهذا يعني انتفاء الجهالة عنه بذلك[٥]. وقال ابن حجر في موضع آخر: ضعفه الْأَزْدِيُّ، وَلَيْسَ بمرضي، وجَهَّلَه السَّاجِي، وَقد عرفه غَيره[٦].

١() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٩٢/١٣).
٢() ينظر: «الكاشف»: (٢٦١/٢٣٢/١).
٣() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٠٧/١).
٤() ينظر: «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»: (٢٧٩/٨).
٥() ينظر: «تهذيب الكمال»: (٣٣٣/٢).
٦() ينظر: «هدي الساري»: (٤٦١/١).

وقال السيوطي: جَهِلَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ قَوْمًا مِنَ الرُّوَاةِ لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِهِمْ، وَهُمْ مَعْرُوفُونَ بِالْعَدَالَةِ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وذكر منهم أسامة بن حفص المدني[1].

<u>ومما يدلل على صحة المنحى الذي انتحاه الذهبي وابن حجر في توثيق هذا الراوي:</u> ما عقده عبد الرحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، باب: في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولًا نفعه رواية الثقة عنه.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه؟ قال: أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتَكَلَّم فيه[2].

والراوي عن أسامة بن حفص هو محمد بن عبيد الله القرشي الأموي . شيخ البخاري . ثقة حافظ.

إذن قدح الأزدي واللالكائي غير مؤثر؛ وعليه فلا وجه للعدول عن قول الإمامين الذهبي، وابن حجر في توثيق هذا الراوي.

<u>فالراجح من حاله</u> أنه ثقة، وأقل ما يُقال في حاله أنه صدوق، والله – تعالى – أعلم.

كما أن تخريج البخاري . رحمه الله . لأسامة بن حفص في «صحيحه» انتقاءً للمستقيم من حديثه، كما أنه أخرج له حديثًا واحدًا توبع عليه في

١() ينظر: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»: (٣٧٧/١).

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٣٦/٢).

الغالب، وقد روى عنه ثقة حافظ، كل هذا يُعَدُّ قرينة على قوة حديثه، والله تعالى أعلى وأعلم.

التعقب الرابع :

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

[صح] إِسْرَائِيلُ بنُ مُوسَى [خ، د، ت، س][1] البَصْرِيُّ، نَزِيلُ السِّنْدِ.

عَنْ الحَسَنِ، وَجَمَاعَةٍ. وَعَنْهُ حُسَيْنُ الجُعْفِيُّ، وَيَحْيَى القَطَّانُ.

وَثَّقَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وابْنُ مَعِينٍ[2]، وَشَذَّ الأَزْدِيُّ فَقَالَ: فِيهِ لِينٌ[3].

اختلف أئمة الجرح والتعديل في إِسْرَائِيلَ بنِ مُوسَى البَصْرِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. وهذا ما عليه أكثر أئمة الجرح والتعديل. قال ابن معين، وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو حاتم: لا بأس به. وقال النسائي: ليس به بأس[4]. وقال أحمد: مقارب الحَدِيث[5].

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: شيخ من أهل الْبَصْرَة كَانَ يُسَافر إِلَى الْهِنْد[6].

وذكره الدارقطني في «أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن

١() هذه الرموز على الترتيب تعني أن روايته في صحيح البخاري، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي.

(٢) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز»: (٢٢٢/٢).

٣() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٨١٩/٢٠٨/١) .

٤() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٤٩٥/٢٦١/١).

٥() ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (ص: ٣٤١/برقم: ٥١١).

٦() ينظر: «الثقات»: (٦٨٠٩/٧٩/٦).

الثقات عند البخاري ومسلم»[١].

وذكره ابن خلفون في كتاب «الثقات»، وقال: كان شيخًا صالحًا خَيِّرًا فاضلًا، وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين[٢].

وذكره الذهبي في «المقتنى في سرد الكنى»، فقال: ثقة، نزل الهند، سمع الحسن[٣].

ورمز له في «الميزان» برمز: [صح]، مما يعني أنه ثقة عنده، وأن روايته صحيحة.

وقال ابن حجر: ثقة من السادسة[٤].

القول الثاني: تضعيفه. انفرد الأزدي وحده بتضعيفه. قال الذهبي: وَشَذَّ الأَزْدِيُّ فَقَالَ: فِيهِ لِينٌ[٥]. واستفاد ابنُ حجر ـ رحمه الله ـ بقول الذهبي فقال في ترجمته: «وقال الأزدي وحده: فيه لين»[٦].

ويتأكد رجحان القول الأول القائل بتوثيق إسرائيل بن موسى، فهو قول عامة النقاد، حيث وثَّقه أبو حاتم وأحمد وابن معين والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، وابن خلفون، والذهبي، وابن حجر، وقد صَحَّحَ الحاكم إسناده[٧]. وأما قول الأزدي بتضعيفه فهو قول غير معتمد؛ لأنه تجريح بلا مستند، فضلًا عن تفرد الأزدي بهذا القول، قال ابن حجر: «وَقَالَ أَبُو

١() ينظر: (٩١/٧٠/١).
٢() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٤٣/١٢٨/٢).
٣() ينظر: «المقتنى في سرد الكنى»: (٦١٠٧/١٠٤/٢).
٤() ينظر: «تقريب التهذيب»: (ص: ١٠٤/برقم: ٤٠٠).
٥() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٨١٩/٢٠٨/١) .
٦() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٤٩٥/٢٦١/١).
٧() ينظر: «المستدرك على الصحيحين»: (٤٦٠٦/١٢٨/٣).

الْفَتْح الْأَزْدِيّ: فِيهِ لين، والأزدي لَا يُعْتَمَد إِذا انْفَرد فَكيفَ إِذا خَالَفَ»[١].

وقال في موضع آخر: «ضَعَّفَهُ الْأَزْدِيُّ بِلَا حجَّة»[٢].

وعليه يكون تعقب الذهبي على الأزدي صحيحًا ومعتبرًا ولا مأخذ عليه فيه.

التعقب الخامس:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

[صح] إِسْمَاعِيلُ بنُ رَجَاءٍ الزُّبَيْدِيُّ [م، عو] [٣].

وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُ. وَحَدَّثَ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَفِطْرٌ.

وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ وَحْدَهُ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ[٤].

اختلفت أنظار أئمة النقد في إِسْمَاعِيل بنِ رَجَاءٍ الزُّبَيْدِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. وهذا ما عليه أكثر أئمة الجرح والتعديل. قال ابن معين[٥]، وأبو حاتم[٦]، والنسائي[٧]، والعجلي[٨]: ثقة.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وحكى عن ابن فضيل، عن الأعمش قال:

١() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٣٩٠).

٢() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤٦١).

٣() يعني هذا الرمز أنه روى له مسلم، والأربعة.

٤() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٨٧٣/٢٢٧/١) .

٥() ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٢٧٨٧/٥٦٨/٣).

٦() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٥٦٥/١٦٨/٢).

٧() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٥٤٨/٢٩٦/١).

٨() ينظر: «معرفة الثقات»: (٨٩/٢٢٥/١).

«كَانَ يَجْمَعُ غِلْمَانَ الْمَكَاتِبِ وَيُحَدِّثُهُمْ لِكَيْلَا يَنْسَى حَدِيثَهُ»[١].

وذكره ابن حبان أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار»، وقال: من صالحي الكوفيين[٢].

وذكره الدارقطني في «أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»[٣].

وقال الذهبي في «الكاشف»: ثقة[٤].

وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة[٥].

القول الثاني: تضعيفه. انفرد الأزدي وحده بتضعيفه. قال الذهبي: وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ وَحْدَهُ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ[٦].واستفاد ابنُ حجر رحمه الله بقول الذهبي فقال في ترجمته: «وقرأت بخط الذهبي: «قال الأزدي وحده: منكر الحديث»[٧].

والذي يترجح عندي توثيق هذا الراوي، فقد وثَّقه ابنُ معين، وأبو حاتم، والنسائيُّ، والعجليُّ، وابن حبَّان، والدارقطني، وأخرج له مسلم في «صحيحه»، وأبو عوانة في «مستخرجه»، وابن خزيمة، وابن حبان، في «صحيحيهما»والحاكم، في «مستدركه»، وابن الجارود في «المنتقى»، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة».

١() ينظر: «الثقات»: (٦٥٨٦/٢٩/٦).

٢() ينظر: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٢٥٩/ برقم: ١٢٩٨).

٣() ينظر: (٦٠/٢٤/٢).

٤() ينظر: «الكاشف»: (٣٧٣/٢٤٥/١).

٥() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٠٧/برقم: ٤٤٣).

٦() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٨٧٣/٢٢٧/١) .

٧() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٥٤٨/٢٩٦/١).

وأخرج عنه شعبة، وهو لا يروي إلا عن ثقة، بل ورد عنه أنَّه يُعَدِّلُه؛ قَالَ أَبو حاتم: كَانَ شُعْبَة يَقُولُ: إسماعيلُ بْنُ رَجَاءٍ كَأَنَّهُ شَيطانٌ؛ مِنْ حُسْنِ حديثِهِ(١).

ورمز له الذهبي في «الميزان» برمز: [صح]، مما يعني أنه ثقة عنده، وأن روايته صحيحة.

قلت: ولعل الأزدي أراد إِسْمَاعِيلَ بْنَ رَجَاء الحصنيَّ، من حصن مَسْلَمَة من أهل الجزيرة، يروي عَن مُوسَى بْن أعين. روى عَنْهُ أهل الجزيرة. وَثَّقَهُ العجليُّ، والحاكم، وقال أبو حاتم: صدوق. وضَعَّفَهُ العقيلي، والدارقطني، والساجي. وقال ابن حبان: مُنكر الْحَدِيث يَأْتِي عَن الثِّقَات مَا لَا يشبه حَدِيث الْأَثْبَات(٢).

التعقب السادس:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

إِسْمَاعِيلُ بنُ عِيسَى البَغْدَادِيُّ العَطَّارُ. ضَعَّفَهُ الأَزْدِيُّ، وَصَحَّحَهُ غَيْرُهُ... وَثَّقَهُ الخَطِيبُ(٣).

اختلفت أنظار أئمة النقد في إِسْمَاعِيل بنِ عِيسَى البَغْدَادِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قال أبو حاتم، وأبو زرعة: كتبنا عنه، يعد في

١() ينظر: «علل الحديث لابن أبي حاتم»: (١١٠/٢).

٢() ينظر: «المجروحين» لابن حبان: (٥١/١٣٠/١)، «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (٣٧١/١١٢/١)، «المغني في الضعفاء»: (٦٥٢/٨٠/١).

٣() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٩٢٤/٢٤٥/١).

البغداديين[1].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[2]. **وقال الخطيب، وابن الجوزي: كان ثقة**[3].

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: بغداديٌّ صَدُوق، وَثَّقَهُ الخطيب، وغيره[4].

وذكره ابن قُطْلُوْبَغَا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»[5].

القول الثاني: تضعيفه. انفرد الأزدي وحده بتضعيفه. قال الذهبي: ضَعَّفَهُ الأَزْدِيُّ[6].

والذي أميل إليه هنا في حال إِسْمَاعِيل هذا أنه ثقة؛ وذلك لتصريح الخطيب، وابن الجوزي بأنه كان ثقة، وأخرج له الحاكم في «مستدركه»[7]**، وذكره ابن حبان في «الثقات»، واحتج به في «صحيحه».**

وقد توسط الذهبيُّ في الحكم عليه في «تاريخ الإسلام» بقوله: «صدوق»؛ ليجمع بين قول الخطيب، وقول الأزدي.

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦٤٩/١٩١/٢).

٢() ينظر: «الثقات»: (١٢٤٢٢/٩٩/٨).

٣() ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٢٤٦/٢٤١/٧)، وينظر أيضًا: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (١٣٥٣/١٨٢/١١).

٤() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٩٦/١٦).

٥() ينظر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (١٦٣٥/٣٩٩/٢).

٦() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٩٢٤/٢٤٥/١)، و«تاريخ الإسلام»: (٩٦/١٦).

٧() ينظر: «المستدرك»: (٧٨٨٩/٣٥٢/٤).

ولكن المقرر عند أئمة النقد أن من ثبتت له رتبة الثقة لا يُزحزح عنها إلا بدليل، وقد أثبت له التوثيق الخطيب، وتبعه ابن الجوزي، فلا يُترَك قوله؛ لقول الأزدي، فإنه لا دليل عنده، والله أعلم.

التعقب السابع:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

أَيُّوبُ بنُ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلٍ المَدَنِيُّ. مُنْكَرُ الحَدِيثِ؛ قَالَهُ الأَزْدِيُّ.

قُلْتُ: الضَّعْفُ مِن قِبَلِ صَاحِبِهِ(١).

اختلفت أقوال علماء الجرح والتعديل في أَيُّوبَ بنِ أَبِي أُمَامَةَ المَدَنِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد ذكره ابن حبان في «الثقات»(٢)، وقال: يروي المقاطيع والمراسيل.

وأخرج له الحاكم في «مستدركه»(٣).

وذكره ابن قُطْلُوْبَغَا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»(٤).

القول الثاني: تضعيفه. ذكر الذهبي قَول الأَزْدِيّ: «مُنْكَر الحَدِيثِ». وقد نقل الهيثمي أيضًا قول الأزدي حيث قال عقب تخريج حديث: «رَوَاهُ

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٠٦٢/٢٨٤/١)، و«صاحبه» الذي يشير إليه هو الراوي عنه أبو معشر نجيح المدني ينظر: «لسان الميزان»: (١٣٤١/٢٣٥/٢)، وينظر: «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة»: (٥٨٤/٢٠٧/١).

٢() ينظر: «الثقات»: (٦٦٩٢/٥٣/٦).

٣() ينظر: «المستدرك»: (٥٧٣٩/٤٦٤/٣).

٤() ينظر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (١٨٠٢/٤٦٩/٢).

الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ أَيُّوبُ بْنُ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ الْأَزْدِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»[1].

وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: «أَيوب بْن أَبي أُمامة بْن سَهل بْن حُنَيف، الأَنصاريّ. رَوى عَنْهُ مُحَمد بْن أَبي بكر، يُعَدُّ فِي أهل المدينة، مُنقَطِعٌ»[2].

وقال ابن أبي حاتم: « يُعَدُّ في أهل المدينة سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك»[3].

<u>والذي يظهر توثيق أيوب هذا</u>؛ فقد وثَّقه ابن حبان، وصحَّح حديثه الحاكم، وعدَّه ابن قُطْلُوْبَغَا في «الثقات»، وتعقُّبُ الذهبي للأزدي بقوله: «الضَّعْفُ مِن قِبَلِ صَاحِبِهِ» يُشعر بتوثيقه.

ويكون أقل أحوال توثيقه أنه صدوق، والله – تعالى – أعلم.

وصاحبه هو أبو مَعْشَرٍ المدني هو نجيح بن عبد الرحمن السِّنْدِي، مولى بني هاشم. ضعيف من جهة حفظه، على قول الأكثرين. قال البخاري: «منكر الحديث»[4].

١() ينظر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (١٢٣/٦).

٢() ينظر: «التاريخ الكبير»: (١٣٠٣/٤٠٧/١).

٣() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٨٥٥/٢٤١/٢).

٤() ينظر: «ضعفاء العقيلي»: (١٩٠٩/٣٠٨/٤)، و«المجروحين»: (٦٠/٣)، و«الكامل»: (١٩٨٤/٥٢/٧)، و«ميزان الاعتدال»: (٩٠١٧/٢٤٦/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٥٩/٣٧٦/١٠)، و«التقريب»: (صـ: ٥٥٩/برقم: ٧١٠٠)، و«لسان الميزان»: (٥٠١٥/٤٠٩/٧).

التعقب الثامن:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

أَيُّوبُ بنُ أَبِي حَجَرٍ الشَّامِيُّ. مُنْكَرُ الحَدِيثِ، قَالَهُ الأَزْدِيُّ.

وَهُوَ ابنُ سُلَيْمَانَ بنِ أَبِي حَجَرٍ. رَوَى عَنْ بَكْرِ بنِ صَدَقَةَ.

وَأَمَّا أَبُو حَاتِمٍ فَقَالَ: أَحَادِيثُهُ صِحَاحٌ[١].

اختلفت أقوال علماء الجرح والتعديل في أَيُّوبَ بنِ أَبِي حَجَرٍ الشَّامِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قال ابن أبي حاتم: «هذه الأحاديث التي رواها صحاح»[٢].

القول الثاني: تضعيفه. ذكر الذهبيُّ قَولَ الأَزْدِيّ فيه: «مُنْكَر الحَدِيثِ». وقال الهيثمي عقب تخريج حديث هو أحد رجال إسناده: «... وَضَعَّفَهُ الْأَزْدِيُّ»[٣].

والذي يظهر توثيق أيوب هذا؛ فقد قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «أَحَادِيثُهُ صِحَاحٌ»، وهو توثيق عملي له، وأخرج له الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»[٤]، وهذا يقتضي كونه ثقة عند الضياء المقدسي، وهو ما يسميه علماء دراسة الأسانيد بـ «التوثيق الفعلي»، قال ابن حجر في نهاية ترجمة: «عبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكناني» بعد أن ذكر حديثًا هو أحد

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٠٦٩/٢٨٥/١) .

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٨٨٩/٢٤٩/٢).

٣() ينظر: «مجمع الزوائد»: (٣٣٢/٥).

٤() ينظر: «الأحاديث المختارة»: (٢٦٦/٢٦٢/١١).

رواته: أخرجه الضياء في «المختارة» ومقتضاه أن يكون عبيد الله عنده ثقة(١).

وتعقُّبُ الذهبي للأزدي بقوله: «وَأَمَّا أَبُو حَاتِمٍ فَقَالَ: أَحَادِيثُهُ صِحَاحٌ» يُشعر بتوثيقه له،

والله – تعالى – أعلم.

التعقب التاسع:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ :

أَيُّوبُ بنُ مُوسَى بنِ عَمْرٍو الأَشْدَقُ.

لَا يَقُومُ إِسْنَادُ حَدِيثِهِ؛ قَالَهُ الأَزْدِيُّ، فَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ، وَيَحْيَى، وَجَمَاعَةٌ(٢).

اختلف أئمة الحديث في أَيُّوبَ بنِ مُوسَى الأَشْدَقِ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ مُفْتِيًا فَقِيهًا.

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لَهُ نَحْوٌ مِنْ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا. وَقَالَ ابنُ سَعْدٍ، وأَحْمَدُ(٣)، وَيَحْيَى بنُ مَعِينٍ، والعِجْلِيُّ(٤)، وَأَبُو زُرْعَةَ(٥)، وأبو داود، وَالنَّسَائِيُّ، والدَّارَقُطْنِيُّ(٦): ثِقَةٌ.

١() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٩٤/٤٩/٧).

٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١١٠٦/٢٩٤/١) .

٣() ينظر: «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم»: (صـ: ٢٧/ برقم: ١٠٧).

٤() ينظر: «معرفة الثقات»: (١٣٧/٢٤١/١).

٥() ينظر: «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي»: (٦٢/٨٤٨/٣).

٦() ينظر: «سؤالات البرقاني للدارقطني»: (صـ: ٥٩/برقم: ٢٢).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الْحَدِيثِ. وقال ابن عبد البر: كان ثقة حافظًا.
وذكره ابن حبان في «الثقات»[١]. وقال ابن حجر: ثقة[٢].
وقال الذهبي في «الكاشف»: كان أحد الفقهاء[٣].
القول الثاني: تضعيفه. ذكر الذهبيُّ قَولَ الأَزْدِيّ فيه: «لَا يَقُومُ إِسْنَادُ حَدِيثِهِ»، وردَّ ذلك بقوله: «فَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ، وَيَحْيَى، وَجَمَاعَةٌ»[٤].

وبناء على ما سبق يظهر للباحث أن أَيُّوبَ بنَ مُوسَى الأَشْدَقَ ثقة حافظ فقيه، احتج به الشيخان في «صحيحيهما»، روى عنه شعبة . وكان لا يروي إلا عن ثقة . وروى عنه السفيانان، وجماعة من الثقات، وأخرج حديثه الجماعة، وقد شذَّ الأزديُّ بهذا القول، ولا عبرة بما قال؛ لتفرده بهذا القول، حيث لم يوافقه عليه غيره . فيما وقفت عليه من مصادر . فضلًا عن كونه من الغالين في الجرح، كما ذكر الذهبي وابن حجر، وغيرهما . رحمهم الله تعالى.
قال الحافظ ابن حجر: «اتَّفقُوا على توثيقه، وشذ أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيّ فَقَالَ: «لَا يقوم إِسْنَاد حَدِيثه»، روى لَهُ الْجَمَاعَة»[٥]. وقال في موضع آخر:

١() ينظر: «الثقات»: (٦٦٩٠/٥٣/٦)، وينظر في ترجمته: «تهذيب التهذيب»: (٧٥٧/٤١٢/١).
٢() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١١٩/برقم: ٦٢٥).
٣() ينظر: «الكاشف»: (٥٢٧/٢٦٢/١)، وينظر أيضًا: «سير أعلام النبلاء»: (٤٥/١٣٥/٦).
٤() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١١٠٦/٢٩٤/١) .
٥() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٣٩٢).

«تكلم فِيهِ الْأَزْدِيّ أَيْضًا بِلَا حجَّة»[1].

وعليه يكون تعقب الإمام الأزدي على الأزدي – رحمهما الله – صحيحًا ومتوافقًا مع القواعد.

والله – تعالى – أعلم.

التعقب العاشر:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ . رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى . :

بَسَّامُ بنُ يَزِيدَ النَّقَّالُ. عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ. قَالَ الأَزْدِيُّ: تُكُلِّمَ فِيهِ. قُلْتُ: هُوَ وَسَطٌ فِي الرِّوَايَةِ[2].

اختلف أئمة الحديث في بَسَّامِ بنِ يَزِيدَ النَّقَّالِ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه ببغداد»[3]، ولم يتناوله بجرح.

وذكره ابن حبان في «الثقات»[4]، وقال: روى عنه أهل العراق، واحتج به في «صحيحه»[5].

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» في حديث هو أحد رواته: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح»[6].

١() ينظر: «المصدر السابق»: (صـ: ٤٦١).

٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٣٠٨/١١٦٦) .

٣() ينظر «الجرح والتعديل»: (٢/٤٣٤/١٧٢٥).

٤() ينظر: «الثقات»: (٨/١٥٥/١٢٧٢٣).

٥() ينظر «صحيح ابن حبان»: (١٥/١٧٣/٦٧٧٠).

٦() ينظر: «مجمع الزوائد»: (٧/٣٣١).

وذكره ابن قُطْلُوْبَغَا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»[١].

القول الثاني: تضعيفه. قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: قال أبو الفتح الأزديّ: تُكلِّمَ فيه[٢].

وقال في «المغني» أيضًا: قَالَ الأزدي: تُكُلِّمَ فِيهِ[٣].

ونقل الخطيب عن أبي الفتح الأزدي قوله: «يتَكَلَّمُ فِيهِ أهلُ الْعرَاق» [٤].

وقال ابن الجوزي: «قَالَ الْأَزْدِيُّ: يتَكَلَّمُ فِيهِ أهلُ الْعرَاق»[٥].

وقال الذهبي: «فيه ضعف»[٦].

والذي أميل إليه أن بَسَّامَ بنَ يَزِيدَ النَّقَّالَ حسن الحديث، فأقل أحواله أنه صدوق، أو لا بأس به حيث ذكره ابن حبان في «الثقات»، واحتج به في «صحيحه»، ويتماشى ذلك مع قول الذهبي ـ رحمه الله: «هُوَ وَسَطٌ فِي الرِّوَايَةِ»، ومع توثيق الهيثمي له، وأما قول الأزدي فلم يُفسِّر الجرح الذي تكلم بسببه أهلُ العراق في الراوي، بل مما يدفع هذا القول ويوهنه قول أبي الحسين من أهل البصرة روى عنه أهل العراق. قال ابن حجر: أخرج ابن حبان له في «صحيحه» من رواية أبي يعلى الموصلي عنه، وآخر من حدث عنه أبو القاسم البغوي[٧]. وهذا يعني أن العراقيين ـ بل كبار العراقيين ـ كانوا يروون عنه، فلو أنهم يجرحونه ويضعفونه ما روى عنه

١() ينظر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (١٩٣٢/٢٢/٣).

٢() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (١٠٨/١٧).

٣() ينظر: «المغني»: (٨٧٧/١٠٣/١).

٤() ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٥١٦/٦٣١/٧).

٥() ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (٥٠٥/١٣٩/١).

٦() ينظر: «ديوان الضعفاء»: (صـ: ٤٦).

٧() ينظر: «لسان الميزان»: (١٤/٢).

كبار أئمتهم. وأما قول الذهبي: «فيه ضعف» فلعله قبل أن يظهر له أنه حسن الحديث، وعليه فتعقب الإمام الذهبي على الإمام الأزدي في محله، والله تعالى أعلى وأعلم.

التعقب الحادي عشر:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

[صح] بَهْزُ بنُ أَسَدٍ [خ، م] العَمِّيُّ. عَنْ شُعْبَةَ، وَطَائِفَةٍ. وَعَنْهُ أَحْمَدُ، وَبِنْدَارٌ، وَطَائِفَةٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِلَيْهِ المُنْتَهَى فِي التَّثَبُّتِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ثِقَةٌ إِمَامٌ.

وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: كَانَ يَتَحَامَلُ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

كَذَا قَالَ الأَزْدِيُّ، وَالعُهْدَةُ عَلَيْهِ، فَمَا عَلِمْتُ فِي بَهْزٍ مَغْمَزًا[1].

أكثر أئمة الجرح والتعديل على توثيق بَهْزِ بنِ أَسَدٍ العَمّيّ رحمه الله:

قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت[2]. وقال أحمد في موضع آخر: وكان ثبتًا ثقة، صاحب حديث[3].

وقال ابن معين، والنسائي: ثقة[4]. وقال أبو حاتم: ثقة إمام صدوق[5].

وقال يحيى القطان: صدوقٌ ثِقَةٌ[6].

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٣٢٤/٣٥٣/١).

٢() ينظر: «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم»: (ص: ٣٠/ برقم: ١٢٦).

٣() ينظر: «سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل»: (ص: ٣٤/بر قم: ٢٨).

٤() ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٧١٥/٤٣١/٢).

٥() ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٧١٥/٤٣١/٢).

٦() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٩٢٣/٤٩٧/١).

وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وهو أثبت الناس في حماد بن سلمة[١].

وقال ابن سعد: ثقة حجة، كثير الحديث[٢]. وقال ابن نمير: كان إمامًا صدوقًا ثقة[٣].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٤]. وقال ابن حجر: ثقة ثبت[٥].

وقال الذهبي في «الكاشف»: حجة إمام[٦]. وقال في «تاريخ الإسلام»: ثقة مشهور[٧].

وقال في «تذكرة الحفاظ»: حافظ متقن[٨]. وقال في «السير»: إِمَامٌ، حَافِظٌ، ثِقَةٌ[٩].

ورمز له في «الميزان» برمز: [صح] ويعني به أنه ثقة صحيح الحديث تُكُلِّمَ فيه بلا حجة، ولا مستند.

<u>وأما قول أبي الفَتْحِ الأَزْدِيّ: «كَانَ يَتَحَامَلُ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»</u> فالراجح فيه ما ذهب إليه الإمام الذهبي رحمه الله أنَّ العُهْدَةَ فيه عَلَى أَبي

١() ينظر: «معرفة الثقات»: (١/٨٧/١٧٤).

٢() ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٢٩٨/٧).

٣() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣/٣٥/٨١٥).

٤() ينظر: «الثقات»: (٨/١٥٥/١٢٧٢١).

٥() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١/٤٩٧/٩٢٣)، «التقريب»: (صـ: ١٢٨/برقم: ٧٧١).

٦() ينظر: «الكاشف»: (١/٢٧٦/٦٥٠).

٧() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (١٣/١٣٧).

٨() ينظر: «تذكرة الحفاظ»: (١/٢٤٩/٣٢٤).

٩() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩/١٩٢/٥٥).

الفَتْحِ الأَزْدِيّ، وذكر الذهبيُّ أنه مَا عَلِمَ فِي بَهْزٍ مَغْمَزًا.

وقال مُغْلَطَايُ: قال أبو الفتح الأزدي: صدوق، كان يتحامل على عثمان – رضي الله عنه – سيييء المذهب[1].

وقال أيضًا: وذكره ابن شاهين وابن حبان في «جملة الثقات»، وخَرَّجَ ابن حبَّان حديثه في «صحيحه»، وكذلك: احتج به البخاري، ومسلم ابن خزيمة، وأبو عوانة، والحاكم، وابن الجارود، والطوسي، والدرامي[2].

ولم أقف من خلال البحث والتتبع على قول يوافق قول الأزدي السابق، أو يتابعه على هذه الدعوى، مما يدل على تفرده بها، فلو كان بهز كذلك لما سكت الأئمة عن التحذير من مذهبه، والتنبيه على ذلك، والله تعالى أعلى وأعلم.

التعقب الثاني عشر:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

تَوْبَةُ بنُ عَبْدِ اللهِ [س]، أَبُو صَدَقَةَ. عَنْ أَنَسٍ.

قَالَ الأَزْدِيُّ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قُلْتُ: ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ[3].

اختلف أئمة الجرح والتعديل في تَوْبَة بنِ عَبْدِ اللهِ الأنصاري على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قال الذهبي: ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ[4].

١() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣/٣٥/٨١٥).

٢() ينظر: «المصدر السابق»: (٣/٣٦).

٣() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٣٦١/١٣٤٩).

٤() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٣٦١/١٣٤٩).

القول الثاني: تضعيفه. قال الذهبي «المغني»: قَالَ الأزدي: لَا يحْتَج بِهِ[١].

وقال ابن الجوزي: قَالَ الْأَزْدِيُّ: لَا يحْتَج بِهِ»[٢].

والذي يظهر لي أن مستند الذهبي في توثيق هذا الراوي هو كون شعبة بن الحجاج روى عنه، وكان من عادة شعبة رحمه الله أن لا يروي إلا عن ثقة، فهذا من قبيل «التوثيق الجماعي».

وقال ابن حجر: قرأت بخط الذهبي: «بل هو ثقة» روى عنه شعبة يعنى وروايته عنه: «توثيق له»[٣].

وقال ابن حجر: مقبول[٤].

والذي أميل إليه في حال هذا الراوي أنه ثقة كما قال الذهبي . رحمه الله . فقد روى عنه جمع من أكابر الثقات؛ منهم شعبة بن الحجاج، وأبو نُعيم الفضل بن دكين، ووكيع بن الجراح، وغيرهم ممن عُرِف عنهم أنهم لا يروون إلا عن ثقة، وعُرِف عنهم الانتقاء التام والفحص الشديد لمرويات شيوخهم.

ويؤيد هذا الحكم قول ابن أبي حاتم في ترجمة «مشاش أبي ساسان الخراساني المروزى»: قال أبي: «إذا رأيت شعبة يُحَدِّث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلانفرًا بأعيانهم»[٥].

١() ينظر: «المغني»: (صـ: ١١٩/برقم: ١٠٢٥).

٢() ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (٥٩٨/١٥٦/١).

٣() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٩٦١/٥١٦/١).

٤() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٣١/ برقم: ٨٠٩).

٥() ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٩٣١/٤٢٤/٨).

وقال العظيم آبادي: «قَالَ السُّيُوطِيُّ: قَالَ الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ: وَمُطِيعٌ بَصْرِيٌّ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: إِنَّهُ لَا يُعْرَفُ، لَكِنْ قَالَ زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: إِنَّ شُعْبَةَ دَلَّهُ عَلَيْهِ، وَشُعْبَةُ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، فَلَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى ثِقَةٍ»[1].

وقال الذهبي: «شيوخ شعبة نقاوة إلا النادر منهم»[2].

وقال ابن حجر في ترجمة: «يحيى بن زَكَرِيَّا بن أبي زَائِدَة الْكُوفِي»: قَالَ أبو نعيم: «مَا كَانَ بِأَهْل لِأَن أحدث عَنهُ»[3]، وهذا يدل على أن الفضل بن دكين كان لا يُحدِّث إلا عمن هو أهل للتحديث عنده.

وذكر ابن حبان في «المجروحين» أن وكيع بن الجراح كان ممن أخذ عن أكابر شيوخه انتقاء الرجال، والتفتيش عنهم، والبحث عن أسباب النقل»[4].

التعقب الثالث عشر:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

ثَعْلَبَةُ بنُ سُهَيْلٍ [ت، ق] الطَّهَوِيُّ، أَبُو مَالِكٍ الكُوفِيُّ الطَّبِيبُ، نَزِيلُ الرَّيِّ. عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَجَمَاعَةٍ. وَعَنْهُ جَرِيرٌ، وَمُحَمَّدُ بنُ يُوسَفَ الفِرْيَابِيُّ، وَجَمَاعَةٌ. وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ.

قَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: قَالَ ابنُ مَعِينٍ: ثَعْلَبَةُ بنُ سُهَيْلٍ لَيْسَ بِشَيءٍ.

قُلْتُ: هَذِهِ رِوَايَةٌ مُنْقَطِعَةٌ.

١() ينظر: «عون المعبود»: (٢٢٩/١).

٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٦١٣/٣).

٣() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤٥١).

٤() ينظر: «المجروحين»: (٥٢/١) بتصرف.

وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى إِسْحَاقُ الكَوْسَجُ، عَنْ ابنِ مَعِينٍ: ثِقَةٌ[١].
أَوْ لَعَلَّ لِيَحْيَى فِيهِ قَوْلَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ[٢].

اختلف قول الإمام يحيى بن معين في ثَعْلَبَةَ بنِ سُهَيْلٍ الكُوفِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قال ابن أبي حاتم: روى أبي، عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: ثعلبة بن سهيل الطهوي: ثقه[٣].

وقال ابن الجنيد ليحيى بن معين: ثعلبة الذي روى عنه جرير؟ قال: «هو ثعلبة بن سهيل، كوفي نزل الري، وقد روى عنه الكوفيون أيضًا»، قلت: ثقة؟ قال: «لا بأس به»[٤].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥]. وقال أحمد بن صالح: كوفي لا بأس به[٦].

وقال الذهبيُّ في «الكاشف»: وثقه ابن معين[٧]. وقال أيضًا في «المغني»: قَالَ ابْن معِين: لَيْسَ بِشَيْء، وَقَالَ الذهبي في موضع آخر: ثِقَة[٨]. واعتمد الخزرجي في «الخلاصة» توثيق ابْن معِين له[٩].

١() ينظر: « الجرح والتعديل »: (١٨٨٢/٤٦٤/٢).
٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٣٨٨/٣٧٠/١) .
٣() ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٨٨٢/٤٦٤/٢).
٤() ينظر: «سؤالات ابن الجنيد»: (صـ: ٣٠٣).
٥() ينظر: «الثقات»: (٧٠٢٨/١٢٨/٦).
٦() ينظر: « إكمال تهذيب الكمال»: (٨٧٩ /٩٥/٣).
٧() ينظر: «الكاشف»: (٧٠٦/٢٨٣/١).
٨() ينظر: «المغني في الضعفاء»: (١٠٥٤/١٢٢/١).
٩() ينظر: «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال»: (صـ: ٥٧).

وقال ابن حجر: صدوق[1].

القول الثاني: تضعيفه. فقد قَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: قَالَ ابنُ مَعِينٍ: ثَعْلَبَةُ بنُ سُهَيْلٍ لَيْسَ بِشَيءٍ[2].

وقال ابن الجوزي: قَالَ يحيى بن معين: لَيْسَ بِشَيْء[3].

والذي يظهر لي ترجيحه هنا هو قول الذهبي ـ رحمه الله ـ حيث رجَّح أن هذا الراوي ثقة؛ اعتمادًا على الرواية الصحيحة التي رواها إسحاق بن منصور عن ابن معين، ولا تبعد رواية ابن الجنيد عن رواية إسحاق كثيرًا؛ لأن ابن معين يستعمل لفظة: «لا بأس به» مع الرواة الثقات، فيُحمَل القول الثاني على القول الأول.

وأما قول الأَزْدِيّ: قَالَ ابنُ مَعِينٍ: ثَعْلَبَةُ بنُ سُهَيْلٍ لَيْسَ بِشَيءٍ فيجاب عنه بأمرين:

الأول: ضعف هذا النقل حيث إن الرواية منقطعة السند؛ لأن بين ابن معين والأزدي مدة زمنية لا تسمح بالسماع منه أو الرواية عنه، فقد توفي ابن معين سنة ٢٣٣هـ ، وتوفي الأزدي سنة ٣٧٤هـ، فضلًا عن تفرد الأزدي بهذا النقل، ومخالفته إسحاقَ وابنَ الجنيد وكلاهما أوثق منه، وأدرى بابن معين منه؛ إذ هما من أخص تلاميذه.

قال الشيخ المعلمي اليماني ـ رحمه الله: «حكاية الأزدي عن ابن معين منقطعة كما قاله الذهبي في «الميزان»؛ لأن بين الأزدي وابن معين مفازة،

١() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٣٣/برقم: ٨٤١) .

٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٣٧٠/١٣٨٨) .

٣() ينظر: «الضعفاء والمتروكون»: لابن الجوزي (صـ: ١٦٠/برقم: ٦١٨).

ومع ذلك فالأزدي نفسه متهم»[١].

الثاني: ذكر العلماء أن ابن معين يُطْلِقُ لفظة: «ليس بشيء» على الراوي نادر الرواية، قليل الحديث، ولا يقصد بها جرح الراوي وتضعيفه.

قال الشيخ المعلمي اليماني: «ثم لو فُرِضَ صحة تلك الكلمة عن ابن معين، فابن معين ممن يطلق «ليس بشيء» لا يريد الجرح، وإنما يريد أن الرجل قليل الحديث... فابن معين قد يقول «ليس بشيء» على معنى قلة الحديث فلا تكون جرحًا، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحًا، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين: «ليس بشيء» قليل الحديث وقد وُثِّقَ، وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث لا الجرح، وإلا فالظاهر أنها جرح»[٢].

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله ـ بعد أشياء ذكرها: «فهذه ثلاثون شاهدًا وقفت عليها مصادفةً خلال اشتغالي ومراجعاتي ـ والتتبع ينفي الحصر ـ تدل أوضح دلالة على أن ابن معين يريد فيها من قوله في الراوي: «ليس بشيء» ضعْفَه لا قلةَ أحاديثِه»[٣].

وبذلك يكون تعقب الذهبي على الأزدي صحيحًا ومعتبرًا، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

١() ينظر: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»: (٤٩/١).

٢() ينظر: «المصدر السابق»: (٤٩/١)، وينظر أيضًا: «تحرير تقريب التهذيب»: (٤١/١).

٣() ينظر تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على: «الرفع والتكميل»: (صـ: ٣٨٢ ـ ٣٨٩).

التعقب الرابع عشر:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

[صح] جُعَيْدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [خ، م] . وَيُقَالُ: جُعْدُ. شَيْخٌ لِمَكِيِّ ابنِ إِبْرَاهِيمَ. صَدُوقٌ.

شَذَّ الأَزْدِيُّ فَقَالَ: فِيهِ نَظَرٌ[1].

اختلف عبارات الأئمة النقاد في جُعَيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قال ابن معين: صالح ثقة[2]. وقَالَ النَّسَائِيّ: هُوَ ثِقَة[3].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[4]. وذكره الدارقطنيُّ في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم[5].

وقال الذهبيُّ في «الكاشف»: ثقة[6]. وقال ابن حجر أيضًا: ثقة[7].

وقال ابن حجر في موضع آخر: مدنِي من صغَار التَّابِعين وَثَّقَهُ ابنُ معِين

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٤٢٠/١٥٤٥) .

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢/٥٢٩/٢١٩٦).

٣() ينظر: «التعديل والتجريح لمن خَرَّجَ له البخاري في الجامع الصحيح»: (١/٤٦٤/٢٠٥)، «تهذيب التهذيب»: (٢/٨٠/١٢٤).

٤() ينظر: «الثقات»: (٦/١٥١/٧١٢٠).

٥() ينظر: «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»: (١/ ٩٦/١٧٣).

٦() ينظر: «الكاشف»: (١/٢٩٣/٧٧٩).

٧() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٣٩/ برقم: ٩٢٥).

وَغَيره، وَاحْتج بِهِ الْخَمْسَة[١]. وقال البَدرُ العَيْنِيُّ: ثِقَة[٢]. وذكره ابن شاهين في «جملة الثقات»[٣].

القول الثاني: تضعيفه. فقد قال الذهبي: شَذَّ الأَزْدِيُّ فَقَالَ: فِيهِ نَظَرٌ[٤]. وقال ابن حجر: ذكره الأزدي في الجُعَيْد مصغرًا وقال: فيه نظر[٥]. وقال ابن حجر في موضع آخر: شذ الْأَزْدِيّ فَقَالَ: فِيهِ نظر، وَتبع فِي ذَلِك السَّاجِي؛ لِأَنَّهُ ذكره فِي «الضُّعَفَاء»؛ وَقَالَ: لم يرو عَنهُ مَالك، وَهَذَا تَضْعِيف مَرْدُود[٦].

من خلال العرض السابق يترجح عندي أن جُعَيْدَ بنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثقة؛ وثقه ابن معين، والنسائي، وابن حبان، وابن شاهين، والذهبي، والعَيْني، وابن حجر، وقد أخرج له البخاري في «صحيحه» فِي الصَّلَاة، وَالْكَفَّارَات، وَالْحُدُود، وَغير مَوضِع[٧]، وروى عنه يحيى بن سعيد القطان، وهو لا يروي إلا عن ثقة، قال أبو داود: «سَمِعت أَحْمد قَالَ: عُثْمَان بن غياث ثِقَة، أَو قَالَ لَا بَأْس بِهِ، وَلَكِن مرجيء حدث عَنهُ يحيى بن سعيد، وَلم يكن يحدث إلا عَن ثِقَة»[٨].

١() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٣٩٥).
٢() ينظر: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: (٢٤٩/٤).
٣() ينظر: « إكمال تهذيب الكمال»: (١٩٥/٣).
٤() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٥٤٥/٤٢٠/١) .
٥() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١٢٤/٨٠/٢).
٦() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٣٩٥).
٧() ينظر: «التعديل والتجريح»: (٢٠٥/٤٦٤/١)، وينظر: «رجال صحيح البخاري»: (١٨٤/١٤٨/١).
٨() ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (صـ: ٣٣٠/برقم: ٤٦٩).

وأما قول الأزدي: «فِيهِ نَظَرٌ» فشذوذ منه كما صرَّح الذهبي، وابن حجر؛ لأنه خالف ابن معين، والنسائي، وابن حبان، وابن شاهين، وغيرهم؛ وهم أوثق منه، وأكثر عددًا.

وذكر ابن حجر ـ رحمه الله ـ أن الأزدي تبع فِي التضعيف السَّاجِي، وعَلَّلَ ذلك بأَنَّهُ ذكره فِي «الضُّعَفَاء»؛ وَقَالَ: لم يرو عَنهُ مَالك. ثم قال ـ رحمه الله: «وَهَذَا تَضْعِيف مَرْدُود»[1].

وأما عدم رواية الإمام مالك بن أنس عنه شيئًا فلا يدل ذلك على تضعيفه، فليس عدم الرواية قرينة الضعف على طول الخط، وإنما هناك أمور أخرى قد تحمل الراوي على عدم الرواية عن راوٍ بعينه، وقد ذكر الساجي سببًا منها حين قال: لم يرو عنه مالك أحسبه لصغره[2].

وبذلك يكون تعقب الذهبي على الأزدي صحيحًا ومعتبرًا، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

التعقب الخامس عشر:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

جَهْمُ بنُ وَاقِدٍ. عَنْ حَبِيبِ بنِ أَبِي ثَابِتٍ. قَالَ الأَزْدِيُّ: لَيْسَ بِذَاك، وَقَوَّاهُ غَيْرُهُ[3].

اختلف عبارات أئمة الحديث في جَهْمِ بنِ وَاقِدٍ على قولين:

١() ينظر: «فتح الباري»: (٣٩٥/١).

٢() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١٩٥/٣).

٣() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٥٨٨/٤٢٦/١).

القول الأول: توثيقه. حيث قال أبو حاتم: «ليس به بأس»[١].

وذكره ابن قُطْلُوْبَغَا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»[٢].

القول الثاني: تضعيفه. فقد قال الذهبي: قَالَ الأَزْدِيُّ: «لَيْسَ بِذَاك».

والراجح من حاله أنه صدوق، كما قال أبو حاتم: «ليس به بأس». وهذا على أقل تقدير؛ لأنه من المعلوم عند أهل الصنعة الحديثية أن الإمام أبا حاتم من المتشددين، فقوله: «ليس به بأس» قد يطلقها على الرواة الثقات، ويعضد هذا الحكم معرفته بالرواية عن كبار المحدثين، أمثال الثوري، وحماد بن أبي سليمان، قال ابن أبي حاتم: روى عن حبيب بن أبي ثابت، وحماد بن أبي سليمان، وسفيان الثوري. روى عنه أحمد بن يونس[٣].

وبذلك يكون تعقب الذهبي على الأزدي صحيحًا ومعتبرًا، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

التعقب السادس عشر:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

حَسَّانُ بنُ عَبْدِ اللهِ المُزَنِيُّ البَّصْرِيُّ. عَنْ أَيُّوبَ. وَعَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ. لَهُ حَدِيثٌ فِي البَيْعِ.

قَالَ الأَزْدِيُّ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ. قُلْتُ: النَّكَارَةُ مِنْ جِهَةِ الرَّاوِي عَنْهُ[٤].

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢١٧٢/٥٢٢/٢).

٢() ينظر: « الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (٢٤٣٥/٢١٩/٣).

٣() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢١٧٢/٥٢٢/٢).

٤() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٨٠٧/٤٧٩/١) .

لم أقف على ترجمة حَسَّانِ بنِ عَبْدِ اللهِ البَصْرِيِّ فيما اطلعت عليه من مصادر.

قال ابن حجر: الحديث المذكور رواه عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل وهو يساوم صاحبه، فجاءه جبرائيل دعه لا تزد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَمَنْ اسْتَنْصَحَ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْهُ»(١).

ولم أقف على تخريج هذا الحديث أيضًا فيما اطلعت عليه من مصادر.

التعقب السابع عشر:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ [خ، م، س، ق] الصَّنْعَانِيُّ، أَبُو عُمَرَ، نَزِيلُ عَسْقَلَان. عَنْ زَيْدِ بنَ أَسْلَم، وَالعَلاَءِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَجَمَاعَةٍ. وَعَنْهُ آدَمُ، وَسَعِيدُ بنُ مَنْصُورٍ، وَجَمَاعَةٌ.

وَثَّقَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الحَدِيثِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الأَوْهَامِ.

وَقَالَ الأَزْدِيُّ: يَتَكَلَّمُونُ فِيهِ. قُلْتُ: بَلْ احْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُ الصِّحَاحِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ الأَزْدِيِّ(٢).

اختلف عبارات أئمة الحديث في حَفْصِ بنِ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيِّ على قولين:

١() ينظر: «لسان الميزان»: (١٨٨/٢).

٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢١٦٤/٥٦٨/١) .

القول الأول: توثيقه. فقد قال أبو زرعة: لا بأس به[١]. وقال أبو حاتم: صالح الحديث[٢].

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد: قال أبي: حفص بن ميسرة ليس به بأس. قلت: إنهم يقولون: عرض على زيد بن أسلم. فقال: ثقة.

وقال يحيى بن معين: ثقة[٣].

وقال ابن معين في موضع آخر: لَيْسَ بِهِ بَأْس وَيَقُولُونَ إِنَّه عرض على زيد بن أسلم[٤].

وَقَال ابن الجنيد، عَنْ يحيى بْن مَعِين: لا بأس به، سماعه من زيد بن أسلم عرض، أَخْبَرَنِي من سمع حفص بن ميسرة يقول: كان عباد بن منصور يعرض على زيد بن أسلم ونحن نسمع معه.

قال يحيى: وما أحسن حاله إن كان سماعه كله عرض، كأنه يقول: مناولة[٥].

وقال أبو الحسن ابن القطَّان: ثِقَة مَشْهُور[٦].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٧]. وذكره أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار»، وقال: ربما وهم[٨].

١() ينظر: «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي»: (١٤٢/٨٥٩/٣).
٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٨٠٩/١٨٧/٣).
٣() ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٥٠٣٨/٤١٢/٤).
٤() ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٥١٩٩/٤٤١/٤).
٥() ينظر: « تهذيب الكمال»: (١٤١٧/٧٣/٧).
٦() ينظر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٢٨٣/٥).
٧() ينظر: «الثقات»: (٧٣٦٣/٢٠٠/٦).
٨() ينظر: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٢٩٣/برقم: ١٤٧٥).

وقال الرشيد العطار: ثقة[١]. وقال يعقوب الفسوي: ثقة لا بأس به[٢].

وذكره الدارقطني في «أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»[٣].

وذكره أبو حفص ابن شاهين، وابن خلفون في جملة الثقات[٤].

وقال الذهبي: ثِقَة يحْتَج بِهِ فِي «الصِّحَاح». وذكره في «المغني»، وقال: ثِقَة حجَّة[٥].

وقال في «السير»: المُحَدِّثُ، الإِمَامُ، الثِّقَةُ[٦].

وقال في موضع آخر: وكان ثقة صاحب حديث[٧].

وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم[٨].

<u>القول الثاني</u>: تضعيفه. قال العجلي: يكْتب حَدِيثه وَهُوَ ضَعِيف الحَدِيث[٩].

وقال ابن الجوزي: قَالَ الْأَزْدِيّ: يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ[١٠].

١() ينظر: «غرر الفوائد المجموعة»: (صـ: ١٦٦).

٢() ينظر: «المعرفة والتاريخ»: (٣٧٦/٣).

٣() ينظر: (٢٤٣/٥٩/٢).

٤() ينظر: «التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال»: (صـ: ٢٥٧).

٥() ينظر: «المغني في الضعفاء»: (١٦٤٣/١٨٢/١).

٦() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٤/٢٣١/٨).

٧() ينظر: «العبر في خبر من غبر»: (٢١٦/١).

٨() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٧٤/ برقم: ١٤٣٣).

٩() ينظر: «معرفة الثقات»: (٣٢٩/٣٠٩/١).

١٠() ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (٩٤٨/٢٢٥/١).

وقال الذهبي: قَالَ الْأَزْدِيّ وَحده: يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ[١].

وذكره في «المغني»، وقال: قَالَ الْأَزْدِيّ: يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ[٢].

وقال الساجي: في حديثه ضعف.

والذي أختاره هنا هو نفس ما رجَّحه الحافظ الذهبي بأن حَفْصَ بنَ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيَّ ثِقَة احْتَجَّ بِهِ فِي «الصِّحَاح»، وكذا صَرَّحَ الذهبيُّ بتوثيقه وحفظه في أكثر من موضع، ويلتقي هذا الترجيح مع ما رجَّحه الحافظ ابن حجر، وغيره.

ويُجابُ على كلام الأزدي بما أجاب ابن معِين عمن تكلَّم فيه أو جرَّحه بقوله: «ثقة إِنَّمَا يطعن عَلَيْهِ أَنه عرض؛ يَعْنِي أَن سَمَاعه من شُيُوخه كَانَ بقرَاءَته عَلَيْهِم».

وقال ابن معين أَيْضًا: «مَا أحسن حَاله إِن كَانَ سَمَاعه كُله عرضًا».

وقال ابن حجر: «وشذ الْأَزْدِيّ فَقَالَ: روى عَن الْعَلَاء بن عبد الرَّحْمَن مَنَاكِير. وَقَالَ السَّاجِي: فِي حَدِيثه ضعف»[٣].

وبناء على ما سبق أقول: يُسلَّم للحافظ الأزدي بما قال إن كان يريد حكاية تضعيف بعض الأئمة لحفص، ولعل هذا يظهر من عبارته: «يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ».

١() ينظر: «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم»: (صـ: ٨٧/ برقم: ٣٠).

٢() ينظر: «المغني في الضعفاء»: (١/١٨٢/١٦٤٣)، وينظر أيضًا: «من تكلم فيه وهو موثق»: (ص: ٦٩/ برقم: ٩٠).

٣() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٣٩٨).

وإن كان مراده من ذلك تضعيف حفص فيكون قوله غير راجح؛ لأنه تفرد به، والأكثرون من العلماء على توثيقه، وقد سبق أن ذكرت أنَّ ابنَ معين بَيَّنَ سبب التكلم فيه حين قال: وإنما يُطْعَنُ عليه أنه عرض، ثم بَيَّن أن هذا العرض لا ينبغي أن يُطْعَن فيه بسببه فقال: لا بأس به، سماعه من زيد بن أسلم عرض، أَخْبَرَنِي من سمع حفص بن ميسرة يقول: كان عباد بن منصور يعرض على زيد بن أسلم ونحن نسمع معه. قال ابن معين: وما أحسن حاله إن كان سماعه كله عرض، كأنه يقول: مناولة.

أما قول أبي حاتم: «صالح الحديث» فهو وإن لم يكن توثيقًا إلا أنه في أدنى مراتب التعديل، وهو بجانب توثيق الأئمة تشدد لا يؤثر، فحفص بن ميسرة ثقة، احتج به الشيخان، وأصحاب الصحاح، وأنه قد يوجد له بعض الأوهام والتي لم يسلم منها أحد من الثقات. والله تعالى أعلم.

التعقب الثامن عشر:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

[صح] حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ، أَبُو أُسَامَةَ، الحَافِظُ الكُوفِيُّ [ع]، أَحَدُ الأَثْبَاتِ، سَمِعَ مِنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، وَطَبَقَتِهِ.

قَالَ الأَزْدِيُّ: قَالَ المُعِيطِيُّ: كَانَ كَثِيرَ التَّدْلِيسِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَرَكَهُ.

وَذَكَرَ الأَزْدِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِلَا إِسْنَادٍ، قَالَ: إِنِّي لَأَعْجَبُ كَيْفَ جَازَ حَدِيثُ أَبِي أُسَامَةَ، كَانَ أَمْرُهُ بَيِّنًا، كَانَ مِنْ أَسْرَقِ النَّاسِ لِحَدِيثٍ جَيِّدٍ.

قُلْتُ: أَبُو أُسَامَةَ لَمْ أُورِدْهُ لِشَيءٍ فِيهِ، وَلَكِنْ لِيُعْرَفْ أَنَّ هَذَا القَوْلَ بَاطِلٌ.

قَدْ رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ، وَعَلِيٌّ، وابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ رَاهُوَيْهْ. وَقَالَ أَحْمَدُ: ثِقَةٌ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِأُمُورِ النَّاسِ وَأَخْبَارِهِمْ بِالكُوفَةِ، وَمَا كَانَ أَرْوَاهُ عَنْ هِشَامٍ، وَمَا كَانَ أَثْبَتَهُ! لَا يَكَادُ يُخْطِيءُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ مُشْكِدَانَة: سَمِعْتُ أَبَا أُسَامَةَ يَقُولُ: كَتَبْتُ بِأُصْبَعِيَّ هَاتَيْنِ مِئَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ.

مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِئَتَيْنِ رَحِمَهُ اللهُ[١].

أكثر أئمة الجرح والتعديل على توثيق حَمَّادِ بنِ أُسَامَةَ الكُوفِيّ:

قال العجلي: كوفي، ثقة، وكان يُعَدُّ من حكماء أصحاب الحديث، وما بالكوفة شاب أعقل من أبي أسامة[٢]. وقال أحمد، وابن معين: ثقة[٣].

وقال أحمد أيضًا: ثِقَةٌ، كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِأُمُوْرِ النَّاسِ، وَأَخْبَارِ أَهْلِ الكُوْفَةِ، مَا كَانَ أَرْوَاهُ عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ.

وقال أحمد أيضًا: كان ثبتًا ما كان أثبته! لا يكاد يخطيء.

وقال أحمد أيضًا: كان أبو أسامة صحيح الكتاب ضابطًا للحديث كَيِّسًا صدوقًا[٤].

وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا كثير الحديث يدلس ويبين تدليسه[٥].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٦]. وخَرَّجَ حديثه في «صحيحه».

وقال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار»: من الأثبات في الروايات[٧].

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢٢٣٥/٥٨٨/١) .

٢() ينظر: «معرفة الثقات»: (٣٥٢/٣١٨/١).

٣() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦٠٠/١٣٢/٣).

٤() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧٦/٢٧٧/٩).

٥() ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٣٩٤/٦).

٦() ينظر: «الثقات»: (٧٤٥٣/٢٢٢/٦).

٧() ينظر: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٢٧٣/برقم: ١٣٧٩).

وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ثقة. وقال في موضع آخر: ثقة حافظ. وقال في موضع ثالث: ثبت[١].

وذكره الدارقطني في «أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»[٢].

وقال البيهقي: هو من الثّقات[٣].

وقال الذهبي: حجة عالم أخباري[٤].وقال الذهبي أيضًا: حافظ إمام حجة[٥].

وقال في موضع ثالث: حَافِظٌ ثبْتٌ، كَانَ مِنْ أَئِمَّةِ العِلْمِ، حَدِيْثُهُ فِي جَمِيْعِ الصِّحَاحِ، وَالدَّوَاوِيْنِ، وَهُوَ مِنْ نُظَرَاءِ وَكِيْعٍ[٦].

وقال مغلطاي: صَحَّحَ حديثه أيضًا: ابنُ خزيمة، وأبو عوانة الإسفراييني، وأبو محمد ابن الجارود، والدارمي، والطوسي، والدارقطني في كتاب «السنن»، والبيهقي في كتاب «المعرفة»، وغيرهم ممن لا يحصون كثرة[٧].

١() ينظر: «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله»: (٢٢٥/١).

٢() ينظر: (٢٢٩/١١٠/١).

٣() ينظر: «السنن الكبرى»: (٢/ ٣٥٩).

٤() ينظر: «الكاشف»: (١٢١٢/٣٤٨/١).

٥() ينظر: «تذكرة الحفاظ»: (٣٠١/٣٢١/١).

٦() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧٦/٢٧٧/٩).

٧() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١٣٢/٤).

وقال ابن حجر: ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يُحَدِّثُ من كتب غيره[١].

وقال ولي الدين العراقي: قال الأزدي: قال المعيطي: كان كثير التدليس ثم بعد تركه[٢].

وقال ابن قانع: كوفي صالح الحديث[٣].

وقال الآجري، عن أبي داود، قال وكيع: نهيت أبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان دفن كتبه[٤].

وأما قول الأزدي الذي نسبه لسفيان الثوري، وساقه بلا إسناد فهو قول باطل، حيث أخطأ الأزدي في نسبته للثوري، والصواب أنه من قول سفيان بن وكيع، وليس سفيان الثوري، وسفيان بن وكيع ضعيف فكيف يُقبَل تضعيف المجروح للثقات، قال ابن حجر: حكى الأزدي في «الضعفاء» عن سفيان بن وكيع قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، قال لي ابن نمير: إن المحسن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه، ثم تتبع الأحاديث بعد من الناس. قال سفيان بن وكيع: أني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة كان أمره بيِّنًا وكان من أسرق الناس لحديث جيد.

قال ابن حجر مُعلِّقًا: حكى الذهبي أن الأزدي قال هذا القول عن سفيان الثوري، وهذا كما ترى لم ينقله الأزدي إلا عن سفيان بن وكيع وهو به

١() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٧٧/برقم: ١٤٨٧)، وينظر أيضًا: «تهذيب التهذيب»: (١/٣/٣).

٢() ينظر: «المدلسين»: (صـ: ٤٧).

٣() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١/٣/٣).

٤() ينظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل»: (صـ: ٢٠٨/ برقم: ٢٣٥).

أليق، وسفيان بن وكيع ضعيف(١).

وأما عن تدليسه فقال ابن حجر: وصفه المعيطي بأنه كان كثير التدليس ثم رجع عنه. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ويدلس ويبين تدليسه(٢)، وهذا يدل على أن تدليسه ليس بقادح، وغير مؤثر.

وخلاصة ما في الأمر أن حَمَّادَ بنَ أُسَامَةَ الكُوفِيَّ ثقة حافظ متفق على الاحتجاج بحديثه، احتج به الشيخان، وأصحاب السنن والدواوين المعتمدة، ووصفه بالتدليس ليس بمؤثر، وما حكاه الأزدي مردود أيضًا؛ لأن سفيان بن وكيع ضعيف(٣)، فكيف يُجَرَّح المجروحُ الثقةَ؟!

وبذلك يكون تعقب الذهبي على الأزدي في محله صحيحًا ومعتبرًا، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

التعقب التاسع عشر:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

[صح] خُثَيْمُ بنُ عِرَاكِ [خ، م] بنِ مَالِكٍ.

عَنْ أَبِيهِ، وَسُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ. وَعَنْهُ ابْنُهُ إِبْرَاهِيمُ، وَيَحْيَى القَطَّانُ، وَحَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، وَطَائِفَةٌ.

وَثَّقَهُ النَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُ. وَقَالَ الأَزْدِيُّ وَحْدَهُ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ، كَذَا قَالَ(٤).

١() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١/٣/٣).

٢() ينظر: «طبقات المدلسين»: (صـ: ٣٠)، وينظر أيضًا: «أسماء المدلسين»: (صـ: ٤٦/برقم: ١٣).

٣() ينظر: «الكاشف»: (١/٤٤٩/٢٠٠٥)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٢٤٥/برقم: ٢٤٥٦).

٤() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٦٥٠/٢٤٩٣) .

اختلف عبارات أئمة الحديث في خُثَيْمِ بنِ عِرَاكٍ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قال ابن معين، وأحمد، النَّسَائي، وابن سعد: ثقة[١].

وقال العقيلي: ليس به بأس[٢]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣]. وذكره ابن خلفون في «الثقات».

وذكره الدارقطني في «أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»[٤].

وقال الذهبي: احْتج بِهِ الشَّيْخَانِ[٥].

وقال في موضع آخر: ثقة[٦].

وقال الذهبي في موضع ثالث: ثقة يروي عن أبيه، قال الأزدي: منكر الحديث[٧].

وقال ابن حجر: لا بأس به[٨].

١() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٣/١٣٦/٢٥٩).

٢() ينظر: «المصدر السابق»: (٣/١٣٦/٢٥٩).

٣() ينظر: «الثقات»: (٦/٢٧٤/٧٧٠٨).

٤() ينظر: (١/١٢٧/٢٨٨).

٥() ينظر: «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم»: (صـ: ٩٣/ برقم: ٣٤).

٦() ينظر: «الكاشف»: (١/٣٧١/١٣٧٨)، وينظر أيضًا: «المغني»: (١/٢٠٩/١٩٠٢).

٧() ينظر: «من تكلم فيه وهو موثق»: (صـ: ٧٥/ برقم: ١٠٢).

٨() ينظر: «تقريب التهذيب» (صـ: ١٩٢/ برقم: ١٧٠٣).

القول الثاني: تضعيفه. وهو قول الأزدي وحده، قال الذهبي: قَالَ الأَزْدِيُّ وَحْدَهُ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ. وقال ابن الجوزي: قَالَ الْأَزْدِيّ مُنكر الحَدِيث[1]. وقال ابن حجر: قال ابن حزم: لا تجوز الرواية عنه[2].

والذي يظهر لي أنَّ الذهبي ـ رحمه الله ـ رجَّحَ توثيق خُثَيْمِ بنِ عِرَاكٍ؛ وذلك أنه قال: «وَثَّقَهُ النَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُ. وَقَالَ الأَزْدِيُّ وَحْدَهُ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ، كَذَا قَالَ»، فهذا يُشعر بتضعيف قول الأزدي جدًّا، واعتباره أنه لا ينهض لمعارضة الموثقين للراوي، فضلًا عن أن الأزدي لم يفسر الجرح الذي جرَّح به هذا الراوي، وقد شارك الحافظُ ابنُ حجر الذهبيَّ بتوهين قول الأزدي ومن تابعه حيث قال: «خثيم بن عراك بن مالك الغفاري وَثَّقَهُ النسائي، وابن حبان، والعقيلي، وشَذَّ الأزديُ فقال: منكر الحديث، وغفل أبو محمد ابن حزم فاتبع الأزدي وأفرط، فقال: لا تجوز الرواية عنه، وما درى أن الأزدي ضعيف فكيف يُقْبَلُ منه تضعيف الثقات»[3].

وقال في موضع آخر: «خثيم بن عرَاك ضعفه الْأَزْدِيّ بِلَا مُسْتَند»[4].

وقال أيضًا ردًّا على قول ابن حزم: «لا تجوز الرواية عنه»: « وهي مجازفة صعبة ولعل مستند من وَهَّاهُ ما ذكره أبو علي الكرابيسي في كتاب «القضاء»، قال: حدثنا سعيد بن زبير، ومصعب الزبيري قالا: استفتى أميرُ المدينة مالكًا عن شيء فلم يُفْتِهِ، فأرسل إليه: ما منعك من ذلك؟ فقال مالكٌ: لأنك وليت خثيم بن عراك بن مالك على المسلمين فلما بلغه ذلك

١() ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (١١٠٢/٢٥٢/١).

٢() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٥٩/١٣٦/٣).

٣() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤٠٠).

٤() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤٦١).

عزله»[١].

قلت (الباحث): وهذا أمر لا يجرح روايته، ولا يُضعَّف به حديثه، فضلًا عن صحة هذا الأثر من عدمها.

فالراجع من حاله أنه ثقة، وَثَّقه ابن معين، وأحمد، النَّسَائي، وابن سعد، واحتج به الشيخان، وخرج الحاكم حديثه في «مستدركه»[٢]، وضعَّفه الأزدي وابن حزم بدون مستند ولا حجة.

التعقب العشرون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

دَاوُدُ بنُ عَلِيٍّ الأَصْبَهَانِيُّ الظَّاهِرِيُّ الفَقِيهُ أَبُو سُلَيْمَانَ.

قَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: تَرَكُوهُ[٣]. كَذَا قِيلَ[٤].

اختلف ألفاظ الأئمة النُّقاد في داود بن علي الأصبهاني على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد وثقه أبو بَكْر الخطيب بقوله: صَنَّفَ الكُتُبَ، وَكَانَ إِمَامًا وَرِعًا نَاسِكًا زَاهِدًا، وَفِي كُتُبِهِ حَدِيْثٌ كَثِيْرٌ، لَكِنَّ الرِّوَايَة عَنْهُ عَزِيْزَةٌ جِدًّا[٥].

وقال الذهبي: الإِمَامُ، البَحْرُ، الحَافِظُ، العَلاَّمَةُ، عَالِمُ الوَقْتِ، أَبُو سُلَيْمَانَ

١() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٥٩/١٣٦/٣).

٢() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٤/ ١٧٥).

٣() ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (١١٦٠/٢٦٦/١).

٤() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢٦٣٤/١٤/٢)، وينظر أيضًا: «المغني في الضعفاء»: (٢٠١٤/٢١٩/١).

٥() ينظر: «تاريخ بغداد»: (٤٤٢٦/٣٤٢/٩)، و«تاريخ الإسلام»: (٦٥/٩٠/٢٠).

البَغْدَادِيُّ، المَعْرُوْفُ بِالأَصْبَهَانِيِّ، مَوْلَى أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ المَهْدِيِّ، رَئِيْسُ أَهْلِ الظَّاهِرِ(١).

وقال ابن حجر: ذكره ابن أبي حاتم فأجاد في ترجمته فإنه قال: روى عن إسحاق الحنظلي، وجماعة من المحدثين، وتفقه للشافعي، ثم ترك ذلك، ونفى القياس، وأَلَّفَ في الفقه على ذلك كتبًا شَذَّ فيها عن السلف، وابتدع طريقة هجره أكثر أهل العلم عليها، وهو مع ذلك صدوق في روايته ونقله واعتقاده، إلا أن رأيه أضعف الآراء، وأبعدها من طريق الفقه وأكثرها شذوذًا. وقال مسلمة بن قاسم: كان داود من أهل الكلام والحجة واستنباط لفقه الحديث، ثقة إن شاء الله تعالى(٢).

وذكره ابن قُطْلُوْبَغَا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»(٣).

وقال السيوطي: الْحَافِظ الْفَقِيه الْمُجْتَهد أَبُو سُلَيْمَان الْأَصْبَهَانِيّ الْبَغْدَادِيّ، فَقِيه أهل الظَّاهِر(٤).

القول الثاني: تضعيفه. وهو قول الأزدي وحده، قال الذهبي: قَالَ الأَزْدِيُّ: تركوه، كذا قال.

والذي يترجح عندي أن داودَ بنَ علي الأصبهانيَ ثقة، وثقه ابن أبي حاتم، والخطيب البغدادي، ومسلمة بن قاسم، والذهبي، والسيوطي، وغيرهم، وقد حكى الذهبي ـ رحمه الله ـ بعض أقوال مَن وَثَّقَهُ.ولكنه لم يرجّح فيه شيئًا،

١() ينظر: «سير أعلام النبلاء »: (٥٥/٩٧/١٣)، «تذكرة الحفاظ»: (٥٩٧/١١٥/٢).

٢() ينظر: «لسان الميزان»: (٤٠٧/٣).

٣() ينظر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (٣٦٧٥/١٨٦/٤).

٤() ينظر: «طبقات الحفاظ»: (صـ: ٢٥٧/برقم: ٥٧١).

لكن عرضه لكلام الأزدي يُشعِرُ بضعفه، والله ـ تعالى ـ أعلم.

وأما قول الأزدي: «تركوه»، فلعله أراد به ترك مذهبه الفقهي، وليس معناه أنه متروك الحديث، ولعل هذا يُفهم من نقل ابن حجر ردِّ النباتي في «الحافل» على كلام الأزدي بعد أن حكى قوله: «لا يقنع برأيه، وَلا بمذهبه «تركوه»، ما ضر داود ترك تارك مذهبه من ورائه، فرأي كل أحد ومذهبه متروك إلا أن يعضده قرآن، أو سنة، وداود بن علي ثقة فاضل إمام من الأئمة، لم يذكره أحد بكذب، وَلا تدليس في الحديث»[١].

التعقب الحادي والعشرون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

زَكَرِيَا بنُ يَحْيَى بنِ أَسَدٍ المَرْوَزِيُّ، صَاحِبُ ابْنِ عُيَيْنَةَ. صَدُوقٌ...

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: لَقَبُهُ جُوذَابَه، كَذَا قَالَ، وَلَوْلَا أَنَّ الأَزْدِيَّ أَوْرَدَهُ فِي كِتَابِ «الضُّعَفَاءِ» لَمَا أَوْرَدْتُهُ، ثُمَّ إِنَّهُ مَا نَطَقَ فِيهِ بِشَيءٍ، بَلْ قَالَ: زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل في زَكَرِيَا بنِ يَحْيَى بنِ أَسَدِ المَرْوَزِيّ:

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: شيخ كَانَ بِبَغْدَاد سمع من سُفْيَان بن عُيَيْنَة، مُسْتَقِيم الحَدِيث، كتب عَنهُ أَصْحَابنَا [٣]. وقال الحاكم: ثقة[٤]. وَقَالَ

١() ينظر: «لسان الميزان»: (٤٠٧/٣).

٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢٨٩١/٧٦/٢)، (٢٩٠١/٨٠/٢).

٣() ينظر: «الثقات»: (١٣٣٠٧/٢٥٥/٨).

٤() ينظر: «سؤالات السجزي للحاكم»: (صـ: ٨١/برقم: ٣٩).

الدارقطني: لا بأس به[1].

وترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام»، وقال: «وهو راوي جزء ابن عيينة الذي عند سِبْط السِّلَفيّ. وقد احتجَّ به أبو عوانة في «صحيحه»، وهو مِن قدماء شيوخه. وذكره أبو الفتح المَوْصَليّ في كتابه في «الضُّعفاء» فَمَا قدر يتعلّق عليه بشيء أكثر ما قَالَ: زعم أنّه سمع من سُفْيَان بن عيينة، وهذا قِلَّةُ وَرَع. بل أبو الفتح مُتَكَلَّمٌ فِيهِ. وقد ذكر أبو الفتح أنّ زكريّا بْن يحيى هَذَا يُقال له جُوذابه، وهذا ما رأيته لغيره»[2].

وترجم له الذهبي في «السير»، وقال: «الشَّيْخُ المُحَدِّثُ، الصَّدُوْقُ... وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ فِي كِتَابِ «الضُّعفاء» فَلَمْ يُصِبْ، أَكْثَرُ مَا تَعَلَّقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ سُفْيَانَ، وَهَذَا قَدْحٌ بَارِدٌ. وَذكرَ أَنَّهُ يُلَقَّبُ جُوذَابه»[3].

وذكره ابن قُطْلُوْبَغَا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»[4].

<u>والراجح من حال زَكَرِيَا بنِ يَحْيَى بنِ أَسَدٍ المَرْوَزِيّ أنه ثقة</u>، قال الحاكم: ثقة، واحتجَّ به أبو عوانة في «صحيحه»، وهذا توثيق فعلي له، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: مُسْتَقِيم الحَدِيث.

ورجَّح الذهبي أنه صدوق، ولعله يقصد به جانب الصلاح في الدين، وكمال العدالة، لكن الراوي لا ينزل عن رتبة الثقة؛ لأن من أنزله إلى

١() ينظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني»: (صـ: ١١٦/ برقم: ١٠١)، وينظر أيضًا: «تاريخ بغداد»: (٤٥٢٩/٤٧٦/٩).

٢() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٣٣٤/٦).

٣() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤٣/٣٤٧/١٢)، «الوافي بالوفيات»: (١٣٦/١٤).

٤() ينظر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (٤٠١٩/٣٢٦/٤).

رتبة: لا بأس به لم يذكر دليلًا على إنزاله من خفة ضبط، أو سوء حفظ.
وذكر الأزدي له في «الضُّعفاء» ليس له مستند، ولا دليل على زعمه هذا.
وبهذا يبين صحة تعقب الذهبي على الأزدي، وأنه تعقب معتبر، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

التعقب الثاني والعشرون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ . رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

السَّرِيُّ بنُ يَحْيَى [س] بنِ إِيَاسِ بنِ حَرْمَلَة. أَبُو الهَيْثَمِ الشَّيْبَانِيُّ البَصْرِيُّ. عَنْ الحَسَنِ، وَجَمَاعَةٍ. وَعَنْهُ ابنُ وَهْبٍ، وَسَعِيدُ بنُ أَبِي مَرْيَم، وَأَبُو الوَلِيدِ، وَعِدَّةٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: ثِقَةٌ ثِقَةٌ. وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، فَآذَى أَبُو الفَتْحِ نَفْسَهُ.

وَقَدْ وَقَفَ أَبُو عُمَرَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا فَغَضِبَ أَبُو عُمَرَ، وَكَتَبَ بِإِزَائِهِ: السَّرِيُّ بنُ يَحْيَى أَوْثَقُ مِنْ مُؤَلِّفِ الكِتَابِ . يَعْنِي الأَزْدِيَّ . مِئَةَ مَرَّةٍ.

قُلْتُ: وَوَثَّقَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَآخَرُونَ[1].

اختلف ألفاظ الأئمة النُّقَّاد في السَّرِيّ بنِ يَحْيَى الشَّيْبَانِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. وهو قول عامة النقاد، قال شعبة: السري بن يحيى من أصدق الناس.

وقال شعبة أيضًا: صدوق. وقال في موضع آخر: فقال: ذاك أوثق الناس، أو من أوثق الناس.

وقال أبو داود الطيالسي: حدثنا السري بن يحيى وكان ثقة.

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣٠٩٣/١١٨/٢).

وقال يحيى بن سعيد القطَّان: كان ثقة، وكان ثبتًا. وقال أحمد: ثقة ثقة[١].

وقال يحيى بن معين: ثقة[٢].وقال أبو حاتم: صدوق، ثقة، لا بأس به، صالح الحديث[٣]. وسئل أبو زرعة عن السري بن يحيى فقال: من الثقات[٤].

وَقَال النَّسَائي، وابن نمير، وأحمد بن صالح: ثقة.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان عاقلًا[٥].

وذكره ابن خلفون، وابن شاهين في «الثقات»، وخرج الحاكم حديثه في «مستدركه»، وقال المنتجالي: بصري ثقة [٦].

وقال ابن حجر: ذكره الأزدي في «الضُّعفاء» فقال: حديثه منكر. وقال ابن عبد البر: هو أوثق من الأزدي بمئة مرة[٧].

وقال ابن حجر: ثقة أخطأ الأزدي في تضعيفه[٨].

القول الثاني: تضعيفه. وهو قول الأزدي وحده، قال الذهبي: «قَالَ أَبُو

١() ينظر: «موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله»: (١٧/٢).

٢() ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٣٤٧٩/١٢٢/٤).

٣() ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٢١٧/٢٨٣/٤).

٤() ينظر: «أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي»: (٢٢١/٨٧٠/٣).

٥() ينظر: «الثقات»: (٧٠٢٨/١٢٨/٦).

٦() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١٨٦٤/٢٢١/٥).

٧() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨٦١/٤٦٠/٣).

٨() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٢٣٠/ برقم: ٢٢٢٣).

الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، فَآذَى أَبُو الفَتْحِ نَفْسَهُ. وَقَدْ وَقَفَ أَبُو عُمَرَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا فَغَضِبَ أَبُو عُمَرَ، وَكَتَبَ بِإِزَائِهِ: السَّرِيُّ بنُ يَحْيَى أَوْثَقُ مِنْ مُؤَلِّفِ الكِتَابِ . يَعْنِي الأَزْدِيَّ . مِئَةَ مَرَّةٍ».

والذي يظهر ترجيح الذهبي لتوثيق السَّرِيِّ بنِ يَحْيَى الشَّيْبَانِيِّ، وذكر أقوال كثيرين ممن وثَّقه، والحق معه فقد وثَّقه شعبة، والطيالسي، وأحمد، وابن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والنسائي، وغيرهم من النقاد، وصحَّح الحاكم حديثه في «مستدركه».

وأما تضعيف الأزدي له فهو جرح غير مفسّر تفرد به، ولم يتابعه عليه أحد، واعتبر الذهبيُّ أن الأزدي آذى نفسه لما جرَّح السَّرِيَّ، وكذا لم يرض ابنُ عبد البر أيضًا بتضعيف الأزدي له، وذكر أن السري أوثق منه مئة مرة كما تقدم، وكأنه يُقرر أنه لا يُقْبَل تضعيف المجروحين للرواة الثقات، وبهذا يُمكن الجزم بأنَّ تعقب الذهبي على الأزدي تعقب صحيح ومعتبر، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

التعقب الثالث والعشرون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ . رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

سَعْدُ بنُ أَوْسٍ العَبْسِيُّ. عَنْ بِلَالِ بنِ يَحْيَى.

صَدُوقٌ، وَثَّقَهُ بَعْضُ الحُفَّاظِ. وَضَعَّفَهُ الأَزْدِيُّ فَقَطْ. وَهُوَ كُوفِيٌّ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحٌ. قُلْتُ: رَوَى عَنْهُ أَبُو نُعَيْمٍ، وَأَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، وَعِدَّةٌ.

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: أَحَادِيثُهُ مَنَاكِيرُ[1].

اختلف ألفاظ الأئمة النُّقَّاد في سَعْدِ بنِ أَوْسٍ العَبْسِيِّ على قولين:

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢/١١٩/٣١٠٤).

القول الأول: توثيقه. وهو قول عامة النقاد، قال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح الحديث(١). وقال العجلي: كوفي ثقة(٢). وذكره ابن حبان في «الثقات»(٣). وقال مغلطاي: ذكره ابن خلفون في «الثقات». وذكره ابن شاهين في «الثقات»(٤). وقال الذهبي: صدوق(٥).

وقال ابن حجر: ثقة لم يصب الأزدي في تضعيفه(٦).

القول الثاني: تضعيفه. وهو قول الأزدي وتابعه ابن الجوزي، قال الذهبي: ضَعَّفَهُ أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيّ فَقَط، وَوَثَّقَهُ غَيره(٧). وقال ابن الجوزي: أَحَادِيثه مَنَاكِير؛ قَالَ الْأَزْدِيُّ: هُوَ ضَعِيف(٨).

وقد حكم الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ على سَعْدِ بنِ أَوْسٍ العَبْسِيّ بأنه صدوق في «الكاشف»، وكذا هنا في «الميزان»، وحكم على قول الأزدي بأنه تفرد منه، وأنه لم يُصِبْ في تضعيفه له.

ولكن يظهر لي رجحان مارجَّحه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بأنه ثقة، وليس هناك ما يدعو إلى إنزاله إلى درجة صدوق، خاصة وأنه لم يضعفه

١() ينظر: « الجرح والتعديل»: (٣٤٦/٨٠/٤).

٢() ينظر: «معرفة الثقات»: (٥٦١/٣٨٩/١).

٣() ينظر: «الثقات»: (٨١٧٩/٣٧٧/٦).

٤() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٢٣٠/٥)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (ص: ١٤١/ برقم: ٤٣١).

٥() ينظر: «الكاشف»: (١٨٢٣/٤٢٨/١).

٦() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٢٣٠/ برقم: ٢٢٣٢)، وينظر أيضًا: «تهذيب التهذيب»: (٨٧١/٤٠٦/٣).

٧() ينظر: «المغني في الضعفاء» (٢٣٣٥/٢٥٤/١).

٨() ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (١٣٤٩/٣١١/١).

سوى الأزدي – وتضعيفه مردود؛ لكونه متفردًا ومُضعَّفًا في آن واحد – وتابعه ابن الجوزي على هذا التضعيف، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون، وقد روى عنه وكيع، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وغيرهما، وقد سبق أن قلنا أنهما لا يرويان إلا عن ثقة ضابط.

وبذلك يظهر أن تعقب الذهبي على الأزدي صحيح ومعتبر، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

التعقب الرابع والعشرون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

سَعِيدُ بنُ عُمَارَةَ. عَنْ الحَارِثِ بنِ النُّعْمَانِ. قَالَ الأَزْدِيُّ: مَتْرُوكٌ.

قُلْتُ: رَوَى عَنْهُ بَقِيَّةٌ، وَعَلِيُّ بنُ عَبَّاسٍ، وَجَمَاعَةٌ. جَائِزُ الحَدِيثِ[١].

أقوال العلماء في سَعِيد بنِ عُمَارَةَ الحِمْصيّ:

قال أبو الحسن القطَّانُ: سعيد بن عمَارَة مَجْهُول[٢].وقال ابن حزم: مجهول لا يدرى من هو[٣].

وقال ابن الجوزي: قَالَ الْأَزْدِيّ: مَتْرُوك الحَدِيث[٤].

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣٢٤٤/١٥٣/٢)، وينظر أيضًا: «المغني»: (٢٤٣٥/٢٦٤/١)، «ديوان الضعفاء»: (ص: ١٦١/برقم: ١٦٣٥).

٢() ينظر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٥٨٧/٣).

٣() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣٣٤/٥)، «تهذيب التهذيب»: (١١٢/٦٦/٤).

٤() ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (١٤٢٥/٣٢٣/١).

وقال الذهبي: مستور[1]. وقال ابن حجر: ضعيف[2].

قلت (الباحث): ترتفع الجهالة عنه برواية بقية بْن الوليد، وسلمة بْن بشر بْن صيفي الدمشقي، وعَبْد اللَّهِ بن عبد الجبار الخبائري، وعلي بْن عياش الحمصي، والقاسم بْن حبيب الدمشقي.

وأما قول الذهبي ـ رحمه الله ـ عن هذا الراوي بأنه جَائِز الحَدِيثِ فهو يحتمل أمرين:

الأول: أنه حسن الحديث، وهذا ليس له من أقوال علماء الجرح والتعديل ما يؤيده، فلم يذكر أحد أنه صدوق، أو لا بأس به.

الثاني: أنه ضعيف ضعف يسير، يُعتبر به في المتابعات والشواهد، فيقوى بغيره سواء رواية مثله، أو رواية أقوى منه على ما هو معلوم في فن مصطلح الحديث، وهذا هو الأرجح؛ لأنه حكم عليه .

بأنه مستور. وبذلك يكون تعقب الذهبي على الأزدي صحيحًا ومعتبرًا، ففارق كبير بين المجهول والمتروك، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

التعقب الخامس والعشرون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

سَلْمُ بنُ جَعْفَر. عَنْ الحَكَمِ بنِ أَبَان. وَثَّقَهُ بَعْضُهُمْ.

وَقَالَ الأَزْدِيُّ: مَتْرُوكٌ. وَوَثَّقَهُ يَحْيَى بنُ كَثِيرٍ صَاحِبُهُ[3].

اختلف عبارات أئمة النقد في سَلْمِ بنِ جَعْفَر على قولين:

١() ينظر: «الكاشف»: (١/٤٤١/١٩٣٥).

٢() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٢٣٩/ برقم: ٢٣٦٧).

٣() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢/١٨٤/٣٣٦٨).

القول الأول: توثيقه. وهو قول عامة النقاد، قال يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ العَنْبَرِيُّ (صاحبه): حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ جَعْفَرٍ وَكَانَ ثِقَةً، كما جاء في سند الترمذي[١].

وقَالَ عَليُّ بن الْمَدِينيّ: سلم بن جَعْفَر ثِقَة[٢].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣].

وقال مُغْلَطَاي: ذكره ابن شاهين في «الثقات» وقال: قال علي بن المديني: هو رجل من أهل اليمن ثقة. ولما ذكره ابن خلفون في «الثقات» قال: حديثه في البصريين. وفي كتاب الصيريفيني: روى عنه نعيم بن حماد وقال: كان ثقة، وحَسَّنَ الترمذيُّ، والطُّوسيُّ حديثَهُ[٤].

وقال الذهبي: وُثِّق[٥]. وقال ابن حجر: صدوق تكلم فيه الأزدي بغير حجة[٦].

القول الثاني: تضعيفه. وهو قول الأزدي وحده. قال الذهبيُّ: قَالَ الْأَزْدِيّ: مَتْرُوك[٧].

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (١١٤٣/٢٦٥/٤)، و«تحفة الأحوذي»: (٢٦٦/١٠).

٢() ينظر: «تاريخ أسماء الثقات»: (صـ: ١٠٣/ برقم: ٤٨٠).

٣() ينظر: «الثقات»: (١٣٥٣٨/٢٩٧/٨).

٤() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٢٠٩٣/٤٢٦/٥). «تهذيب التهذيب»: (٢١٧/١٢٧/٤).

٥() ينظر: «الكاشف»: (٢٠٠٩/٤٥٠/١).

٦() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٢٤٥/ برقم: ٢٤٦٣).

٧() ينظر: «المغني»: (٢٥١٨/٢٧٣/١)، وينظر أيضًا: «ديوان الضعفاء»: (صـ: ١٦٦/برقم: ١٦٩٣).

وقال ابن الجوزي: قَالَ الْأَزْدِيّ: مَتْرُوك الحَدِيث، لَا يحْتَج بِهِ[1].

والذي يظهر أن الذهبي ـ رحمه الله ـ يميل إلى توثيقه، حيث رجَّح ذلك بقرينة توثيق صاحبه (يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ) له، قال يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ العَنْبَرِيُّ (صاحبه)، وابن المديني، ونعيم بن حماد: ثقة، ووثَّقه ابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون.

وأما قول الأزدي بأنه متروك فمردود؛ لضعف الأزدي نفسه، فضلًا عن تفرده، وعدم متابعة أحد من النقاد له، بل إن صاحبه (يحيى بن كثير) وتلميذه (نعيم بن حماد) وثَّقاه وهما أخص الناس به، وأدرى الناس بحاله، والمقرر عند علماء الجرح والتعديل أن قول مَن له خصوصية في الراوي من طول ملازمته له، أو صحبته، أو التلمذة على يديه، أو النسب، أو القرابة، أو غير ذلك مقدَّم على من ليس له مثل هذه الخصوصية، والأزدي هو ليس بهذه المثابة.

وبهذا يظهر صحة تعقب الذهبي على الأزدي ورجحانه، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

التعقب السادس والعشرون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

[صح] عَبْدُ الحَمِيدِ بنُ أَبِي أُوَيْسٍ ـ عَبْدِ اللهِ ـ بنِ عَبْدِ اللهِ، أَبُو بَكْرٍ المَدَنِيُّ. أَخُو إِسْمَاعِيلَ.

رَوَى عَنْ ابنِ أَبِي ذِئْبٍ، وَسُلَيْمَان بنِ بِلَالٍ، وَخَلْقٍ.

وعَنْهُ أَخُوهُ، وَأَيُوبُ بنُ سُلَيْمَان، وابْنُ رَاهُويَه. وَثَّقَهُ يَحْيَى بنُ مَعِين، وَغَيْرُهُ.

١() ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (١٤٦٩/٨/٢).

وَأَمَّا الأَزْدِيُّ فَقَالَ: كَانَ يَضَعُ الحَدِيثَ. قُلْتُ: وَهَذِهِ مِنْهُ زَلَّةٌ قَبِيحَةٌ.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الحَمِيدِ حُجَّةٌ. وَقَدَّمَهُ أَبُو دَاوِدَ كَثِيرًا عَلَى أَخِيهِ(١).

اختلفت أقوال علماء الجرح والتعديل في عَبْدِ الحَمِيدِ بنِ أَبِي أُوَيْسٍ المَدَنِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. وهو قول عامة النقاد، قال ابن معين: ثقة. وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال الآجري: قَدَّمَهُ أبو داود على إسماعيل تقديمًا شديدًا. وقال الحاكم عن الدارقطني: حجة(٢).

وقال ابن الجزري: ثقة(٣). وذكره ابن حبان في «الثقات»(٤).

وذكره الدارقطني في «أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»(٥).

وقال الذهبي: ثقة(٦). وقال في موضع آخر: ثِقَة... قد ذكر الدَّارَقُطْنِيّ أَبَا بكر عبد الحميد فَقَالَ: حجَّة(٧). وقال الذهبي في موضع ثالث: ثقة من رجال «الصحيحين»(٨).

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٤٧٦٤/٥٣٨/٤).

٢() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦).

٣() ينظر: «غاية النهاية في طبقات القراء»: (١٥٤٣/٣٦٠/١).

٤() ينظر: «الثقات»: (١٤٠٧٣/٣٩٨/٨).

٥() ينظر: (٦٥٩/٢٣٣/١).

٦() ينظر: «الكاشف»: (٣١١٠/٦١٦/١).

٧() ينظر: «المغني في الضعفاء»: (٣٤٨١/٣٦٨/١).

٨() ينظر: «ديوان الضعفاء»: (صـ: ٢٣٦/برقم: ٢٣٨٦).

وقال ابن حجر: ثقة[١]. وقال في موضع آخر: احْتج بِهِ الْجَمَاعَة إِلَّا ابن ماجه[٢].

القول الثاني: تضعيفه. قال النسائي: ضعيف[٣]. وقال الذهبي: «وَأَمَّا الأَزْدِيُّ فَقَالَ: كَانَ يَضَعُ الحَدِيثَ. قُلْتُ: وَهَذِهِ مِنْهُ زَلَّةٌ قَبِيحَةٌ». وقال الذهبي أيضًا: ثِقَة أَخطَأ الْأَزْدِيّ حَيْثُ قَالَ: كَانَ يضع الحَدِيث، والأزدي كثير التخبيط. وقال أيضًا: قال الأزدي: كان يضع الحديث، وهذا جهل منه[٤].

قال ابن حجر: وقع عند الأزدي: أبو بكر الأعشى في إسناد حديث فنسبه إلى الوضع فلم يصب[٥].

وقال ابن حجر في موضع آخر: وَقَالَ الْأَزْدِيّ فِي «ضُعَفَائِهِ»: أَبُو بكر الْأَعْشَى يضع الحَدِيث، فَكَأَنَّهُ ظن أَنه آخر غير هَذَا، وَقد بَالغ أَبُو عمر ابن عبد الْبر فِي الرَّد على الْأَزْدِيّ: فَقَالَ هَذَا رجم بِالظَّنِّ الْفَاسِد، وَكذب مَحْض[٦].

من خلال العرض السابق يظهر جليًّا أن الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ وَثَّق عبد الحميد بن أبي أويس، وصرَّح في «الكاشف»، و«المغني»، و«الديوان» بأنه ثقة، ورمز له هنا برمز: (صح) مما يعني أنه ثقة عنده.

١() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٣٣/ برقم: ٣٧٦٧).
٢() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤١٦).
٣() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦)، وينظر أيضًا: «هدي الساري»: (صـ: ٤١٦).
٤() ينظر: «ديوان الضعفاء»: (صـ: ٢٣٦/برقم: ٢٣٨٦).
٥() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٣٣/ برقم: ٣٧٦٧).
٦() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤١٦).

وأما وصف الأزدي له بأنه كان يضع الحديث فقد اعتبره الذهبي تخبيطًا وزلة فاحشة، وجهلًا منه، ما كان يصح أن يقع فيه، وأوضح ابن حجر أيضًا أنَّ الأزدي أخطأ في حكمه هذا، وكَأَنَّهُ ظَنَّهُ شخصًا آخر غير عبد الحميد هذا اشترك معه في الكنية والنسبة (أبو بكر الأعشى).

والحق مع الذهبي ـ رحمه الله ـ وتعقبه في محله فقد وَثَّقَ عبدَ الحميد أئمة كثيرون؛ منهم: ابنُ معِين، وَأَبُو دَاوُد، والدارقطني، وابن الجزري، وابن حبَان، والذهبي، وابن حجر، واحتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما».

وأما تضعيف النسائي له فهو معارض بتوثيق الأكثرين له، واحتجاج الأئمة المصنفين به، وبهذا يظهر أن تعقب الذهبي على الأزدي صحيح ومعتبر، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

التعقب السابع والعشرون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

[صح] عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَبُو الحَسَنِ، أَحَدُ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ الأَعْلاَمِ كَأَخِيهِ أَبِي بَكْرٍ.

وَقَالَ الأَزْدِيُّ: رَأَيْتُ أَصْحَابَنَا يَذْكُرُونَ أَنَّ عُثْمَانَ رَوَى أَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا.

قُلْتُ: عُثْمَانُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مُتَابِعٍ، وَلَا يُنْكَرُ لَهُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِأَحَادِيثَ؛ لِسَعَةِ مَا رَوَى، وَقَدْ يَغْلَطُ، وَقَدْ اعْتَمَدَهُ الشَّيْخَانِ فِي «صَحِيحَيْهِمَا»، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو يَعْلَى، وَالبَغَوِيُّ، وَالنَّاسُ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْهُ أَحْمَدُ فَقَالَ: مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا، وَأَثْنَى عَلَيْهِ. وَقَالَ يَحْيَى: ثِقَةٌ مَأْمُونٌ[1].

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٣٧/٥٥١٨).

اختلفت أقوال أئمة الجرح والتعديل في عُثْمَانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قال ابن معين: ثقة. وقال في موضع آخر: ثقة مأمون.

وفي موضع ثالث قال: ثقة صدوق ليس فيه شك.

وقَالَ أحمد: مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا، وَأَثْنَى عَلَيْهِ.

وسُئل محمد بن عبد الله بن نمير عنه فقال: مثل عثمان يُسَألُ عنه؟! إنما يُسْألُ هو عنا.

وقال أبو حاتم: صدوق[١]. وقال العجلي: ثقة[٢].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣]. وقال أبو محمد بن الأخضر هو ثقة صدوق[٤].

وقال الذهبي: كوفي حافظ[٥]. وقال في موضع آخر: الإِمَامُ، الحَافِظُ الكَبِيْرُ، المُفَسِّرُ[٦].

وقال ابن حجر: ثقة حافظ شهير وله أوهام[٧].

وقال صلاح الدين الصفدي: كَانَ من كبار الْحفاظ كأخيه رَحل إِلَى الْحجاز،

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٩١٣/١٦٦/٦)، وأيضًا: «تاريخ بغداد»: (٦٠٠٧/١٦٢/١٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٩٩/١٤٩/٧)، و«تذكرة الحفاظ»: (٤٥٠/٢٤/٢).

٢() ينظر: «معرفة الثقات»: (١٢١٨/١٣٠/٢).

٣() ينظر: «الثقات»: (١٤٣٩٥/٤٥٤/٨).

٤() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣٦٥١/١٨٢/٩).

٥() ينظر: «الكاشف»: (٣٧٣٥/١٢/٢).

٦() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٥١/١١).

٧() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٨٦/برقم: ٤٥١٣).

والري، وَالْبَصْرَة، وَالشَّام، وبغداد، وصنف «الْمسند»، وَ«التَّفْسِير» وَغير ذَلِك[١].

القول الثاني: تضعيفه. قال مُغلطاي: ذكره أبو جعفر العقيلي، والساجي في جملة الضعفاء[٢].

يظهر واضحًا أن الذهبي ـ رحمه الله ـ ذكر أن عُثْمَانَ بنَ أَبِي شَيْبَةَ هو أَحَدُ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ الأَعَلَامِ، وأنه مثل أخيه الإمام أبي بكر بن أبي شيبة، وأنه محتج به في «الصحيحين».

وقد أجاب عن قول الأزدي بقوله: «رَأَيْتُ أَصْحَابَنَا يَذْكُرُونَ أَنَّ عُثْمَانَ رَوَى أَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا» بأن عثمان لا يحتاج إلى متابع؛ لأن المتابعة للضعفاء، وقليلي الضبط، وعثمان حافظ ثقة حجة، ولا يضره أن ينفرد بحديث أو حديثين، أو يخطيء في حديث أو حديثين فهو كثير الرواية، واسع الحفظ، ولا تضره الأوهام اليسيرة مع كثرة مروياته».

وقال الذهبي في موضع آخر: لاَ رَيْبَ أَنَّهُ كَانَ حَافِظًا، مُتْقِنًا، وَقَدْ تَفَرَّدَ فِي سَعَةِ عِلْمِهِ بِخَبَرَيْنِ مُنْكَرَيْنِ (أنكرهما الإمام أحمد جدًّا، وقال: كأنها موضوعة[٣]) عَنْ جَرِيْرٍ الضَّبِّيّ، ذَكَرْتُهُمَا فِي كِتَابِ «مِيْزَانِ الاعْتِدَالِ»، غَضِبَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ مِنْهُ؛ لِكَوْنِهِ حَدَّثَ بِهِمَا، وَهُوَ – مَعَ ثِقَتِهِ – صَاحِبُ دُعَابَةٍ» [٤].

١() ينظر: «الوافي بالوفيات»: (٣٣٢/١٩).

٢() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١٨٤/٩).

٣() ينظر: «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم»: (صـ: ١٠٨).

٤() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٥٢/١١).

والذي يترجح لدي أن عُثْمَانَ بنَ أَبِي شَيْبَةَ إمام ثقة حافظ شهير، يهم أحيانًا، فهو مشهود له بالفضل والحفظ والإتقان، ولا يضره أخطاء يسيرة لم يسلم منها أحدٌ من كبار حفاظ السنة، والأوهام اليسيرة تُغْتَفَرُ له في سعة ما روى، ومَن مِن الحفاظ الكبار خلا من الأوهام، أو لم تعتره الغفلة أحيانًا. فها هو الطيالسيُّ يخطئونه في بعض الأحاديث، وبالرغم من هذا يقول عنه ابن المديني ـ رحمه الله: «ما رأيت أحفظ منه». وقال أبو مسعود الرازي ـ رحمه الله: سألت أحمد عنه فقال: ثقة صدوق. فقلت: إنه يخطىء. فقال: يحتمل له.

وقال ابن عدي ـ رحمه الله: وأبو داود الطيالسي كان في أيامه أحفظ مَنْ بالبصرة مقدمًا على أقرانه؛ لحفظه، ومعرفته... وله أحاديث يرفعها، وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها؛ يرفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أُتِيَ ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي، وعند غيري إلا متيقظ ثبت»[1].

فقول الإمام أحمد ـ رحمه الله: «يحتمل له»، وقول ابن عديٍّ ـ رحمه الله: «وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها» يدلان على أن هذه القاعدة تنسحب على أمثال الطيالسي من المكثرين الحفاظ المتقنين العارفين بصناعة الحديث، فلا يضره بعض الأخطاء في سعة ما روى، وإذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث، فما بالنا بالبحر لا تكدره الدلاء! فتعقب الذهبي على الأزدي صحيح معتبر لا غبار عليه، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

---

(١) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٣١٦/١٨٢/٤)، وينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٧٨/٤).

التعقب الثامن والعشرون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

عَلَّاقُ بنُ أَبِي مُسْلِمٍ. عَن أَبَانَ بنِ عُثْمَانَ. وَهَّاهُ الأَزْدِيُّ، وَمَا لَيَّنَهُ القُدَمَاءُ[١].

أقوال أئمة النقد في عَلَّاقِ بنِ أَبِي مُسْلِمٍ:

قال ابن حبان: «شيخ يروي عَن أنس، وَأَبَان بن عُثْمَان مَا لَيْسَ يشبه حَدِيث الْأَثْبَات على قلَّة رِوَايَته لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد»[٢].

وقال ابن الجوزي: قَالَ الْأَزْدِيّ: «ذَاهِب الحَدِيث»[٣].

وقال الذهبي: «واه»[٤]. وقال في موضع آخر: «وهاه الْأَزْدِيُّ»[٥].

وقال ابن حجر: «شيخ مجهول»[٦].

وقال أيضًا: «قال الأزدي: عَلَّاقُ بنُ أَبِي مُسْلِمٍ ذاهب الحديث، ورَدَّ عليه الذهبي»[٧].

والذي يظهر هنا أن تعقب الذهبي ليس في محله، فالقدماء قد لينوه وضَعَّفوه أيضًا، ولم يوثقه أحد من النقاد ـ فيما وقفت عليه من مصادر ـ

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/١٠٧/٥٧٥٤).

(٢) ينظر: «المجروحين»: (٢/١٧٤/٨٠٢).

(٣) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (٢/١٨٩/٢٣٥٣).

(٤) ينظر: «الكاشف»: (٢/١٠٦/٤٣٤٩).

(٥) ينظر: «المغني في الضعفاء»: (٢/٤٤/٤١٩٨ ١)، «ديوان الضعفاء»: (صـ: ٢٨٠/برقم: ٢٨٩٧).

(٦) ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٣٦/برقم: ٥٢٦٥).

(٧) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/١٩٥/٣٥٨).

بل قد حكم عليه الذهبي نفسه في «الكاشف» بأنه «واه»، وحكم عليه ابن حجر أنه مجهول، والراجح أنه ضعيف، والله تعالى أعلم.

التعقب التاسع والعشرون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

عَلِيُّ بنُ الحَكَمِ البُنَانِيُّ البَصْرِيُّ. عَنْ أَنَسٍ، وَأَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، وَجَمَاعَةٍ. وَعَنْهُ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، وَابْنُ عُلَيَّةَ. قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَقَالَ غَيْرُهُ: صَالِحُ الحَدِيثِ.

وَقَالَ الأَزْدِيُّ: فِيهِ لِينٌ. قُلْتُ: مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِئَة، وَهُوَ ثِقَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1].

اختلفت أقوال الأئمة النقاد في عَلِيّ بنِ الحَكَمِ البُنَانِيّ البَصْرِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قال ابن سعد: كَانَ ثِقَةً، لَهُ أَحَادِيثُ[2].

وقال العجلي: لَا بَأْس بِهِ[3].وقَالَ أبو دَاوُد: ثقة[4].

وقال أحمد: ليس به بأس[5]. وقال أبو حاتم: لا بأس به صالح الحديث[6].

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/١٢٥/٥٨٣٠).

(٢) ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٧/٢٥٦).

(٣) ينظر: «معرفة الثقات»: (٢/١٥٣/١٢٩٤).

(٤) ينظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل»: (ص: ٣٢٦/ برقم: ٥٠٦).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦/١٨١/٩٩٣).

(٦) ينظر: «المصدر السابق»: (٦/١٨١/٩٩٣).

وذكره ابن حبان في «الثقات»[١]. وقال في موضع آخر: من جلة أهل البصرة وكان ردئ الحفظ[٢].

وقال العجلي في قول آخر، والبزار، ويحيى بن سعيد القطان، وابن نُمَيْرٍ، والنسائي، وابن معين: ثقة[٣].

وذكره ابن خلفون في كتاب «الثقات»، وقال: تُكُلِّمَ في مذهبه، وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين.

وذكره ابن شاهين في كتاب «الثقات»[٤].

وسئل عنه الدارقطني فقال: ثقة يُجْمَعُ حديثه[٥].

وقال الذهبي: صدوق[٦]. وقال في موضع آخر: ثِقَة قَالَ الْأَزْدِيّ وَحده: فِيهِ لين[٧].

وقال ابن حجر: ثقة ضَعَّفَهُ الأزديُّ بلا حجة[٨].

<u>القول الثاني: تضعيفه</u>. قال أبو الفتح الأزدي الموصلي: زائغ عن القصد فيه لين.

١() ينظر: «الثقات»: (٩٦٩٣/٢٠٥/٧).

(٢) ينظر: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٢٤٣/برقم: ١٢١٧).

(٣) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣١١/٩)، «تهذيب التهذيب»: (٥٢٨/٣١١/٧).

(٤) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣١١/٩).

(٥) ينظر: «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله»: (٢٤٤٩/٤٦١/٢).

(٦) ينظر: «الكاشف»: (٣٩٠٧/٣٨/٢).

(٧) ينظر: «المغني في الضعفاء»: (٤٢٥٤/٤٤٥/٢).

(٨) ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٠٠/برقم: ٤٧٢٢).

والذي ترجَّح عند الذهبي ـ رحمه الله ـ من حال عَلِيّ بنِ الحَكَمِ البُنَانِيّ البَصْرِيّ أنه ثقة، فقد صرَّح بذلك في «الميزان» تعقيبًا على الأزدي، وصرَّح بذلك أيضًا في «المغني»، ونقل من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يؤيد حكمه هذا، وبَيَّن ـ رحمه الله ـ أنَّ الْأَزْدِيّ وَحده هو الذي قال: فِيهِ لين، وكذا قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله: ضَعَّفَهُ الأزديُّ بلا حجة، يعني بلا تفسير لهذا الجرح، ولا بيان لأوهامه التي ليَّنه من أجلها.

والحق مع الذهبي ـ رحمه الله ـ وتَعقُّبُهُ على الأزدي صحيح معتبر، فقد عَلِيَّ بنَ الحَكَمِ البُنَانِيّ كل من: ابن سعد، وأحمد، والعجلي، وأبو حاتم، وأبو داود، والبزار، ويحيى القَطَّان، وابن نُمَيْرٍ، والنسائي، وابن معين، والدارقطني، وابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون، وغيرهم.

ولعل الأزديَّ قد ليَّنَه تأثرًا بقول ابن حبان: «كان رديء الحفظ»، ورداءة الحفظ قد تعني عسره، فهو يتعسر أثناء الحفظ، ولكن بعد أن يستقر محفوظه ويذاكره ويراجعه يثبت لديه، ومع افتراض أنه يعني سوء الحفظ فلم يذكر ابن حبان حجة ولم يقم دليلًا واحدًا يُظهِر فيه رداءة حفظه على هذا المعنى.

أما قول الأزدي: «زائغ عن القصد فيه لين»، فهذا يستعمله النُّقَّاد – غالبًا – لأجل المذهب، وهذا ما أشار إليه ابن خلفون بقوله: «تُكُلِّمَ في مذهبه».

وأما قول الذهبي في «الكاشف»: صدوق، فيعني به عدالته في الدين، وسلامته في المذهب، ولو ذهب أحد إلى أنه يعني أن حديثه حسن، نقول له: لقد صرَّح في أكثر موضع بأنه ثقة، فيؤخذ من مجموع أقواله ما وافق فيه عامة النقاد، والله تعالى أعلى وأعلم، ومنه العون والتوفيق.

التعقب الثلاثون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

عَلِيُّ بنُ طِبْرَاخٍ. عَنْ سَعِيدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. قَالَ الأَزْدِيُّ: ضَعِيفٌ جِدًّا، وَقَوَّاهُ غَيْرُهُ[١].

اختلفت أقوال الأئمة النقاد في عَلِيّ بنِ أَبِي هاشم بْنِ الطِبْرَاخٍ على قولين:

القول الأول: توثيقه.

فقد قال أبو حاتم: ما علمته إلا صدوقًا وقف في القرآن[٢]؛ فترك الناسُ حديثَهُ. وكان يقول أيضًا: وقف في القرآن؛ فوقفنا عن الرواية عنه؛ فاضربوا على حديثه[٣].

وقَالَ يَحْيَى بْن معين: ثقة[٤].

وقال ابن حجر: صدوق تُكُلِّمَ فيه للوقف في القرآن[٥].

القول الثاني: تضعيفه.

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٥٨٦٩/١٣٣/٣)، وينظر أيضًا: «ديوان الضعفاء»: (صـ: ٢٨٣/برقم: ٢٩٣٧).

(٢) معنى وقف في القرآن أي أنه يقول: «القرآن كلام الله، لا نقول مخلوق، ولا نقول غير مخلوق»، وهو مذهب الواقفة، واعتبرهم أهل السنة من المبتدعة، واعتبرها بعضهم أنها أشر من المعتزلة. ينظر: «مقالات الإسلاميين»: (صـ: ٥٨٣)، و«الانتصار في الرد على المعتزلة»: (٥٤٥/٢).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٠٦٨/١٩٤/٦).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد»: (٦٣١٩/٤٥١/١٣).

(٥) ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٠٦/برقم: ٤٨١٢).

حيث قَال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بْن مَعِين يَقُول: استخلى بي رجلٌ فقال لي: إن علي بن طِبْرَاخٍ ثقة كتبت عنه؟ فقلت: نعم هو ثقة. قال يحيى: قلتُ هذا فَرَقًا – يعني خوفًا – من ابن أَبي دؤاد، وليس بثقة.

وقال ابن المديني: ما زلنا نعرف أن ابن طبراخ كَتَبَ كُتُبَ إسماعيل ـ يعني ابن عُلَيَّةَ ـ.

ثم قال: ما يسوي شيئًا. ومن رأى رأي هؤلاء فليس أروي عنه شيئًا[١].

وقال ابن الجوزي: قَالَ الْأَزْدِيّ: ضَعِيف جدًّا[٢].

وقال الذهبي: قَالَ الْأَزْدِيّ: ضَعِيف جدًّا، وَقواهُ غَيره[٣].

وقال الذهبي: شيخُ البُخَارِيّ، أُهْدِرَ للْوَقْف فِي الْقُرْآن[٤].

وقال الذهبي أيضًا: لَيَّنَهُ بعضُهُم؛ لتوقفه في القرآن[٥].

وقال ابن حجر: حكى ابن أبي خيثمة أنه كان عند ابن معين ضعيفًا كان مع ابن أبي داود فكان يقول بكل مقالة رَدِيَّة[٦].

<u>ويظهر من العرض السابق أن الذهبي ـ رحمه الله ـ لم يصل فيه لوجهة معينه</u> في أي كتاب من كتبه ـ من خلال ما طالعت ـ لكن قوله: «قَالَ الأَزْدِيُّ: ضَعِيفٌ جِدًّا، وَقَوَّاهُ غَيْرُهُ» يُشْعِرُ بعدم قبوله لتضعيف الأزدي، واعتماده تقوية غيره له.

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد»: (١٠/١٢).

(٢) ينظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (٢٣٨٢/١٩٥/٢).

(٣) ينظر: «المغني في الضعفاء»: (٤٢٨٦/٤٤٩/٢).

(٤) ينظر: «المصدر السابق»: (٤٣٥٤/٤٥٦/٢).

(٥) ينظر: «الكاشف»: (٣٩٧٩/٤٩/٢).

(٦) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٦٣٥/٣٩٣/٧).

وأما تجريح الأزديّ له فلا يعتبر؛ لضعفه هو في نفسه، وقد يكون تضعيفه هذا لأجل مذهبه، وقد حكى الذهبي هذا السبب الذي دعاهم للكلام فيه حين قال: «وقف في القرآن فتكلّموا فيه قليلًا. وأمّا أبو حاتم فقال: وقف في القرآن، فترك النّاس حديثه. وتكلَّم فيه ابن معين، وابن المَدِينيّ؛ للوقف»(١).

وقال ابن حجر: «من شُيُوخ البُخَارِيّ، قَالَ أَبُو حَاتِم: صَدُوق تَركه النَّاس للْوَقْف فِي الْقُرْآن. وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: ضَعِيف جِدًّا. قلت: قَدَّمْتُ غَيْرَ مَرَّةٍ أَن الْأَزْدِيّ لَا يُعْتَبـَر تجريحه؛ لضَعْفه هُوَ، وَقد بَيَّن أَبُو حَاتِم السَّبَب فِي توقف من توقف عَنهُ، وَلَيْسَ ذَلِك بمانع من قبُول رِوَايَته»(٢).

ولعل أعدل الأقوال فيه هو قول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ فيه أنه صدوق تُكُلِّمَ فيه للوقف في القرآن، وهو ما أميل إليه وأرتضيه.

ولسائل أن يسأل كيف احتج به البخاري في «صحيحه»(٣)، وهو صدوق؟ والصدوق حديثه حسن كما هو مقرر في اصطلاحات أهل الفن؟ ويلزم منه أن «صحيح البخاري» فيه أحاديث حسنة، وليس كل ما فيه صحيحًا؟

والجواب: أنه في اجتهاد البخاري وحكمه هو ثقة عنده، بينما عند غيره اجتهادهم مختلف فيه، أو كما أنَّ البخاري انتقى من حديثه وروايته ما كان فيه أشد ضبطًا، وأكثر تثبتًا، فتكون هذه الرواية بذاتها صحيحة ثابتة.

---

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٢٩٢/١٦).

(٢) ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤٣٠).

(٣) ينظر: «التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»: (١٠٦٢/٩٥٤/٣).

التعقب الحادي والثلاثون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

عُمَارَةُ بنُ بِشْرٍ. يَرْوِي عَنْ ابنِ غَنْمٍ.

قَالَ الأَزْدِيُّ: مَتْرُوكُ الحَدِيثِ. قُلْتُ: وَلَا يُعْرَفُ[1].

أقوال علماء الجرح والتعديل في عُمَارَةَ بنِ بِشْرٍ:

قال الذهبي: شيخ[2]. وقال في موضع آخر: قَالَ الْأَزْدِيّ: مَتْرُوك الحَدِيث[3].

وقال ابن قطلوبغا: «عمارة بن بشر الدمشقي. ذكر في كتاب الحافظ أبي إسحاق الصريفيني: أنه توفي سنة مئتين. وفي كتاب ابن الجوزي: عمارة بن بشر يروي عن ابن غنم. قال الأزدي: متروك الحديث. انتهى. لا أدري أهو هذا أم غيره؟»[4].

وقال ابن حجر: مقبول[5]، وقال مصنفو «تحرير تقريب التهذيب»: بل: مستور، فقد روى عنه أربعة[6]، ولم يوثَّقه، أو يتكلم فيه أحد.

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٦٠١٦/١٧٣/٣)، و«المغني»: (٤٣٩٣/٤٦٠/٢)، و«ديوان الضعفاء»: (صـ: ٢٨٨/برقم: ٢٩٩٧).

(٢) ينظر: «الكاشف»: (٤٠٠١/٥٢/٢).

(٣) ينظر: «المغني في الضعفاء»: (٤٣٩٣/٤٦٠/٢).

(٤) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣٩١٤/٧/١٠).

(٥) ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٠٨/برقم: ٤٨٣٨).

(٦) روى عنه علي ابن سهل الرملي، وعوف بن عبدالرحمن الغساني، ونصير بن الفرج، ويوسف بن سعيد بن مسلم. «تهذيب التهذيب»: (٣٦٠/٧).

والذي يظهر لي أن الذهبي ـ رحمه الله ـ تعقب على الأزدي حكمه على الراوي بأنه: «مَتْرُوكُ الحَدِيثِ»، فقال: «وَلَا يُعْرَفُ»، فهو يرى أن الراوي مجهول، بينما الإمام الأزدي يرى أنه ضعيف جدًّا، والذي حكم عليه الذهبي في «الكاشف» بأنه «شيخ»، والذي حكم عليه ابن حجر بأنه «مقبول» هو عمارة بن بشر الدمشقي، والذي لم يتمكن الحافظ مغلطاي بالتفرقة بينهما حيث قال: «لا أدري أهو هذا أم غيره؟».

ولكن الذهبي فرَّق بينهما في «الميزان» فذكر في الترجمة التي سبقت هذا ترجمة: «عمارة بن بشر. دمشقي. عن الأوزاعي، وجماعة. وعنه نصير بن الفرج، ويوسف بن سعد بن مسلم.

ما رأيت أحدًا وَثَّقَهُ، بل ولا تكلم فيه. وقد أخرج له النَّسَائيُّ»[1].

والذي يترجح عندي ـ والله أعلم ـ أنهما شخصان؛

أحدهما: عمارة بن بشر الدمشقي الذي روى عنه أربعة؛ هم: علي ابن سهل الرملي، وعوف بن عبدالرحمن الغساني، ونصير بن الفرج، ويوسف بن سعيد بن مسلم، ولم يوثِّقه، أو يتكلم فيه أحد، والذي قال عنه الذهبي: «ما رأيت أحدًا وَثَّقَهُ، بل ولا تكلم فيه».

الثاني: عمارة بن بشر الذي يروي عن ابن غنم. قال الأزدي: متروك الحديث، والذي لم أقف على ترجمته عند غير ابن الجوزي، والذهبي، وهذا الذي يُسَلَّم فيه بقول الإمام الأزدي: «مَتْرُوكُ الحَدِيثِ»، وليس مجهولًا كما قال الذهبي؛ لأن قول المُجَرِّحِ أولى بالقبول من قول المُجَهِّل؛ لأن مَن عَرف حُجَّة على مَن لم يعرف، وقول المُثْبِت مُقَدَّم على قول النافي، والله تعالى أعلى وأعلم.

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/١٧٣/٦٠١٥).

التعقب الثاني والثلاثون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

عُمَرُ بنُ حَبِيبٍ المَكِيُّ. عَنْ عَمْرو بنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرو، قَالَ: «كَانَ كِرْكِرَةُ[1] عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَاتَ»[2].

قُلْتُ: الحَدِيثُ صَحِيحٌ، أَوْرَدَهُ الأَزْدِيُّ لِعُمَرَ بنِ حَبِيبٍ، وَعُمَرُ نَزَلَ اليَمَنَ. وَقَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ، وَيَحْيَى، فَافْتَضَحَ الأَزْدِيُّ[3].

اختلفت أقوال الأئمة النقاد في عُمَرَ بنِ حَبِيبٍ المَكِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. فقد قال ابن عيينة: كان صاحبًا لنا، وكان حافظًا[4].

وقال أحمد، وابن معين، ويعقوب بن سفيان: ثقة[5].

وقال أبو بكر المقري: عمر بن حبيب مكي ثقة[6].

١() وضبطه القاسم ابْنُ سَلاَّمٍ: «كَرْكَرَةُ» يَعْنِي: بِفَتْحِ الكَافِ. «صحيح البخاري»: (٧٤/٤).

٢() أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَاب: القَلِيلِ مِنَ الغُلُولِ (٧٤/٤)، برقم: (٣٠٧٤)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فذكره بلفظه، وفيه زيادة في آخره.

٣() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٦٠٦٨/١٨٥/٣).

٤() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٥٣٥/٩).

٥() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٥٥٢/١٠٤/٦)، وينظر أيضًا: «إكمال تهذيب الكمال»: (١٠/ ٣٤).

٦() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٧٠٥/٤٣١/٧).

وذكره ابن حبان فِي كتاب «الثقات»: وقال: من أهل مكة انتقل إلى اليمن، فسكنها، وكان حافظًا متقنًا، وَلَيْسَ هَذَا بعمر بن حبيب القَاضِي الَّذِي كَانَ على قَضَاء الْبَصْرَة؛ ذَاك ضَعِيف[١].

وقال مُغْلَطَايُ: ذكره ابن خلفون، وأبو حفص ابن شاهين في كتاب «الثقات»، وخَرَّجَ الحاكم حديثه في «المستدرك»[٢].

وقال ابن حجر: ثقة حافظ[٣].

القول الثاني: تضعيفه. قال ابن حجر: ضَعَّفَهُ الأزديُ فما أصاب[٤].

يظهر من كلام الذهبي السابق أن اعتراضه على الأزدي يكمن في إيراده حديث عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ قَالَ: «كَانَ كِرْكِرَةُ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَاتَ» في ترجمة عمر بن حبيب المكي، وتوهيمه به، ولكن الذهبي ردَّ عليه بقوله: «الحَدِيثُ صَحِيحٌ، أَوْرَدَهُ الأَزْدِيُّ لِعُمَرَ بنِ حَبِيبٍ، وَعُمَرُ نَزَلَ اليَمَنَ، وَقَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ، وَيَحْيَى، فَافْتَضَحَ الأَزْدِيُّ»، فكأن الذهبي يقول له: الحديث صحيح، وليس وهمًا من الأوهام، بل والأكثر من ذلك أن عمر بن حبيب ثقة، وثَّقه أحمد، وابن معين، فظهر أن الأزدي لم يُصِب في تضعيفه لراويه.

قلت (الباحث): خرَّجت الحديث من دواوين السنة المتاحة لي فما وقفت على رواية «عمر بن حبيب المكي، عن عمرو بن دينار»، وإنما وجدته من رواية: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، كما في «صحيح

١() ينظر: «الثقات»: (٩٥٢٠/١٧٢/٧).

٢() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١٠/ ٣٤).

٣() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤١٠/برقم: ٤٨٧٣).

٤() ينظر: «لسان الميزان»: (٤١٦٧/٣١٦/٧).

البخاري»: (٣٠٧٤)، و«سنن ابن ماجه»: (٢٨٤٩)، و«مسند أحمد»: (٦٤٩٣)، و«السنن الكبرى للبيهقي»: (١٨٢٠٣)، «مصنف ابن أبي شيبة»: (٣٣٥٢٦)، و«مصنف عبد الرزاق الصنعاني»: (٩٥٠٤)، ولكن لعل الذهبي اطلع على هذه الرواية، وليته ـ رحمه الله ـ عزاها لمصدرها فاستفدنا معرفتها.

ويُمكن أن يُقال أيضًا أن الأزدي اشتبه عليه «عمر بن حبيب المكي القاضي» الذي سكن اليمن بـ «عمر بن حبيب العدوي البصري القاضي» الذي كذبه ابن معين. وقال البخاري: يتكلمون فيه[١]. وقال النسائي، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، وابن عدي، وغيرهم: ضعيف[٢]. وقال مغلطاي: وعمر بن حبيب القاضي البصري ضعيف لا يكتب حديثه[٣].

فالاشتباه وارد، بل وحاصل في كتب التراجم عند عدم التدقيق، وعدم المطالعة الجيدة للمتفق والمفترق، والله تعالى أعلى وأعلم.

التعقب الثالث والثلاثون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

عُمَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ.

قَالَ الأَزْدِيُّ: فِي القَلْبِ مِنْهُ شَيءٌ. قُلْتُ: احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ فَلْيَسْكُنْ قَلْبُكَ.

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٦٠٦٧/١٨٤/٣).

٢() ينظر: «مغاني الأخيار»: (١٩٠٦/٣٧٢/٢).

٣() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣٥/١٠).

لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ عِنْدَهُمْ[١].

تباينت أقوال أئمة الجرح والتعديل في عُمَرَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ على قولين:

القول الأول: توثيقه فقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: وَكَانَ من الْعُبَّادِ[٢].

وذكره أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار»، وقال: من عُبَّاد أهل المدينة، وقُرَّائهم[٣].

وذكره الدارقطني في «أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»[٤].

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٦٢٠٩/٢٢٢/٣)، والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الْإِمَارَةِ، بَاب: ذَمِّ مَنْ مَاتَ، وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ (١٥١٧/٣)، برقم: (١٩١٠)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ وُهَيْبٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ»، قَالَ ابْنُ سَهْمٍ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَنُرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ومقصود الذهبي بقوله: «عِنْدَهُمْ» أوضحه الإمام المزيُّ ـ رحمه الله: روى له مسلم، وأَبُو داود، والنَّسَائيُّ حديثًا واحدًا، وذكر هذا الحديث. «تهذيب الكمال»: (٥٠٦/٢١).

٢() ينظر: «الثقات»: (٩٥٨٦/١٨٥/٧).

٣() ينظر: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٢٢١/برقم: ١٠٩٥).

٤() ينظر: (٨١٠/١٦٧/٢).

وقال الذهبي: لا بأس به[١].

وقال السخاوي: وكان لا بأس به. قال النسائي في «التمييز»: ثقة[٢].

وقال ابن قُطْلُوبَغَا: خَرَّجَ أبو عوانة حديثَه في «صحيحه»، وكذلك أبو عبد الله الحاكم في «مستدركه»، وقال البلاذري: بنو المنكدر كلهم دين خير.

وقال ابن حزم في «الجمهرة»: والنبهاء الفضلاء محمد، وأبو بكر، وعمر بنو المنكدر. وذكره ابن خلفون الأونبي في كتاب «الثقات»[٣].

وقال ابن حجر: ثقة[٤].

<u>القول الثاني: تضعيفه</u>. فقد قال الذهبي، وابن حجر: قَالَ الأَزْدِيُّ: فِي القَلْبِ مِنْهُ شَيءٌ[٥].

ونقل الخزرجي كلام الذهبي السابق في «خلاصته»[٦].

<u>والذي يظهر من الطرح السابق أن الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ تعقب على الأزدي</u> قوله: «فِي القَلْبِ مِنْهُ شَيءٌ»، وأجاب عليه بقوله: «احْتَّجَ بِهِ مُسْلِمٌ فَلْيَسْكُنْ قَلْبُكَ».

<u>والحق مع الذهبي ـ رحمه الله ـ</u> فتعقبه في محله، حيث وثَّق عُمَرَ بنَ مُحَمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ الإمامُ النسائيُّ، وابنُ حبان، وابنُ خلفون، والدارقطنيُّ، والذهبيُّ، والسخاويُّ، وابنُ حجر، واحتج به مسلم في «صحيحه»، وأبو

١() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٥٤٣/٩).

٢() ينظر: «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة»: (٣٣١٥/٣٥٥/٢).

٣() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١١٦/١٠)

٤() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤١٧/برقم: ٤٩٦٨).

٥() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٦٢٠٩/٢٢٢/٣)، وينظر أيضًا: «تهذيب التهذيب»: (٨٢٦/٤٩٧/٧).

٦() ينظر: «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال»: (صـ: ٢٨٦).

عوانة في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، وأخرج له أبو داود، والنسائي.

على أن قول الأزدي . رحمه الله: «فِي القَلْبِ مِنْهُ شَيئٌ» ليس بتجريح صريح، وإنما هو متشكك في أمره، ولم يتضح له بعد هل هو ثقة؟ أو لا؟ ولكنه فيه غمز وإشعار بالجرح الخفيف، وبهذا يظهر أن تعقب الذهبي على الأزدي صحيح وفي محله، والله – تعالى – أعلى وأعلم.

التعقب الرابع والثلاثون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ . رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

كَهْمَسُ[1] بنُ الحَسَنِ التَّمِيمِيُّ البَصْرِيُّ، العَبْدُ الصَّالِحُ الثِّقَةُ.

يَرْوِي عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، وَيَزِيدَ بنِ الشِّخِّيرِ، وَطَائِفَةٍ. وَعَنْهُ يَحْيَى القَطَّانُ، وَالمُقْرِيّ، وَعِدَّةٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: ثِقَةٌ وَزِيَادَةٌ. وَرَوَى عَنْهُ أَنَّه كَانَ يُصَلِّى فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَلْفَ رَكْعَةٍ.

وَيُقَالُ: سَقَطَ مِنْهُ دِينَارٌ فَفَتَّشَ عَلَيْهِ فَوَجَدَهُ فَلَمْ يَأْخُذْهُ. وَقَالَ: لَعَلَّهُ غَيْرُهُ...

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا بَأْسَ بِهِ.

وَقَالَ الأَزْدِيُّ: قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ضَعِيفٌ؛ كَذَا نَقَلَهُ أَبُو العَبَّاسِ النَّبَاتِيُّ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ الأَزْدِيُّ عَنْ يَحْيَى، فَلَا عِبْرَةَ بِالقَوْلِ المُنْقَطِعِ، لَا سِيَّمَا وَأَحْمَدُ يَقُولُ فِي كَهْمَس: ثِقَةٌ وَزِيَادَةٌ.

وَقَالَ عُثْمَانُ بنُ دَحْيَة: ضَعِيفٌ، رَوَى مَنَاكِيرَ.

وَهَذَا أَخَذَهُ ابنُ دَحْيَة مِن المَعْدَنِ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ النَّبَاتِيُّ.

١() قال النووي: كَهْمَسٌ بِفَتْحِ الْكَافِ، وَإِسْكَانِ الْهَاءِ، وَفَتْحِ الْمِيمِ، وَبِالسِّينِ الْمُهْمَلَةِ. «شرح النووي على مسلم»: (١٥٣/١).

وَقَدْ مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَة[1].

اختلفت أقوال أئمة النقد في كَهْمَسِ بنِ الحَسَنِ البَصْرِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه فقد روى أبو طالب، عن الإمام أحمد أنه قال: ثقة وزيادة.

وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ثقة ثقة. وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: ثقة.

وقال أبو حاتم: لا بأس بحديثه[2]. وقال ابن سعد: ثقة[3].

وقال ابن المديني: ثقة ثَبْتٌ[4].

وقال أبو داود: ثقة[5].

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: ثقة[6]. وقال الدارقطني: ثقة[7].

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: العابد من أهل الْبَصْرَة[8].

وقال ابن حبان في موضع آخر: من عُبَّاد أهل البصرة[1].

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٦٩٨١/٤١٥/٣).

٢() ينظر: الجرح والتعديل: (٩٧٢/١٧٠/٧)، «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٣٢٤٥/٨٣/٤).

٣() ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٢٧٠/٧).

٤() ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني»: (صـ: ٧٠/برقم: ٤٨).

٥() ينظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني»: (صـ: ١٧٤/برقم: ١٠٩٧).

٦() ينظر: «المعرفة والتاريخ»: (١١٩/٢).

٧() ينظر: «موسوعة أقوال الدارقطني»: (٢٨٥١/٥٣٤/٢).

٨() ينظر: «الثقات»: (١٠٤٣٦/٣٥٨/٧).

وقال الذهبي: الْعَابِدُ أَحَدُ الثِّقَاتِ الأَعْلامِ[٢].

وقال في موضع آخر: العَابِدُ، أَبُو الحَسَنِ، مِنْ كِبَارِ الثِّقَاتِ. وقال أيضًا: وَكَانَ مِنْ حَمَلَةِ الحُجَّةِ[٣].

وقال أيضًا في موضع ثالث: ثقة[٤]. وقال ابن حجر: ثقة[٥].

<u>القول الثاني: تضعيفه</u>. فقد قال الذهبي: قَالَ الأَزْدِيُّ: قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ضَعَيفٌ.

وقال الذهبي أيضًا: ضَعَّفَه عُثْمَان بن دحْيَة بِجَهْل فَقَالَ: ضَعِيف روى مَنَاكِير[٦].

وقال ابن حجر: ضَعَّفَهُ السَّاجِي[٧].

وقال ابن حجر أيضًا في موضع آخر: قَالَ السَّاجِي: صَدُوق يهم، وَنقل أَن ابن معِين ضَعَّفَهُ، وتبعه الأزدي في نقل ذلك[٨].

<u>والذي يظهر من العرض السابق أن الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ وثَّق كهمس بن الحسن</u>، في أكثر من موضع؛ في «الميزان»، وفي «الكاشف»، وفي «السِّيَر»، وفي «تاريخ الإسلام»، وقد ذكر أقوالًا تدل على زهده،

١() ينظر: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٢٣٩/برقم: ١١٩٣).

٢() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٢٥٨/٩).

٣() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣٤/٣١٦/٦).

٤() ينظر: «الكاشف»: (٤٦٨٠/١٥٠/٢).

٥() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٦٢/برقم: ٥٦٧٠).

٦() ينظر: «المغني في الضعفاء»: (٥١١٣/٥٣٤/٢).

٧() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤٦٣).

٨() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤٣٧)، وينظر أيضًا: «تهذيب التهذيب»: (٨١٨/٤٥٠/٨).

وصلاحه، وعبادته، وصلاته، والحق معه ـ رحمه الله ـ فقد وثَّقه أئمة كثيرون، مثل الإمام أحمد، وأبي داود، وابن المديني، وابن معين، وابن سعد، وأبي حاتم، والدارقطني، وابن حبان، وغيرهم.

وقال ابن حجر: أخرج لَهُ البُخَارِيّ أَحَادِيث يسيرَة من رِوَايَته عَن عبد الله بن بُرَيْدَة فَقَط، وَاحْتَجَّ بِهِ الْبَاقُونَ، وَالله الْمُوفق[1].

وأما تعقبه على الأزدي بقوله: «وَقَالَ الأَزْدِيُّ: قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ضَعِيفٌ؛ كَذَا نَقَلَهُ أَبُو العَبَّاسِ النَّبَاتِيُّ»، فقد ردَّه بقوله: «وَلَمْ يُسْنِدْهُ الأَزْدِيُّ عَنْ يَحْيَى، فَلَا عِبْرَةَ بِالقَوْلِ المُنْقَطِعِ، لَا سِيَّمَا وَأَحْمَدُ يَقُولُ فِي كَهْمَس: ثِقَةٌ وَزِيَادَةٌ، فردَّ هذا القول بأمرين:

أحدهما: بأنه منقطع؛ حيث لم يذكره الأزدي مسندًا، فيصبح منقطعًا، والمنقطع ضعيف عند الجميع.

والثاني: وعلى فرض صحة نسبته لابن معين فقوله بالتضعيف معارض بقول الإمام أحمد: «كهمس ثقة وزيادة»، فيقدَّم قول أحمد، لا سيما وقد تابعه على التوثيق أكثر النقاد، بل إن ابن ابن معين ـ نفسه ـ قد ثبت عنه توثيقه لكهمس.

والقاعدة المقررة في ذلك: أنه إذا تعارضت أقوال الإمام الواحد في الراوي فإنه يؤخذ من مجموع أقواله ما وافق فيه عامة النُّقَّاد، وعامتهم هنا على التوثيق، وليس التضعيف، فيُعْتَمَد من قولي ابن معين القول الذي يوثق فيه كهمسًا، والله تعالى أعلى وأعلم.

وكذا عزا الذهبي ـ رحمه الله ـ تضعيف عُثْمَانَ بنِ دَحْيَة، وقوله: رَوَى مَنَاكِيرَ، إلى أبي العباس النَّبَاتِيّ، الذي نقله عن الأزدي؛ فمصدر

١() ينظر: «هدي الساري»: (صـ: ٤٣٧).

التضعيف من الأصل هو الأزدي، وكل من ضعَّفه تابعه على ذلك.

التعقب الخامس والثلاثون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

مُعَمَّرُ ـ بِالتَّثْقِيلِ ـ بنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِيُّ.

عَنْ خَصِيفٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بنْ أَبِي خَالِدٍ. وَعَنْهُ أَحْمَدُ، وَسَعْدَانُ، وَعِدَّةٌ.

وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: كَانَ خَيْرَ مَنْ رَأَيْتُ.

وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ فَذَكَرَ مِنْ فَضْلِهِ وَهَيْبَتِهِ.

وَقَالَ الأَزْدِيُّ: فِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرُ.قُلْتُ: مَا أَلْتَفِتُ إِلَى غَمْزِ الأَزْدِيِّ لَهُ، وَيَكْفِيهِ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِيمَنْ اسْمُهُ مَعْمَرُ ـ بِالتَّخْفِيفِ ـ وَإِنَّمَا هُوَ مُثَقَّلٌ[١].

اختلفت أقوال أئمة النقد في مُعَمَّرِ بنِ سُلَيْمَانَ الرَّقِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. قال يحيى بن معين: معمر بن سُلَيْمَان الرقي ثِقَة[٢].

وقال النسائي: ليس به بأس[٣]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٤].

وذكره الإِمَامُ أَحْمَدُ يومًا فأثنى عليه في السُّنَّة، وذَكَرَ مِنْ فَضْلِهِ، وكان يقول: حَسَن الهيئة[٥].

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٨٦٩٢/١٥٦/٤).

٢() ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٥١٣٦/٤٢٩/٤).

٣() ينظر: «التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل»: (١٢١/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٥٠/١٠).

٤() ينظر: «الثقات»: (١٥٩٤٤/١٩٢/٩).

٥() ينظر: «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم»: (ص: ١٥٤/برقم: ١٠٢٢)، و«التاريخ الكبير»: (٢١٠٣/٤٧/٨).

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بن سلام: كَانَ مِنْ خَيْرِ مَنْ رَأَيْتُ[١].

وقال ابن المديني: كَانَ أَصْحَابُنَا يوثقونه[٢].

وقال مغلطاي: قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن معمر الرقي، فقال: ثقة. وخَرَّجَ الحاكم حديثه في «صحيحه»[٣].

وقال السمعاني: من مشاهير أهل الرقة[٤].

وقال الذهبي: ثقة وقور صالح[٥].

وقال الذهبي: الإِمَامُ، القُدْوَةُ[٦].

وقال الذهبي: كان من أجلاء المحدثين[٧].

وقال ابن حجر: ثقة فاضل[٨].

<u>القول الثاني: تضعيفه.</u> حيث قال الذهبي: قَالَ الأَزْدِيُّ: فِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرُ.

وقال ابن حجر: وقال الأزدي: له مناكير، ولم يُلْتَفَتْ إلى الأزدي في ذلك[٩].

١() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (١٢١٤/٤).

٢() ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني»: (صـ: ٦٢/برقم: ٢٥٠).

٣() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٦٨٣/٣٠٩/١١).

٤() ينظر: «الأنساب»: (١٥٨/٦).

٥() ينظر: «الكاشف»: (٥٥٧٣/٢٨٣/٢).

٦() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٨/٢١٠/٩).

٧() ينظر: «العبر في خبر من غبر»: (٣٠٨/١).

٨() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٤١/ برقم: ٦٨١٥).

٩() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٥٠/١٠).

وقال ابن حجر: ثقة فاضل أخطأ الأزدي في تليينه[١].

من خلال العرض السابق يتضح أن الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ وثَّق هذا الراوي، وأثنى عليه في أكثر من كتاب من كتبه، والحق معه ـ رحمه الله ـ فإن تعقبه في محله حيث وَثَّقَهُ جمع من النقاد ـ كما تقدم.

وحكى قول الأَزْدِيّ: «فِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرُ»، وذكر أنه لا يلتفت إلى غمز الأَزْدِيّ له؛ اعتمادًا على ما ذكره من قبل بأن الأزدي ضعيف فلا عبرة بتضعيفه للثقات، ولكونه أيضًا تفرد بالتضعيف، ولم يتابعه على قوله أحد من علماء الجرح والتعديل، ثم كرَّ على الأزدي كرة شديدة، حين قال: «وَيَكْفِيهِ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِيمَنْ اسْمُهُ مَعْمَرٌ ـ بِالتَّخْفِيفِ ـ وَإِنَّمَا هُوَ مُثَقَّلٌ»، فكأنه يعتبر أن الأزدي ليس أهلًا للباب الذي تصدى له؛ إذ كيف ينبري للجرح والتعديل، وهو لا يستطيع تمييز الراوي عن غيره؟!. والله تعالى أعلم.

التعقب السادس والثلاثون:

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

[صح] مُقَاتِلُ بنُ حَيَّان، أَبُو بِسْطَام النَّبَطِيُّ البَلْخِيُّ الخُرَاسَانِيُّ الخَرَّازُ. أَحَدُ الأَعْلَامِ.

رَوَى عَنِ الضَّحَاكِ، وَمُجَاهِدٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَشَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ، وَخَلْقٍ.

وَعَنْهُ ابنُ المُبَارِكِ، وَبَكِيرُ بنُ مَعْرُوفٍ، وَعِيسَى غُنْجَارٌ، وَآخَرُونَ.

وَرَوَى عَنْهُ مِنْ شُيُوخِهِ عَلْقَمَةُ بنُ مَرْثَدٍ، وَذَلِكَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

وَكَانَ عَابِدًا كَبِيرَ القَدْرِ، صَاحِبَ سُنَّةٍ وَصِدْقٍ.

هَرَبَ أَيَّامَ أَبِي مُسْلِمٍ الخُرَاسَانِيِّ إِلَى كَابُلٍ، وَدَعَا خَلْقًا إِلَى الإِسْلَامِ،

١() ينظر: «تقريب التهذيب (صـ: ٥٤١/ برقم: ٦٨١٥).

فَأَسْلَمُوا.

وَثَّقَهُ يَحْيَى بنُ مَعِين، وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُمَا. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: سَكَتُوا عَنْهُ. ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو الفَتْحِ، عَنْ وَكِيعٍ، أَنَّهُ قَالَ: يُنْسَبُ إِلَى الكَذِبِ.

كَذَا قَالَ أَبُو الفَتْحِ، وَأَحْسَبُهُ الْتَبَسَ عَلَيْهِ مُقَاتِلُ بنُ حَيَّانَ بِمُقَاتِلِ بنِ سُلَيْمَانَ، فَابْنُ حَيَّانَ صَدُوقٌ قَوِيُ الحَدِيثِ، وَالَّذِي كَذَّبَهُ وَكِيعٌ فَابْنُ سُلَيْمَانَ. ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ضَعِيفٌ.

وَكَانَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَل لَا يَعْبَأُ بِمُقَاتِلِ بنِ حَيَّانَ، وَلَا بِابْنِ سُلَيْمَانَ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الفَتْحِ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حُمَيدٍ الرُّؤَاسِيّ، عَنْ الحَسَنِ بنِ صَالِحٍ، عَنْ هَارُونَ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ مُقَاتِلٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ـ مَرْفُوعًا ـ قَالَ: «قَلْبُ القُرْآنِ يَس؛ فَمَنْ قَرَأَهَا كَتَبَ اللهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ القُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ»[1].

قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُقَاتِلُ بنُ سُلَيْمَانَ، وَقَدْ جَاءَ تَوْثِيقُ يَحْيَى بنِ مَعِينٍ لابْنِ حَيَّانَ مِنْ وُجُوهٍ عَنْهُ.

وَقَالَ فِيهِ الدَّارَقُطْنِيُّ: صَالِحُ الحَدِيثِ. نَعَمْ، أَمَّا ابْنُ خُزَيْمَةَ فَقَالَ: لَا أَحْتَجُّ بِمُقَاتِلِ بنِ حَيَّانَ[2].

اختلفت أقوال علماء النقد في مُقَاتِلِ بنِ حَيَّان البَلْخِيّ على قولين:

القول الأول: توثيقه. قَالَ يحيى بن معين: مقَاتل بن حَيَّان ثِقَة[3].

١() ينظر: تخريج هذا الحديث، ودراسة إسناده في نهاية الترجمة.

٢() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/١٧١/٨٧٣٩).

٣() ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٤/٣٧٣/٤٨٤٥).

وقال أيضًا: مُقَاتِل بن حَيَّان ثِقَةٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، رَجُلٌ صَالِح[١].

وقال مروان بن محمد الطاطري: ثقة[٢].

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كَانَ صَدُوقًا فِيمَا يروي إِذا كَانَ دونه ثَبت[٣].

وذكره أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار»[٤].

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ، والنَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ[٥]. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: صَالِحُ الْحَدِيثِ[٦].

وقال مغلطاي: قال البخاري: صدوق[٧].

وقال سبط ابن العجمي: ثِقَة صَالح[٨].

وقال الذهبي: الإِمَامُ، العَالِمُ، المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، لَهُ حَدِيْثٌ فِي «صَحِيْحِ مُسْلِمٍ»، وَكَانَ مِنَ العُلَمَاءِ العَامِلِيْنَ، ذَا نُسُكٍ وَفَضْلٍ، صَاحِبَ سُنَّةٍ[٩].

وقال الذهبي أيضًا: ثقة عالم صالح روى عنه مسلم، والأربعة، فأما مقاتل بن سليمان البلخي المفسر . صاحب الضحاك . فمتروك لقيه علي بن

١() ينظر: «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان الدقاق»: (صـ: ٣٣/برقم: ١٠).

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٦٢٩/٣٥٤/٨).

٣() ينظر: «الثقات»: (١١٢١٠/٥٠٨/٧).

٤() ينظر: (صـ: ٣٠٩/ برقم: ١٥٦٦).

٥() ينظر: «تذكرة الحفاظ»: (١٣١/١).

٦() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٩٨٤/٣).

٧() ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٧٢٢/٣٤٢/١١).

٨() ينظر: «الكشف الحثيث»: (صـ: ٢٦٠/ برقم: ٧٨١).

٩() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٤١/٦).

الجعد[1].

وقال الذهبي أيضًا: كَانَ خَيِّرًا نَاسِكًا، كَبِيرَ الْقَدْرِ، صَاحِبَ سُنَّةٍ[2].

وقال ابن حجر: صدوق فاضل أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعًا كذبه وإنما كذب الذي بعده، يعني: مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني أبا الحسن البلخي نزيل مرو[3].

القول الثاني: تضعيفه. قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: لا أَحْتَجُّ بِهِ[4]. وقال الذهبي: «وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ: سَكَتُوا عَنْهُ. ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو الفَتْحِ، عَنْ وَكِيعٍ، أَنَّهُ قَالَ: يُنْسَبُ إِلَى الكَذِبِ؛ كَذَا قَالَ أَبُو الفَتْحِ، وَأَحْسَبُهُ الْتَبَسَ عَلَيْهِ مُقَاتِلُ بنُ حَيَّانَ بِمُقَاتِلِ بنِ سُلَيْمَانَ، فَابْنُ حَيَّانَ صَدُوقٌ قَوِيُ الحَدِيثِ، وَالَّذِي كَذَّبَهُ وَكِيعٌ فَابْنُ سُلَيْمَانَ. ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ضَعِيفٌ. وَكَانَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَل لَا يَعْبَأُ بِمُقَاتِلِ بنِ حَيَّانَ، وَلَا بِابْنِ سُلَيْمَانَ... وَقَدْ جَاءَ تَوْثِيقُ يَحْيَى بنُ مَعِينٍ لابْنِ حَيَّانَ مِنْ وُجُوهٍ عَنْهُ»[5].

ويتضح جليًّا من العرض السابق لأقوال النُّقَّاد أن الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ وثَّق مُقَاتِلَ بنَ حَيَّان البَلْخِيَّ الخُرَاسَانِيَّ ووصفه بأنه أَحَدُ الأَعْلَامِ، كَانَ عَابِدًا كَبِيرَ القَدْرِ، صَاحِبَ سُنَّةٍ وَصِدْقٍ، وقال أيضًا: الإِمَامُ، العَالِمُ، المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، لَهُ حَدِيْثٌ فِي «صَحِيْحِ مُسْلِمٍ»، وَكَانَ مِنَ العُلَمَاءِ العَامِلِيْنَ، ذَا نُسُكٍ وَفَضْلٍ، كَبِيرَ الْقَدْرِ، والحق معه ـ رحمه الله ـ فقد وثقة

١() ينظر: «الكاشف»: (٢/٢٩٠/٥٦١٣).

٢() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٣/٩٨٤).

٣() ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٤٤/ برقم: ٦٨٦٧).

٤() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٣/٩٨٤).

٥() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/١٧١/٨٧٣٩).

جمع كبير من أئمة النقد كما تقدم.

وأما عن تضعيف الأزدي له فقد أجاب عنه الذهبي بأنه قد يكون الْتَبَسَ عَلَيْهِ مُقَاتِلُ بنُ حَيَّانَ بِمُقَاتِلِ بنِ سُلَيْمَانَ، ثم ذكر أن ابْنَ حَيَّانَ صَدُوقٌ قَوِيُ الحَدِيثِ، وَالَّذِي كَذَّبَهُ وَكِيعٌ فَهو مُقاتلُ بنُ سُلَيْمَانَ.

وأما عن حال مقاتل بن سليمان فقد قال ابن أبي حاتم: أخبرنا محمود بن آدم المروزي فيما كتب إليَّ قال: أُخْبِرْتُ عن وكيع أنه قال: كان مقاتل بن سليمان كذابًا[١].

وقال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير: كان قاصًّا، ترك الناس حديثه.

وقال يحيى بن معين: مقاتل بن سليمان ليس حديثه بشيئ.

وقال أبو حاتم: هو متروك الحديث[٢].

وقال أَحْمَد بن سَيَّار بن أيوب: ومقاتل بن سليمان كان من أهل بلخ تحول إلى مرو، وخرج إلى العراق ومات بها، يكنى: أبا الحسن، وهو متهم متروك الحديث، مهجور القول[٣].

وقال الذهبي: فأما مقاتل بن سليمان المفسر فكان في هذا الوقت ـ يعني وقت حياة مقاتل بن حيَّان ـ وهو متروك الحديث[٤].

وقال ابن حجر في ترجمته: «قال عمرو بن علي: متروك الحديث كذاب. وقال ابن سعد: أصحاب الحديث يتقون حديثه وينكرونه. وقال البخاري: منكر الحديث سكتوا عنه. وقال النسائي: كذاب. وقال زكريا الساجي:

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٨/٣٥٤/١٦٣٠).

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٨/٣٥٥).

٣() ينظر: «تاريخ بغداد»: (١٥/٢٠٧).

٤() ينظر: «تذكرة الحفاظ»: (١/١٣١).

قالوا: كان كذابًا متروك الحديث. وقال الدارقطني: يكذب وعدَّه في المتروكين. وقال العجلي: متروك الحديث. وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم» [1].

وأجاب الذهبي عن نقل الأزدي لقول ابْن مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ»، بأنه قَدْ جَاءَ تَوْثِيقُ يَحْيَى بنِ مَعِينٍ لابْنِ حَيَّانَ مِنْ وُجُوهٍ عَنْهُ، وقد تقدم ذلك في عرض الأقوال السابقة في مقاتل بن حيان.

ولكن لم يُجِب الذهبي عن قول ابْنِ خُزَيْمَةَ: «لا أَحْتَجُّ بِهِ»، ولم أقف أنا من خلال المصادر التي طالعتها على سبب تضعيف ابن خزيمة له، ولكن على فرض صحة نسبة هذا القول لابن خزيمة فلا يقوى على معارضة أقوال عامة النقاد الذين ذكرتهم في توثيقه، والله تعالى أعلم.

- تخريج الحديث الذي أسنده أَبُو الفَتْحِ الأزدي فيما نقله عنه الذهبي قال: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حُمَيدٍ الرُّؤَاسِيِّ، عَنْ الحَسَنِ بنِ صَالِحٍ، عَنْ هَارُونَ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ مُقَاتِلٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ـ مَرْفُوعًا ـ قَالَ: «قَلْبُ القُرْآنِ يَس؛ فَمَنْ قَرَأَهَا كَتَبَ اللهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ القُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ».

أخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ يس (١٦٢/٥)، برقم: (٢٨٨٧)، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَسُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرُّؤَاسِيُّ، عَنْ الحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ هَارُونَ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَقَلْبُ القُرْآنِ يس،

١() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٨٣/١٠).

وَمَنْ قَرَأَ يس كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ».

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَبِالبَصْرَةِ لَا يَعْرِفُونَ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ. وَهَارُونُ أَبُو مُحَمَّدٍ شَيْخٌ مَجْهُولٌ».

وأخرجه الترمذي أيضًا في «جامعه»، كِتَاب: فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ يس (١٦٢/٥)، برقم: (٢٨٨٨)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، بِهَذَا،

وأخرجه الدارمي في «سننه»، كِتَاب: فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، بَاب: فِي فَضْلِ يس (٢١٤٩/٤)، برقم: (٣٤٥٩)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، به بنحوه.

وأخرجه البيهقي في «الشعب»: فصل: في فضائل السور والآيات (٩٤/٤)، برقم: (٢٢٣٣)، من طريق قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حدثنا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ به بنحوه.

ومن طريق البيهقي أخرجه الشجري في «أماليه»: (١/ ١٥٤).

وصرَّحت الروايات السابقة باسم مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، وليس كما قال الذهبي: «الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُقَاتِلُ بنُ سُلَيْمَانَ»، بل في كل المصادر التي طالعتها تصريح باسم مقاتل بن حيان.

<u>دراسة إسناد الترمذي في «سننه»:</u>

١. قُتَيْبَةُ: هو قُتَيْبَةُ بن سعيد بن جَمِيلِ بن طَرِيفِ بن عبد الله الثَّقَفِيُّ مولاهم، أبو رجاء البَغْلَانيُّ، وبَغْلَان من قرى بَلْخٍ، قال ابن عدي: اسمه يحيى، و قُتَيْبَةُ لقب، وقال ابن منده: اسمه علي. روى عن مالك، والليث بن سعد، وحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرُّؤَاسِيّ، وغيرهم، وروى عنه الجماعة

سوى ابن ماجه، وروى عنه يحيى بن مَعِين، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتم، وغيرهم، قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، ومسلمة بن قاسم: ثقة؛ زاد النسائي: صدوق. وقال الحاكم: ثقة مأمون.

وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت، تُوفِيَ يوم الأربعاء مستهل شعبان سنة ٢٤٠هـ. عن ٩٠ سنة[١].

١. وَتابعه سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ: وهو سفيان بن وكيع بن الجراح الرواسي، أبو محمد الكوفي. روى عن أبيه، وحميد بن عبدالرحمن الرواسي، وابن عيينة، وغيرهم. وروى عنه الترمذي، وابن ماجه، وغيرهما. قال البخاري: يتكلمون فيه. وقال أبو حاتم: لين. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال في موضع آخر: ليس بشيء. وقال ابن حبان: كان شيخًا فاضلًا صدوقًا، إلا إنه ابتلي بوارقه. وقال ابن عدي: وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه، وحديث مرسل فيوصله، أو يبدل قومًا بقومٍ في الإسناد. وقال الذهبي: ضعيف. وقال أيضًا: ضُعِّفَ. وقال ابن حجر: كان صدوقًا إلا إنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فَنُصِحَ فلم يقبل فسقط حديثه. تُوفِيَ في ربيع الآخر سنة ٢٤٧هـ[٢]. وخلاصة حاله أنه ضعيف، لكنه توبع برواية قتيبة

١() ينظر: «الثقات»: (١٤٩٥٨/٢٠/٩)، «الكاشف»: (٤٥٥٥/١٣٤/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٦٤١/٣٢٢/٨)، «التقريب»: (صـ: ٤٥٤/ برقم: ٥٥٢٢).

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٩٩١/٢٣١/٤)، «الكامل»: (٨٤٤/٤١٧/٣)، «المجروحين»: (٣٥٩/١)، «الكاشف»: (٢٠٠٥/٤٤٩/١)، «المغني»: (٢٤٨٩/٢٦٩/١)، «تاريخ الإسلام»:

بن سعيد، وهو ثقة.

٢. حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرُّؤَاسِيُّ: هو حُمَيْدُ بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرُّؤَاسِيُّ، أبو عوف الكوفي. وقيل: كنيته أبو علي، وأبو عوف لقب. روى عن أبيه، والأعمش، والحسن بن صالح، وغيرهم. وروى عنه أحمد، وقتيبة، وغيرهما. قال الأثرم: أثنى عليه أحمد، ووصفه بخير. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو بكر بن أبي شيبة: قَلَّ من رأيت مثله. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، لم يكتب الناس كل ما عنده. وقال العجلي: ثقة ثبت عاقل ناسك. وقال الذهبي: أحد الأثبات. وقال ابن حجر: ثقة. توفي سنة ١٨٩هـ، وقيل: بعدها[١]،

<u>وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت</u>.

٣. الحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: هو الحسن بن صالح بن صالح بن حي، وهو حيان بن شُفَيّ بن هُنَيّ بن رافع الهمداني الثوري. روى عن أبيه، وعمرو بن دينار، وهارون أبي محمد، وغيرهم. وروى عنه ابن المبارك، وحميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، ووكيع بن الجراح، وغيرهم. قال أحمد، وابن معين، والنسائي: ثقة. وقال أبو زرعة: اجتمع فيه إتقان، وفقه، وعبادة، وزهد.

(٢٨٤/١٨)، «لسان الميزان»: (٣١٦١/٢٣٤/٧)، «تهذيب التهذيب»: (٢١٠/١٠٩/٤)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٢٤٥/برقم: ٢٤٥٦).

١() ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٣٩٨/٦)، «الجرح والتعديل»: (٩٩١/٢٢٥/٣)، «معرفة الثقات»: (٣٦٤/٣٢٣/١)، «الثقات»: (٧٣٣٠/١٩٤/٦)، «تاريخ الإسلام»: (١٣٥/١٢)، «الوافي بالوفيات»: (١٢١/١٣) «تهذيب التهذيب»: (٧٥/٣٩/٣)، «تقريب التهذيب»: (صـ:١٨٢/برقم:١٥٥١).

وقال أبو حاتم: ثقة حافظ متقن. وقال العجلي: كان ثقة ثبتًا متعبدًا، وكان يتشيع إلا إن ابن المبارك كان يحمل عليه بعض الحمل؛ لحال التشيع، ولم يرو عنه شيئًا. وقال ابن حبان: كان الحسن بن صالح فقيهًا ورعًا من المتقشفة الخشن، وممن تجرد للعبادة، ورفض الرياسة على تشيع فيه. وقال الذهبي: أحد الأعلام صدوق عابد متشيع. وقال ابن حجر: ثقة فقيه عابد، رمي بالتشيع. تُوفِيَ سنة ١٩٦ هـ. وقيل: سنة ١٩٧ هـ[١].

وخلاصة حاله أنه ثقة فقيه.

٤. هَارُونُ أَبو مُحَمَّدٍ: روى عن مقاتل بن حيان، عن قتادة، عن أنس «إِنَّ لِكُلِّ شَيءٍ قَلْبًا، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَس». وروى عنه الحسن بن صالح بن حي. قال الترمذي: هذا حديث غريب، وهارون أبو محمد مجهول. وقال الذهبي: أنا أتهمه بما رواه القضاعى في «شهابه»، وروى هذا الحديث بإسناده. وقال الذهبي، وابن حجر: مجهول[٢]. وخلاصة حاله أنه مجهول.

٥. مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ: ثقة عالم صالح روى عنه مسلم[٣]، وهو صاحب الترجمة في هذا التعقب.

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦٨/١٨/٣)، «معرفة الثقات»: (٢٩٧/٢٩٦/١)، «الثقات»: (٧١٧٧/١٦٤/٦)، «تسمية فقهاء الأمصار»: (صـ:١٢٨/برقم:٦٣)، «الكامل»: (٤٤٨/٣٠٩/٢)، «الكاشف»: (١٠٣٧/٣٢٦/١)، «سير أعلام النبلاء»: (١٣٤/٣٦١/٧)، «تهذيب التهذيب»: (٥١٦/٢٤٨/٢)، «تقريب التهذيب»: (صـ:١٦١/برقم:١٢٥٠).

٢() ينظر: «التاريخ الكبير»: (٢٨١٥/٢٢٦/٨)، «الكاشف»: (٥٩٢٥/٣٣٢/٢)، «ميزان الاعتدال»: (٩١٧٨/٢٨٨/٤) «تهذيب التهذيب»: (٣٢/١٥/١١)، «تقريب التهذيب»: (صـ:٥٦٩/برقم:٧٢٤٩).

٣() ينظر: «الكاشف»: (٥٦١٣/٢٩٠/٢).

٦. قَتَادَةُ: هو قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ بن قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ، أبو الخطاب البصري. ثقة ثبت، وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، تُوفِيَ سنة ١١٧هـ، وكان له ٥٥ سنة. ولكن ذِكْرُ ابنِ حَجَرٍ رحمه الله له في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين على إطلاقه فيه نظر والله تعالى أعلم، فينبغي التفرقة بين رواية قتادة عن أنس؛ لكونه مكثرًا عنه، فمثل قتادة رحمه الله يكون في شيخه أنس من أهل المرتبة الثانية وهم من احتمل الأئمةُ تدليسَهم؛ وذلك لأن من أكثر الرواية عن شيخ وصرح في عدد من أحاديثه بالتحديث زال ما كنا نخشاه من تدليسه، كما قرره علماء هذا الشأن، قال الذهبي في «الميزان»: عن سليمان بن مهران الأعمش أثناء ترجمته: «قلت: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»[١]، فيقرر الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ أن احتمالية التدليس تندفع في حالة الشيوخ الذين أكثر من الرواية عنهم، وفي «الصحيحين»، وغيرهما تصريح كثير من قتادة بالتحديث عن أنس رضي الله عنه.

<u>ومما يدلل على كثرة رواية قتادة عن أنس</u> وجودها بكثرة في مسند أحمد، والبزار، والطيالسي، ومعاجم الطبراني، وغيرها من كتب السنة الأخرى[٢].

١() ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢/٢٢٤)، برقم: (٣٥١٧).

٢() ينظر: ينظر: «معرفة الثقات»:(٢/٢١٥/١٥١٣)، «الثقات»: (٥/٣٢١/٥٠٤٥)، «تهذيب التهذيب»: (٨/٣١٨/٦٣٧)، و«التقريب»:(صـ: ٤٥٣/ برقم: ٥٥١٨).

٧. أَنَسٌ: هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصاري الخزرجي، وَأُمُّهُ أُمُّ سُلَيْمِ بِنْتُ مِلْحَانَ، خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين، ذكر ابن سعد أنه شهد بدرًا، له ألف ومئتان حديث وستة وثمانون (١٢٨٦) حديثًا، اتفق البخاري ومسلم على مئة وثمانية وستين (١٦٨) حديثًا. وانفرد البخاري بثلاثة وثمانين (٨٣) حديثًا، وانفرد مسلم بواحد وسبعين (٧١) حديثًا، دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة في المال والولد وطول العمر، تُوفِيَ سنة ٩٢هـ. وقيل: ٩٣هـ، وقد جاوز المئة، وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة[١].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

ضعيف؛ لحال هارون أبي محمد فإنه مجهول، واتهمه الذهبي في «الميزان» بهذا الحديث.

١() ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٧/ ١٧)، «الإصابة في تمييز الصحابة»: (٢٧٧/١٢٦/١)، «سير أعلام النبلاء»: (٦٢/٣٩٥/٣).

الخاتمة والنتائج والتوصيات

بعد هذه الجولة العلمية، والدراسة الحديثية أسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث إضافة جديدة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة من ناحية الموضوع، وكذلك من ناحية التفصيل الذي عَوَّلْتُ عليه أثناء عرضي للدراسة، وإبرازه للقارئ الكريم.

ولما كان من تمام البحث أن يبرز الموضوع مستوفًى من جميع جوانبه فأحب أن أُبَيِّنَ خلاصة ما تعرضت له في هذا البحث فذكرت ترجمة موجزة للإمام الذهبي، وتعريفًا مختصرًا لكتابه «ميزان الاعتدال»، وكذا عَرَّفتُ بالإمام الأزدي، وكتابه «الضعفاء»، وقمت بيان ميزات الكتابين، ومنهجيهما – رحمهما الله تعالى – في كتابيهما.

ثم طالعت كتاب «ميزان الاعتدال» كاملًا، واستخرجت منه تعقبات الإمام الذهبي على الإمام الأزدي، ودونتها في مسوّدة عندي، وقمت بدراستها، وتحرير القول فيها.

ثم وصلت إلى ثمرة الدراسة ومقصودها؛ وهي «الدراسة التطبيقية المتعلقة بالتعقبات التي تعقَّب فيها الإمام الذهبيُّ الإمامَ الأزدي، والتي وصلت ستة وثلاثين تعقبًا.

<u>وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي على النحو التالي:</u>

١. إن الدافع لتعقبات العلماء بعضهم على بعض في مؤلفاتهم هو تنقيحها وتصفيتها من الأوهام والأخطاء التي وقعت فيها، وكذلك صيانة القاريء والمُطالع من متابعة المؤلف على خطئه ووهمه؛ ولا يخفى ما في ذلك من خدمة للعلم، وإتمام لفوائده.

٢. إن أقوال الحافظ الأزدي في الرجال كثيرة مبثوثة في كتب كثير من كتب الرجال، وأن الحافظ الأزدي يُضعِّف كثيرًا بلا سند ولا حجة، وأنَّ كتابه «الضعفاء» لا يزال مفقودًا، وتكمن أهميته في استفادة العلماء الذين جاءوا بعده من نقده وأقواله التي أورها في كتابه.

٣. إن تعقبات الإمام الذهبي على الحافظ الأزدي في «ميزان الاعتدال» ذات قيمة علمية هامة، وفائدة منهجية جليلة في دراسة رواة السنة المطهرة ومعرفة أحوالهم، وقد ظهر تمكن الإمام الذهبي في هذا الباب من خلال تعقباته التي أوردتها في هذا البحث.

٤. إن أنواع التعقبات التي أوردها الذهبي على الأزدي:

أ . سرده للجرح وسكوته عن التوثيق في كثير من تراجمه في كتابه: «الضعفاء»، وبحسب ما نقله عنه الإمام ابن الجوزي عنه في كتابه: «الضعفاء والمتروكين»، وهذا يؤكد سلامة وصحة ما ذهب إليه الحافظ الذهبي، وهو من أهل الاستقراء التام في معرفة الرجال كما قال عنه الحافظ ابن حجر – رحمهم الله تعالى.

ب . إيراده للرجل في «الضعفاء والمتروكين» بلا حجة ولا مستند، وهذا في أكثر من ترجمة كما تقدم في ثنايا هذا البحث.

ج . عدم تمييزه بين الرواة، وقد ظهر ذلك في كلامه على مُقَاتِلِ بنِ حَيَّان البَلْخِيّ الخُرَاسَانِيّ المحدث الثقة، والتباسه عنده ب مقاتل بن سليمان المفسر المتروك .

٥. هناك بعض الرواة الثقات الأثبات الذين ترجم الإمام الذهبي في «الميزان» لإنصافهم والدفاع عنهم؛ وذلك للرد على مَن ذكروه في «الضعفاء» كابن عدي، والعقيلي، وابن الجوزي، والأزدي، وذلك مثل: إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ، وإِسْرَائِيل بن مُوسَى البصري، وبَهْز بن أَسَدٍ

العَمِّيِّ، وحَمَّاد بن أُسَامَةَ الكُوفِيِّ، وعُثْمَان بن أَبِي شَيْبَةَ، وغيرهم ممن جرَّحهم بعض العلماء؛ فذكرهم ليثبت عدالتهم ويُظهر ضبطهم وتوثيقهم.

٦. تظهر براعة الإمام الذهبي النقدية وحسن توجيهه لأقوال النُّقَّاد، والدفاع عن أقدار أئمة السنة ورتبهم، واتسامه بالأدب الجَمِّ في تعقباته.

٧. ما غفل عنه الإمام الأزدي استدركه عليه الإمام الذهبي فنبه عليه، وما فات الذهبيَّ أو غفل عنه أو أخطأ فيه تعقَّبه فيه الحافظ ابن حجر وأبان عن صوابه.

٨. الوقوف على سعة اطلاع الإمام الذهبي ودقة نظره النقدي في «ميزان الاعتدال»، وتنبيهه على ما أخطأ فيه من سبقه، وبيانه للصواب في ذلك، وفي أحايين كثيرة يُتابع مَن سبقه من أئمة النقد، ويستفيد منهم؛ فأستفاد الذهبي من أقوال الأزدي كثيرًا، حيث وافقه فيما يربو عن (٥٧٠) ترجمة بحسب الإحصائية التي قمت بعملها في خلال مرحلة الإعداد لهذا البحث؛ فلا غرو فالذهبي – رحمه الله – من أهل الاستقراء التام في الرجال.

٩. تشدد الإمام الأزدي – رحمه الله – في أحكامه على بعض الرواة واضح، وقد ظهر لي ذلك جليًّا من خلال هذا البحث، ولعل مَن يطالع التراجم التي أوردتها يظهر له ذلك بقليل من التأمل والملاحظة.

١٠. أنَّ كتاب: «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي – رحمه الله – من أهم المصنفات التي صُنِّفَت في نقد الرجال، وأبدعها وأجودها عند المتأخرين من أئمة هذا الشأن، وأنه حوى من الفوائد، واشتمل على الفرائد التي لا يجدها الطالب في عشرات الكتب غيره.

١١. أن من أنواع التوثيق التي اعتمد عليها علماء الجرح والتعديل «التوثيق الفعلي»، وهو الحكم على الراوي بأنه ثقة طالما أخرج له الأئمة في صحاحهم، أو أخرج له أحد الأئمة الذين اشترطوا الصحة، ومن أنواع

التوثيق أيضًا «التوثيق الجماعي» وهو توثيق الراوي ضمن جماعة من الرواة من غير التنصيص على توثيقه بالذات، كقولهم: كان بقي لا يروي إلا عن ثقة، وكذا مالك، وأبو داود، وشعبة، ويحيى القطان كانوا لا يروون إلا عن ثقة.

١٢. أن تعقبات الذهبي على الأزدي في مجملها صحيحة صائبة من خلال ما درست، ولم يظهر أن تعقبه ليس في محله إلا في التعقب الثامن والعشرين في ترجمة علَّاق بن أبي مسلم، وفي التعقب الحادي والثلاثين في ترجمة: عُمَارَةَ بنِ بِشْرٍ

وغير ذلك من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث.

وأما عن أهم التوصيات، فهي كما يلي:

١. إعداد دراسة علمية موسعة تتناول تعقبات الحافظ الذهبي على أئمة النقد، وبيان صواب هذه التعقبات أو مجانبتها للصواب.

٢. إعداد موسوعة علمية حاسوبية متخصصة في رواة السنة النبوية، موسوعة للثقات، وأخرى للضعفاء، والاستعانة بأساتذة متخصصين للفصل في الراجح من أحوال الرواة، وكذلك تمييز الرواة المهملين، وتعيين المبهمين، وذلك يكون عونًا كبيرًا للباحثين.

٣. عمل رسالة علمية تقوم بجمع أقوال الحافظ الأزدي من خلال كتب التراجم الكثيرة، ويكون هذا الجمع بطريقة استقصائية، لا بطريقة انتقائية، ومقارنة هذه الأقوال بأقوال عامة النقاد، والموازنة بين الأقوال في الراوي، وتحرير حال الراوي وَفق ذلك.

٤. عقد مُؤتمر علمي سنوي في جامعة الأزهر الشريف لبحث الجديد فيما يخص بالسنة النبوية، وعلومها، ومناقشة القضايا الهامة التي تشغل أذهان الأوساط الحديثية الآنية، على أن يخصص لقضايا فهم النص

النبوي جانبًا كبيرًا من أعمال المؤتمر، وتقدم فيه الأبحاث الجديدة التي تُعنَى بذلك؛ وذلك هام جدًّا في مجتمعاتنا اليوم.

وأخيرًا أقول: إن هذا البحث كانت فرصة سانحة لي لقضاء فترة طيبة من الزمن في صحبة رواة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا ريب أن صحبة الأخيار تدفع الإنسان دائمًا إلى الخير؛ وتحثه عليه، كما اعترف بأن الاطلاع على مؤلفات الأئمة النقاد المحققين المطلعين والعكوف على دراستها قد فتح لي آفاقًا واسعة للنظر والتحقيق والتحرير والتفكير النافع، واستخراج الفوائد العلمية، واستخلاص القواعد الحديثية.

وفي الختام أسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يلهمني الرشاد والصواب، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يبارك في هذا المجهود، وأن يجعل الإخلاص رائدي، والهدى مقصدي، والتوفيق حليفي، وأن ينفعني بهذا العمل وسائر المسلمين، وأن يرزقني صحبة النبي المصطفى الأمين صلى الله عليه وسلم في جنات النعيم.

فالله جلَّ جلاله هو الموفق والمعين والهادي إلى سواء السبيل إنه سبحانه سميع قريب، ونعم المولى ونعم المجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصل اللهم على نبينا محمد النبي المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه وسلم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الباحث:

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

مدرس الحديث وعلومه بالقاهرة.

حولية
كلية
الدراسات
الإسلامية

(فهرس المصادر والمراجع)

١. أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي». المؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي. المحقق: د. سعدي الهاشمي. الناشر : الجامعه الاسلامية – المدينه المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م. عدد الأجزاء : ٣ .

٢. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلاني. مطبعة الكبرى الأميرية، مصر. الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ. عدد الأجزاء: ١٠ .

٣. أسماء المدلسين. المؤلف: جلال الدين السيوطي. المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار. الناشر: دار الجيل – بيروت. الطبعة: الأولى. عدد الأجزاء: ١ .

٤. أقوال الحافظ الأزدي في الجرح والتعديل الواردة في كتاب: «تهذيب الكمال»، د/ قاسم طه محمد »: (صـ: ٢٨)، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية (عدد: (١١)، مجلد: (١٤) كانون الأول: (٢٠٠٧)).

٥. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م. عدد الأجزاء: ١٢ .

٦. الأحاديث المختارة. تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة – ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

٧. الإصابة في تمييز الصحابة». المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر : دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ. تحقيق : علي محمد البجاوي. عدد الأجزاء : ٨ .

٨. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار. المؤلف: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم اليمني. المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف. الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م. عدد الأجزاء: ٣ .

٩. الأنساب. المؤلف: أبو سعد السمعاني. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.

١٠. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم». المؤلف: ابن عبد الهادي الحنبلي. تحقيق وتعليق: د روحية عبد الرحمن السويفي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

١١. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. المؤلف: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي. الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة. عام النشر: ١٩٦٧ م.

١٢. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. تأليف: للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، دار النشر: دار طيبة - الرياض - ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.

١٣. البداية والنهاية المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م. عدد

الأجزاء: ١٥ .

١٤. البداية والنهاية. المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. سنة النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. عدد الأجزاء: ٢١ (٢٠ ومجلد فهارس).

١٥. البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة». المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروزأبادي. عدد الأجزاء: ١. دار النشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت - ١٤٠٧هـ. الطبعة: الأولى. تحقيق: محمد المصري.

١٦. تاج العروس من جواهر القاموس. المؤلف: أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية.

١٧. تاريخ أسماء الثقات». المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية - الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ١ .

١٨. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. عدد الأجزاء: ١ .

١٩. تاريخ ابن معين (رواية الدوري). المؤلف: يحيى بن معين البغدادي. المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٤ .

٢٠. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب

الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١٥ .
٢١. وراجعت أيضًا طبعة دار الكتاب العربي، بيروت. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م. عدد الأجزاء: ٥٢ .
٢٢. تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م. عدد الأجزاء: ١٦ .
٢٣. وراجعت أيضًا طبعة دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ. عدد الأجزاء: ٢٤ .
٢٤. تحرير تقريب التهذيب. المؤلف: د: بشار عواد معروف. الشيخ: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م. مجلد واحد.
٢٥. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. المؤلف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. عدد الأجزاء: ١٠ .
٢٦. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين. المؤلفون: العِراقي، ابن السبكى، الزبيدي. استِخرَاج: أبي عبد الله مَحمُود بِن مُحَمّد الحَدّاد. الناشر: دار العاصمة للنشر – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م. عدد الأجزاء: ٧ (٦ ومجلد للفهارس).
٢٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي». المؤلف: جلال الدين السيوطي. الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. عدد الأجزاء: ٢ .

٢٨. تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. عدد الأجزاء: ٤ .

٢٩. ترتيب الأمالي الخميسية للشجري. مؤلف الأمالي: يحيى بن الحسين الشجري الجرجاني. رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م. عدد الأجزاء: ٢ .

٣٠. تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم. المؤلف: أبو عبد الرحمن النسائي. المحقق: محمود إبراهيم زايد. الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٦٩هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٣١. تعقبات الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» على كتاب «الضعفاء والمتروكين» للإمام ابن الجوزي»، بحث منشور في جامعة اليرموك بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٠٠م.

٣٢. تقريب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ١.

٣٣. تكملة المعاجم العربية. المؤلف: رينهارت بيتر آن دُوزِي. (نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ ١ – ٨: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط). الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية. الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ – ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١١.

٣٤. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة. المؤلف:

ابن عَرَّاق الكناني. المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ. عدد الأجزاء: ٢ .

٣٥. تهذيب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ. عدد الأجزاء: ١٢ .

٣٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج المزي. المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م. عدد الأجزاء: ٣٥ .

٣٧. التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. عدد الأجزاء: ٨ .

٣٨. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة. المؤلف: شمس الدين السخاوي. الناشر: الكتب العلميه، بيروت –لبنان. الطبعة: الاولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. عدد الأجزاء: ٢ .

٣٩. التَّراجِمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَال تَهْذِيبَ الكَمَال لمُغْلَطَاي (المَطْبُوع). مِنْ: تَرجَمةِ الحَسَنْ البَصرِيّ إِلَى: تَرجَمةِ الحكم بْن سنان. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. تحقيق ودَرَاسَة: طُلاَّبْ وَطَالِبَاتْ مَرْحَلَة الماجسْتيْر (لعام ١٤٢٤ – ١٤٢٥) شُعْبَة التَّفْسِيْر وَالحَدِيْث – جامعة الملك سعود. إِشْرَاف: د. عَلِي بن عبد الله الصياح. تقديم: د. محمد بن عبد الله الوهيبي. الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٤٠. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. المؤلف:

أبو الوليد الباجي الأندلسي. المحقق: د. أبو لبابة حسين. الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ٣ .

٤١. التعريفات. المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني. تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١ .

٤٢. التعريفات الفقهية. المؤلف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي. الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م). الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م. عدد الأجزاء: ١.

٤٣. التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل. المؤلف: أبو الفداء ابن كثير الدمشقي. دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م. عدد الأجزاء: ٤ .

٤٤. التمييز. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية. الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٤٥. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني. مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة. الناشر: المكتب الإسلامي. الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م. عدد الأجزاء:

٢.
٤٦. التوقيف على مهمات التعاريف. المؤلف: زين الدين عبد الرؤوف المناوي القاهري. الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ١.
٤٧. الثقات. المؤلف: ابن حبان البُستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م. عدد الأجزاء: ٩ .
٤٨. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي. دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م. عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).
٤٩. الجرح والتعديل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند. دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.
٥٠. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي اليمني. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية . دار البشائر - حلب . بيروت. الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ. عدد الأجزاء: ١.
٥١. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: حماد بن محمد الأنصاري. الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة. الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ -

١٩٦٧ م. عدد الأجزاء: ١ .

٥٢. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عبد المعيد خان. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد . الهند. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م. عدد الأجزاء: ٦ .

٥٣. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم. المؤلف: أبو الحسن الدارقطني. المحقق: بوران الضناوي . كمال يوسف الحوت. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م. عدد الأجزاء: ٢ .

٥٤. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث». المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: دار البشائر – بيروت. الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ١ .

٥٥. ذيل تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين أبو المحاسن الحسيني الدمشقي . الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م. عدد الأجزاء: ١ .

٥٦. الرد الوافر. المؤلف: ابن ناصر الدين الدمشقي. المحقق: زهير الشاويش. الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٥٧. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة. المؤلف: محمد بن أبي الفيض الكتاني. المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. الناشر: دار البشائر الإسلامية. الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١ .

٥٨. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. المؤلف: محمد عبد الحي اللكنوي الهندي. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٥٩. الرَّوضُ البَاسِمْ في الذِّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. المؤلف: ابن الوزيراليماني. تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد. اعتنى به: علي بن محمد العمران. الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع. عدد الأجزاء: ٢ (في ترقيم مسلسل واحد).

٦٠. سنن الترمذي. المؤلف: أبو عيسى الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢). ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣). وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥). الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م. عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

٦١. سنن الدارمي. المؤلف: أبو محمد الدارمي. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ٤ .

٦٢. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم. المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. المحقق: د. زياد محمد منصور. الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٦٣. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل. المؤلف: أبو داود السِّجِسْتاني. المحقق: محمد علي قاسم العمري. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. عدد

الأجزاء: ١ .

٦٤. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. المؤلف: علي بن عبد الله المديني. المحقق: موفق عبد الله عبد القادر. الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٦٥. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. المؤلف: يحيى بن معين البغدادي. المحقق: أحمد محمد نور سيف. دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. عدد الأجزاء: ١ .

٦٦. سؤالات الأثرم للإمام أحمد. المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. المحقق: د. عامر حسن صبري. الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م. عدد الأجزاء: ١.

٦٧. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. المؤلف: أبو الحسن الدارقطني. المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ١ .

٦٨. سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه. المؤلف: أبو بكر البرقاني. المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. الناشر: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٦٩. سير أعلام النبلاء. المؤلف : شمس الدين الذهبي. المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر : مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥م. عدد الأجزاء : ٢٥ (٢٣ ومجلدان فهارس).

٧٠. السنن الكبرى. المؤلف: أبو بكر البيهقي. المحقق: محمد عبد القادر

عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٧١. شرح النووي على صحيح مسلم. المؤلف: محيي الدين النووي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ. عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات).

٧٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: ابن العماد الحنبلي. حققه: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. عدد الأجزاء: ١١ .

٧٣. شعب الإيمان. المؤلف: أبو بكر البيهقي. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١٤ (١٣، ومجلد للفهارس).

٧٤. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني. المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله. الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية). الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م. عدد الأجزاء: ١١ مجلد (في ترقيم مسلسل واحد)، ومجلد للفهارس.

٧٥. صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن

السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. عدد الأجزاء: ٩ .

٧٦. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. المؤلف: ابن حبان البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م. عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزء ومجلد فهارس).

٧٧. صحيح مسلم. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. عدد الأجزاء: ٥ .

٧٨. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط. المؤلف: أبو عمرو ابن الصلاح. المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر. الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٧٩. الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر العقيلي المكي. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ٤ .

٨٠. الضعفاء والمتروكون. المؤلف: أبو الفرج ابن الجوزي. المحقق: عبد الله القاضي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ. عدد الأجزاء: ٣ × ٢ .

٨١. طبقات الحفاظ. جلال الدين السيوطي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٨٢. طبقات الشافعية الكبرى. المؤلف: تاج الدين السبكي. المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. الناشر: هجر للطباعة

والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ. عدد الأجزاء: ١٠ .

٨٣. طبقات المدلسين. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. الناشر: مكتبة المنار – عمان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١ .

٨٤. الطبقات الكبرى. المؤلف: لابن سعد. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م. عدد الأجزاء: ٨ .

٨٥. علل الحديث. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. الناشر: مطابع الحميضي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م. عدد الأجزاء: ٧ (٦ أجزاء ومجلد فهارس).

٨٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. المؤلف: بدر الدين العينى. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. عدد الأجزاء: ٢٥ × ١٢ .

٨٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته. المؤلف: العظيم آبادي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ. عدد الأجزاء: ١٤ .

٨٨. العبر في خبر من غبر. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. عدد الأجزاء: ٤ .

٨٩. العين. المؤلف: الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري. المحقق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال. عدد الأجزاء: ٨ .

٩٠. غاية النهاية في طبقات القراء. المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ). الناشر: مكتبة ابن تيمية. الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ. عدد الأجزاء: ٣ .

٩١. غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة. المؤلف: الرشيد العطار. المحقق: محمد خرشافي. الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ. عدد الأجزاء: ١ .

٩٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩م. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. عدد الأجزاء: ١٣ .

٩٣. فوات الوفيات. المؤلف: محمد بن شاكر بن أحمد الملقب بصلاح الدين. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى. الجزء: ١ – ١٩٧٣م. الجزء: ٢، ٣، ٤– ١٩٧٤م. عدد الأجزاء: ٤ .

٩٤. القاموس الفقهي لغة واصطلاحا. المؤلف: الدكتور سعدي أبو حبيب. الناشر: دار الفكر. دمشق – سورية. الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م. تصوير: ١٩٩٣ م. عدد الأجزاء: ١.

٩٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة. الناشر: مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس

ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية). تاريخ النشر: ١٩٤١م. عدد الأجزاء: ٦ (١، ٢كشف الظنون، و٣، ٤ إيضاح المكنون، و ٥، ٦ هداية العارفين).

٩٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٩٧. الكامل في التاريخ. المؤلف: عز الدين ابن الأثير الجزري. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ١٠ .

٩٨. الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية – بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٩٩. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث. المؤلف: سبط ابن العجمي. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م. عدد الأجزاء: ١ .

١٠٠. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي. المحقق: عدنان درويش – محمد المصري. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. د ت. عدد الأجزاء: ١.

١٠١. لسان العرب. المؤلف: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ. عدد الأجزاء:

١٥.

١٠٢. لسان الميزان. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان. الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ .١٩٧١م. عدد الأجزاء: ٧ .

١٠٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. المؤلف: أبو الحسن نور الدين الهيثمي. المحقق: حسام الدين القدسي. الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة. عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م. عدد الأجزاء: ١٠ .

١٠٤. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. المؤلف: ابن حبان البُستي. تحقيق: مرزوق علي ابراهيم. الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة. الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م عدد الأجزاء: ١ .

١٠٥. معجم لغة الفقهاء. المؤلف: محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي. الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

١٠٦. معجم مقاييس اللغة. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين الرازي. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٦ .

١٠٧. معجم الشيوخ الكبير للذهبي. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة. الناشر: مكتبة الصديق، الطائف – المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م. عدد الأجزاء: ٢ .

١٠٨. معجم الفروق اللغوية. المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري. المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر

الإسلامي. الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم». الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ. عدد الأجزاء: ١ .

١٠٩. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى. المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.

١١٠. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. المؤلف: يحيى بن معين البغدادي. المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار. الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. عدد الأجزاء: ٢ .

١١١. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. المؤلف: شمس الدين الذهبي. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ١ .

١١٢. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار. المؤلف: بدر الدين العينى. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م. عدد الأجزاء: ٣ .

١١٣. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. المؤلف: الإمام أبو الحسن الأشعري. المحقق: نعيم زرزور. الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. عدد الأجزاء: ٢ .

١١٤من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان الدقاق. المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي. المحقق: د. أحمد

محمد نور سيف. الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق. عدد الأجزاء: ١.
١١٥. من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الطبعة: الأولي ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م. عدد الأجزاء: ١ .
١١٦. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله. تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي – أشرف منصور عبد الرحمن – عصام عبد الهادي محمود – أحمد عبد الرزاق عيد – أيمن إبراهيم الزاملي – محمود محمد خليل). الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م. الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان.
١١٧. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله. جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري – أحمد عبد الرزاق عيد – محمود محمد خليل. دار النشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ٤ .
١١٨. موضح أوهام الجمع والتفريق. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المعرفة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ. عدد الأجزاء: ٢ .
١١٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣م. عدد الأجزاء: ٤.
١٢٠. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. المؤلف: ابن حبان البُستي. المحقق: محمود إبراهيم زايد
الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ. عدد الأجزاء: ٣ .
١٢١. المحكم والمحيط الأعظم. المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل

بن سيده المرسي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١١ (١٠ مجلد للفهارس).

١٢٢. المدلسين. المؤلف: ولي الدين أبو زرعة ابن العراقي. المحقق: د رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد. الناشر: دار الوفاء. الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م. عدد الأجزاء: ١ .

١٢٣. المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ٤ .

١٢٤. المعجم الوسيط. المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار). الناشر: دار الدعوة.

١٢٥.المعرفة والتاريخ. المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي. المحقق: أكرم ضياء العمري. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م. عدد الأجزاء: ٣ .

١٢٦. المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

١٢٧. المقتنى في سرد الكنى. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد. الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ. عدد الأجزاء: ٢ .

١٢٨. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. المؤلف: أبو الفرج ابن الجوزي. المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار

الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م. عدد الأجزاء: ١٩ .

١٢٩. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: نور الدين عتر. الناشر: مطبعة الصباح، دمشق. الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١ .

١٣٠. نكث الهميان في نكت العميان. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م. عدد الأجزاء: ١ .

١٣١. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد. المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ). المحقق: عبد الله الليثي. الناشر: دار المعرفة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ. عدد الأجزاء: جزءان في ترقيم واحد مسلسل.

١٣٢. الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ٢٩.

حولية
كلية
الدراسات
الإسلامية

(فهرس البحث)

مقدمة

خطة البحث

بيان معنى التعقبات

منهجي في البحث

التعريف بالإمام الذهبي

التعريف بكتاب «ميزان الاعتدال»

التعريف بالإمام الأزدي

التعريف بكتاب «الضعفاء» للأزدي

أَبَانُ بْنُ إِسْحَاقَ المَدَنِيُّ

إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ الفِرْيَابِيُّ

أُسَامَةُ بنُ حَفْص المَدَنِيُّ

إِسْرَائِيلُ بنُ مُوسَى البَصْرِيُّ

إِسْمَاعِيلُ بنُ رَجَاءٍ الزُّبَيْدِيُّ

إِسْمَاعِيلُ بنُ عِيسَى البَغْدَادِيُّ

أَيُّوبُ بنُ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلٍ المَدَنِيُّ

أَيُّوبُ بنُ أَبِي حَجَرٍ الشَّامِيُّ

أَيُّوبُ بنُ مُوسَى الأَشْدَقُ

بَسَّامُ بنُ يَزِيدَ النَّقَّالُ

بَهْزُ بنُ أَسَدٍ العَمِّيُّ

تَوْبَةُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأنصاريُّ

ثَعْلَبَةُ بنُ سُهَيْلٍ الطَّهَوِيُّ

جُعَيْدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

جَهْمُ بنُ وَاقِدٍ

حَسَّانُ بنُ عَبْدِ اللهِ البَصْرِيُّ

حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيُّ

حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ الكُوفِيُّ

خُثَيْمُ بنُ عِرَاكٍ

دَاودُ بنُ عَلِيٍّ الأَصْبَهَانِيُّ الظَّاهِرِيُّ

زَكَرِيَا بنُ يَحْيَى بنِ أَسَدٍ المَرْوَزِيُّ

السَّرِيُّ بنُ يَحْيَى البَصْرِيُّ

سَعْدُ بنُ أَوْسٍ العَبْسِيُّ

سَعِيدُ بنُ عُمَارَةَ الحِمْصيُّ

سَلْمُ بنُ جَعْفَر

عَبْدُ الحَمِيدِ بنُ أَبِي أُوَيْسٍ المَدَنِيُّ

عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ

عَلَّاقُ بنُ أَبِي مُسْلِمٍ

عَلِيُّ بنُ الحَكَمِ البُنَانِيُّ البَصْرِيُّ

عَلِيُّ بنُ طِبْرَاخٍ

عُمَارَةُ بنُ بِشْرٍ

عُمَرُ بنُ حَبِيبٍ المَكِيُّ

عُمَرُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ المُنْكَدِرِ

كَهْمَسُ بنُ الحَسَنِ التَّمِيمِيُّ

مُعَمَّرُ بنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِيُّ

مُقَاتِلُ بنُ حَيَّان البَلْخِيُّ

تخريج حديث: «قَلْبُ القُرْآنِ يَس...»

الخاتمة والنتائج والتوصيات

فهرس المصادر والمراجع

حولية
كلية
الدراسات
الإسلامية